جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لنقابة العاملين في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية

إعداد
جورج مالك اميل عيسى

إشراف
د. أمجد أبو العز

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.
2021

تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لنقابة العاملين في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية

إعداد

جورج مالك اميل عيسى

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 27 /4 /2021م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. أمجد أبو العز / مشرفاً ورئيساً	
2. د. نظام صلاحات / ممتحناً خارجياً	
3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً	

الإهداء

إلى اللّذين ربّياني صغيراً... ورعياني كبيراً...وأحسنا إليّ كثيراً

وكان رضاهما عليّ سبباً لأن يوفّقني ربي... إلى والدي العزيز ووالدتي الرؤوم.

إلى الشُموع التي احترقتْ لتضيء لي دربيْ.. إلى العيون التي سهِرتْ معي الليالي.. إلى القلوبِ التي غمرتني بالمحبة.. إلى الشفاه التي تمنتْ لي النجاح... زوجتي واخوتي واخواتي

الى الطاقم التدريسي في جامعة النجاح الوطنية

لكمْ جميعاً اهدي سهريْ وتعبيْ وجهديْ...

الشكر والتقدير

أشكر الله على ما أنعم عليّ من نعمه الظّاهرة والباطنة، وعلى ما هداني إليه من التّوفيق والسّداد، ثمّ أتقدّم بالشكر الجزيل لمدرسيّ جميعًا، الّذين تفضّلوا عليّ بإفادتي بثمرة علمهم، وأخصّ بالشّكر دكتوري الفاضل

د. أمجد أبو العز

على ما قدّمه لي من دعم ومساندة ومتابعة، وعلى تحمّله المشقّة والعناء في التّوجيه والتّصويب من بداية البداية حتّى خرجت الرّسالة في صورتها النهائيّة، فله عظيم الشّكر والامتنان، والشّكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة؛ لتفضّلهم بقبول مناقشة هذه الرّسالة، وتقديم ملحوظاتهم القيّمة لإثرائها وإخراجها بأفضل صورة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لنقابة العاملين في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student' Name:	جورج مالك اميل عيسى	**اسم الطالب:**
Signature:		**التوقيع:**
Date:	٢٠٢١/٤/٢٧	**التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الاقرار	هـ
	فهرس الجداول	ح
	الملخص	ك
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1.1	المقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة واسئلتها	3
3.1	فرضيات الدراسة	4
4.1	أهمية الدراسة	5
5.1	اهداف الدراسة	6
6.1	منهجية الدراسة	6
7.1	حدود الدراسة	8
8.1	مصطلحات الدراسة	8
9.1	الدراسات السابقة	10
	الفصل الثاني: المشاركة السياسية ولمحة تاريخية عن النقابات في العالم ونشأتها وتطورها (الاطار المفاهيمي)	18
1.2	الانقسام الداخلي الفلسطيني	18
2.2	المشاركة السياسية	28
3.2	الحركة النقابية العربية الفلسطينية	37
	الفصل الثالث: اثر الانقسام الفلسطيني_الفلسطيني عام 2007 على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية (الطريقة والإجراءات)	62
1.3	منهج الدراسة	62
2.3	مجتمع الدراسة وعينتها	62
3.3	عينة الدراسة	62
4.3	أداة الدراسة	71

5.3	صدق الأداة	71
6.3	ثبات الأداة	71
7.3	تصميم الدراسة والمتغيرات	73
8.3	إجراءات الدراسة	74
9.3	المعالجات الإحصائية	74
	الفصل الرابع: نتائج الدراسة	76
1.4	النتائج المتعلقة باسئلة الدراسة	76
2.4	النتائج المتعلقة بالفرضيات	91
	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات والتحديات	114
1.5	مناقشة النتائج	114
2.5	التوصيات	116
3.5	التحديات	119
	قائمة المصادر والمراجع	120
	الملاحق/ الاستبيان	132
	Abstract	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
جدول (1)	نسبة الاسترداد للاستبانات الخاصة بعينة الدراسة	63
جدول (2)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	63
جدول (3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن	64
جدول (4)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	65
جدول (5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الاتجاه السياسي	66
جدول (6)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	67
جدول (7)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	68
جدول (8)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع الوظيفة	69
جدول (9)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مستوى الدخل الشهري	70
جدول (10)	عدد الفقرات وقيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا(Cronbach's Alpha)	72
جدول (11)	درجات احتساب مستوى الموافقة لمحاور الدراسة المتعلقة تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية	73
جدول (12)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول المتعلق الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية الخاصة بنقابة العمال	77
جدول (13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول المتعلق الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية الخاصة بنقابة الأطباء	79
جدول (14)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول المتعلق الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية الخاصة باتحاد المعلمين	81
جدول (15)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني المتعلق بالمشاركة السياسية الخاصة بنقابة العمال	83
جدول (16)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المعيارية لفقرات المحور الثاني المتعلق بالمشاركة السياسية الخاصة بنقابة الأطباء	86
جدول (17)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني المتعلق بالمشاركة السياسية الخاصة باتحاد المعلمين	88

جدول (18)	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية مرتبة تنازلياً	90
جدول (19)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الجنس	93
جدول (20)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير مكان السكن	95
جدول (21)	نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير مكان السكن	95
جدول (22)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	98
جدول (23)	نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	98
جدول (24)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الاتجاه السياسي	101
جدول (25)	نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الاتجاه السياسي	101
جدول (26)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير العمر	104
جدول (27)	نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير العمر	104

جدول (28)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة	107
جدول (29)	نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة	107
جدول (30)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير نوع الوظيفة	109
جدول (31)	نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير نوع الوظيفة	110
جدول (32)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير مستوى الدخل	112
جدول (33)	نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير مستوى الدخل	112

تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لنقابة العاملين في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية

إعداد

جورج مالك اميل عيسى

إشراف

د. أمجد أبو العز

الملخص

هناك العديد من اللاعبين الاساسيين الذين لهم دور كبير في التأثير على الفضاء العام الفلسطيني، ولاسيما ان اردنا ذكر بعضهم مثل رجال الاعمال، ومؤسسات المجتمع المدني، والاحزاب والحركات السياسية والاجهزة الامنية، والنقابات والاتحادات، حيث تناول الباحث النقابات العاملة في الوظيفة العمومية الفلسطينية كاحد اهم صناع الفضاء العام الفلسطيني واكثرها تأثيرا في جميع نواحي الحياة العامة، وعمل على اجراء دراسة بعنوان " تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية، تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء النقابات الفلسطينية في الضفة الغربية، واعتمد الباحث اختبار ثلاث نقابات مختلفة وهي كل من: نقابة العمال وتضم حوالي 350 ألف عامل وعاملة، ونقابة الأطباء وتضم حوالي 13900 طبيب وطبيبة، واتحاد المعلمين الفلسطينيين والذي يضم حوالي 66200 معلم ومعلمة، واستخدم الباحث البيانات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني لمعرفة عددهم، حيث وصل عددهم الإجمالي الى ما يقارب 430 ألف شخص اعتماداً على الإحصائيات المنشورة لعام 2018، وقام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية مؤلفة من (1300) شخص من أعضاء النقابات الثلاث (نقابة الأطباء والعمال والمعلمين) في الضفة الغربية، وذلك بهدف جمع اجاباتهم حول أسئلة الدراسة والمقارنة بينها لاستخلاص نتائج الدراسة والاجابة عن فرضياتها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي بصورته التحليلية كمياً ونوعياً من خلال أداتي الدراسة الاستبانة والمقابلات.

توصل الباحث خلال الدراسة لمجموعة النتائج منها، سيطرة الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية على النقابات والتي تعد أحد أهم التحديات التي تواجه استقلالية النقابات العاملة الفلسطينية، والتي تسعى باستمرار الى فرض أجنداتها السياسية على العمل النقابي، كما تعاني النقابات العمالية في فلسطين من مشكلة كبيرة نتيجة التشتت الواضح وضعف الأداء النقابي الذي تمارسه على أرض الواقع الفلسطيني، ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة، كالانقسام الذي خلق أجساماً جديدة للنقابات العمالية، ومن الملاحظ بأن النقابات العمالية تحولت الى أدوات تنفيذ لأهداف ومواقف سياسية لا علاقة لها بمصالح الطبقة العاملة جراء تشتت وتفتت الحركة النقابية وبقاء دورها هامشياً يظهر في المناسبات والظروف المحددة فقط، واظهرت الدراسة اهتاما متوسطاً بالشأن السياسي لدى افراد النقابات.

تم اسقاط على حالة الدراسة النظرية الابوية لماكس فيبر في تفسير علاقة بين النقابات والحكومة، فسرت النظرية الابوية العلاقة بين النقابات والحكومة او الحزب الحاكم، حيث ان أغلب قيادات العمل النقابي لها انتماءاتها السياسية والحزبية، فقد ارتبط العمل النقابي على مر العصور بالعمل الوطني والسياسي، وكانت النقابات تشكل لجاناً شعبية تابعة لمنظمة التحرير وفصائلها، وبعد قيام السلطة الفلسطينية استمر الوضع كما كان في السابق، الأمر الذي أضعف العمل النقابي وأبعده عن مصلحة العمال، والتوجه نحو مصلحة الحزب أو الفصيل، فعلى سبيل المثال، تعمل قيادة النقابات في غزة ضمن سياسات وبرامج حركة حماس، وكذلك الأمر في الضفة الغربية، إذ تميل القيادة لسياسات السلطة بقيادة حركة فتح، إضافة إلى تهميش الأحزاب والفصائل الأخرى وممثليها إذا لم تكن سياساتهم وبرامجهم النقابية مندمجة مع سياسات الفصائل المهيمنة، ولذلك نجد هناك تدخل حزبي كبير من اجل احكام السيطرة على النقابات والاتحادات لكسب ولائها الدائم.

استنادا الى النتائج خرجت الدراسة بعدة توصيات، ضرورة أن تأخذ قيادة النقابات على عاتقها إعادة تفعيل دورها في صنع السياسة الاقتصادية الوطنية العامة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وسعي الحكومة والنقابات على العمل على التخلص من آثار الانقسام السياسي الذي أثر في عمل النقابات، والحث على استكمال خطوات اتفاقيات الدمج التي بدأت بين الاتحادات والنقابات ليشمل فروع قطاع غزة أيضاً كبداية حقيقية لإنهاء مظاهر الانقسام.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1.1: المقدمة

يشكل الانقسام خطرا على تماسك بنية المجتمع الداخلية، ويهدد ايضا بانهيار مؤسساته، بسبب الصراع على السلطة، ومرافق الدولة، ولم تسلم الحالة الفلسطينية من خطر الانقسام، حيث تشهد الساحة الفلسطينية انقساما حادا بين حركتي "فتح" و"حماس"، منذ الرابع عشر من يونيو/ حزيران 2007، في أعقاب فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي في إنتخابات عام 2006، وما تبع ذلك من تشكيل حكومتين؛ الأولى تديرها "حماس" في غزة، والثانية في الضفة الغربية وتشرف عليها حركة فتح. فالنتائج التي أفرزتها الانتخابات التشريعية لعام 2006، والتي حققت فيها حماس فوزًا ساحقًا كانت – ولا تزال – مصدرًا رئيسيًا لتأجيج الانقسامات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا يزال الانقسام الفلسطيني الداخلي بعد عقدٍ من الزمن يمهدُ الطريقَ أكثر لإسرائيل لتتلاعب بالسياسة الفلسطينية تحقيقًا لمصالحها الخاصة، ويساهمُ في تفتيت المجتمع الفلسطيني.

الانقسام الفلسطيني انتج عقبات سياسية واقتصادية واجتماعية وامنية، مما اثر على جميع أوجه الحياة الفلسطينية، وعلى رأسها المشاركة السياسية في مختلف اشكالها، تعد المشاركة السياسية في أي مجتمع محصلة نهائية لعدد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والأخلاقية، وتتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماته وآليات اشتغاله، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة السياسية الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة. فمن حيث الجوهر، يعني الانقسام مأسسه التفكك في هذا الحقل السياسي الى حقول، ذات مراكز قيادية متنافسه في الحيز السياسي الفلسطيني، لذلك فان انهاء الانقسام يعني في المقابل، اعادة بناء وحدة الحال الوطني وكيانه السياسي، وتعزيز المشاركة السياسية، وتفعيلها بالطرق النزيهة التي تعطي الحق لكل الفئات المختلفة بالمجتمع الفلسطيني، والتي تمثل عن هذه الفئات النقابات العمالية بمختلف اشكالها.

تمارس النقابات العمالية دورا مهما في المشاركة السياسية وصنع القرار، لذا يعتبر حق تشكيل الحركات النقابية من أهم الحريات العامة وحقوق الإنسان التي كفلتها الاتفاقيات والتشريعات الدولية، ومن خلال تضحيات ونضال الشعوب وبالخصوص الطبقة العاملة.

دفعت أهمية دور النقابات في معظم الدول إلى إدراجها في القوانين والتشريعات المحلية وأصبح التنظيم النقابي ركناً أساسياً ومدخلا لبناء وتطور المجتمع المدني. فلسطينيا عمر النقابات المهنية سابق على انشاء السلطة الفلسطينية وبعض تلك النقابات يعود تاريخ تاسيسها الى فترة العشرينات عام 1920، وإن قوانينها نشأت من رحم القوانين العرفية، وفيها تمارس الديمقراطية الحقيقية وتمثل النقابات الفلسطينيين، وأنشطتها تتراوح بين المهني والاجتماعي والوطني، وتهتم بالشأن السياسي، لكنها لا تمارس السياسة من منطلق سعيها للانتخابات او من اجل حصولها على مناصب حكومية، حيث شكلت النقابات حاضنة للعمل السياسي منذ عقود، ويعود سبب نفوذها وقوتها إلى غياب الحياة الحزبية الفلسطينية، وقد اثر الانقسام الفلسطيني على دور النقابات الفلسطينية او قدرتها على لعب دورا سياسيا ونقابيا يحافظ على مصالح اعضاءها.

ظلت العلاقة بين السياسي والنقابي تمثل جدلاً في الأوساط السياسية والنقابية والاجتماعية في آن واحد ليس فقط على مستوى التنظير وإعلان المواقف، لكن أيضا على مستوى الممارسات وتداعياتها المختلفة. إذ تتلازم المصلحة العامة مع الهدف السياسي، ولا يمكن أن نقطع بين الديمقراطية الاجتماعية، والمفهوم السياسي للبناء الاجتماعي. ان كل نقابة في النهاية، مكلفة بالدفاع عن حقوق اعضائها ومصالحهم، وكل تهديد للمشروع المجتمعي الذي تناضل من أجله المنظمة هو في النهاية تهديد لكيانها، ولعل من أكبر تداعيات عولمة الاقتصاد، وما أفرزه من أشكال هشة للتشغيل يخترق كل الحدود في العالم هو استهداف العمل النقابي. وهو ما حتم على المنظمات النقابية ضرورة تجاوز كل ما هو نقابي صرف إلى العمل على أن يكون قوة معدلة وفاعلة في القرار السياسي حتى أصبحت في بعض بلدان العالم ذات التأثير المتزايد تتدخل بشكل مستمر ضد القوانين المعادية للديمقراطية.

تتناول الدراسة النقابات العاملة في الوظائف العمومية وتنحدر نموذجا على اتحاد المعلمين ونقابة الاطباء ونقابة العمال، وما تاثرت به خلال فترة الانقسام السياسي الفلسطيني–الفلسطيني في مشاركتها السياسية، وفي تأثيرها على سياسة الحكومة الفلسطينية، بما يخص حقوق اعضاءها، وحقوق الموظفين العموميين بشكل عام، والتي تعد مهمة هذه النقابة، للدفاع عن مصالح العاملين في الوظيفة العمومية وتبني قضاياهم العادله وفق القوانين المعمول بها في فلسطين لتحقيق الرضى الوظيفي والمساهمة في بناء مؤسسات قوية، حيث تعد النقابات العامة قطب من الاقطاب المؤثرة في رسم السياسة العامة في الحكومة، مثال على ذلك كما حصل في دور النقابات بتأثير على سياسات الحكومات الفلسطينية، والتي سنوضح ذلك خلال الاسهاب في الاطار النظري. يفترض الباحث ان نقابات الموظفين العموميين بالإضافة الى الاحزاب والحركات السياسية والأجهزة الأمنية ورجال الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني من اهم اللاعبين الأساسيين الذين يؤثروا في الفضاء العام الفلسطيني.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

ارتبطت تجربة العمل النقابي في فلسطين بالعمل الحزبي والسياسي خاصة، إلا أن التطورات والتحولات التي شهدتها الساحة السياسية، والتحديات المطروحة على صعيد العمل الحزبي تطرح ضرورة الحسم في مسألة نوعية العلاقة بين النقابي والسياسي، وتحديد إشكالية العلاقة بين النقابة والحزب، أو النقابي والحزبي: هل هي مسألة توازي أو دعم متبادل؟ وما تأثير ذلك على الساحتين الاجتماعية والسياسية؟ تتمثل مشكلة الدراسة في البحث في اثر الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات في الضفة الغربية، ودراسة العلاقة بين النظام السياسي والنقابات العمالية واثر تلك العلاقة على الانقسام السياسي واداء الطرفين.ويمكن بلورة مشكلة البحث في تحليل دور النقابات العمالية الفلسطينية، وتحديداً اتحاد المعلمين ونقابة الاطباء ونقابة العمال في المشاركة السياسية في الضفة الغربية ومدى تاثر تلك المشاركة بالانقسام، وبناءاً على ذلك تم طرح السؤال الرئيس الآتي:

ما هي تداعيات الانقسام الفلسطيني–الفلسطيني لعام 2007 على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظائف العمومية في الضفة الغربية؟

ومن خلال السؤال الرئيس السابق يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- كيف نشأت وتطورت مسيرة النقابات العمالية في فلسطين بشكل عام؟

2- ما هي علاقة النقابات في الوظيفة العمومية مع السلطة الوطنية الفلسطينية؟

3- ما هو تأثير النقابات العاملة في الوظيفة العمومية على السياسات الحكومية؟

4- ما مستوى الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لدى أعضاء النقابات؟

5- ما مستوى المشاركة السياسية لدى أعضاء النقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية؟

3.1 فرضيات الدراسة

تلخصت فرضيات الدراسة فيما يلي:

ـ ان الانقسام الفلسطيني عام2007 والقوى السياسية والحزبية الفلسطينية اثروا سلباً على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تعزى للمتغيرات الديموغرافية(الجنس، مكان السكن، المؤهل العلمي، الاتجاهى السياسي، العمر، عدد سنوات الخبرة، مستوى الدخل، نوع الوظيفي).

4.1 اهمية الدراسة

عاشت النقابات الفلسطينية واقعاً خاصًا منذ النشأة حتى الاحداث الراهنة، هذه الخصوصيات ستجعل من الدور السياسي أو الوطني للنقابات أمرًا واقعًا يستدعي البحث في حدوده ونتائجه، وساهمت النقابات العمالية في فلسطين، تاريخياً، في نشر الوعي الديمقراطي، وإرساء أسس سلطة المؤسسات، وكان لها دور فاعل في المجتمع الفلسطيني، لكن هذا الدور تاثر بشكل كبير بالانقسام الفلسطيني وبالخلافات الفلسطينية الفلسطينية لذا تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث كونه محاولة لرصد دور النقابات بشكل عام والنقابات العاملة في الوظائف العمومية بشكل خاص في الفضاء العام الفلسطيني، واثر الانقسام على هذا الدور في ظل الخلافات الفلسطينية الفلسطينية، كما ستلقي الدراسة الضوء على أسباب غياب التفاعل النقابي مع القضايا الوطنية ومساهة هذا الغياب في تعمق الانقسام الفلسطيني من جهة، واهتزاز الثقة بين المجتمع ونظامه السياسي.

ولها اهمية ايضا في:

- خدمة قيادات العمل النقابي والمسئولين في إدارة النقابات العمالية والمساهمة في تعزيز المشاركة السياسية.
- تعزيز المكتبة الاكاديمية الفلسطينية بالدراسات المتخصصة في النقابات العملية والعمل السياسي.
- المساهمة في تقديم التوصيات للتخفيف من اثر الانقسام السياسي الفلسطيني على دور وعمل النقابات.
- تقييم دور النقابات في العملية السياسية.

5.1 اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق نتائج تساعد على حل المشكلة التي تم طرحها في الدراسة، للتوصل الى طرق لتخفيف من اثر الانقسام الفلسطيني، وممارسة النقابات دورها دون أي عائق، وبالاخص النقابات العاملة في الوظائف العمومية، وهي مضمون دراستنا، **من اهداف الدراسة:**

1- دراسة نشأة وتطور مسيرة النقابات العمالية في فلسطين بشكل عام.

2- التعرف على علاقة النقابات في الوظيفة العمومية مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

3- فحص مدى تأثير النقابات العاملة في الوظيفة العمومية على السياسات الحكومية.

4- دراسة مستوى تأثير الانقسام الفلسطيني على دور النقابات العمالية في الضفة الغربية.

5- التعرف على مستوى الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لدى أعضاء نقابة العمال.

6- التعرف على مستوى المشاركة السياسية لدى أعضاء النقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية.

6.1 منهجية الدراسة

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملائمته لاغراض هذه الدراسة، واستخدام اداة المقابلات مع المسؤلين عن النقابات، وبعض الشخصيات التي واكبت دور النقابات في فترة الانقسام الفلسطيني، بالاضافة لاداة الاستبانة، لجمع المعلومات وملاحظة الاداء حول دور النقابات واثر الانقسام عليها.

تتناول هذه الدراسة النظرية الابوية لماكس فيبر "Max Weber" لتفسير العلاقة القائمة بين النقابات والحكومة في الاطار النظري.

ماكس فيبر هو عالم الماني بحث في قضايا عديدة متعلقة بالسياسة منها، السيطرة والهيمنة والطاعة والمشروعية والشرعية والبيروقراطية والنفوذ والحق والكاريزما والقانون والدولة وغيرها، واهمها الابوية "البطريركية" واستخدم "ماكس فيبر" مفهوم الأبوية لوصف نظام من الحكم الشخصي الذي يقوم فيه الحاكم بتوزيع المناصب والمنافع على الاتباع مقابل ولائهم وتأييدهم وخدماتهم. وتشير الأبوية عند "فيبر" إلى نظام سياسي يقوم فيه المسئولون في الدولة باستخدام مناصبهم لمنفعتهم ومنفعة مؤيديهم، حيث ينظر المسئولون إلى المناصب السياسية باعتبارها إقطاعا لهم ويستخدمونها لخدمة مصالحهم الخاصة، ويعتبر مفهوم "ماكس فيبر" عن الأبوية مفهوم مثالي للأبوبة يعب وجوده، وتتمثل خصائص الأبوية عند "فيبر" في خمس خصائص وهي، وجود حكومة تقوم على الحكم الشخصي، غياب الفصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة للمسئولين في الدولة، النظر الى المناصب السياسية كأقطعيات ووسيلة المحسوبية من جانب المسئولين في الدولة، أن النظام يعمل بشكل أساسي من خلال شبكات عديدة لعلاقات التابع والمتبوع، أن ممارسة السلطة العامة تستخدم لخدمة الحكام والمسئولين وتمنح المناصب بناء على ذلك.[1]

يرى فيبر انه هناك تقسيمات فرعية للنظرية الابوية ومن هذه التقسيمات "المتبوعية" يرى الباحث انها تنطبق ايضا على الحالة المدروسة وتفسرها، حيث تستخدم المتبوعية لوصف نظام سياسي تقليدي في علاقات ذات طابع شخصي بين الفاعلين أي بين التابع والمتبوع، أو هي مجموعة من الفاعلين الذين يسيطروا على أنصبة غير متساوية للثروة والمكانة والنفوذ وتقوم هذه العلاقة بينهم على "الولاء المشروط" والمنفعة المتبادلة، وفى النظام السياسي تشير المتبوعية إلى نظام يقوم فيه "المتبوعون" بتوزيع المنافع على بعض الافراد الأدنى منهم "الأتباع" والذين يحتلون مكانه استراتيجية في مقابل تأييدهم وخدماتهم وولائهم، إذ يقوم هؤلاء "الأتباع" بتقديم المنافع إلى

[1] كتاب **ماكس فيبر**، ترجمة الدكتور محمد علي مقلد، نشر في دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، 2008، ص12،87.

من هم أعلى منهم "متبوعيهم" من أجل الحماية المستمرة لمراكزهم وما في حوزتهم من ممتلكات وثروات[1].

هذا الوصف حسب ما يرى الباحث ينطبق على الوضع الفلسطيني لان النقابات تتبع الحكومة كونها جزءا من منظمة التحرير الفلسطينية، كما أن سياسات ونهج النقابة لا تتعارض مع سياسات منظمة التحرير بصفتها المرجعية الام، ولذلك نجد الحكومة تستغل هذا الامر من اجل احكام السيطرة على النقابات والاتحادات لتكسب ولائها الدائم.

7.1 حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** الضفة الغربية.
- **الحدود الزمنية:** اقتصر هذا البحث على الفترة الزمنية التي عايشتها النقابات العاملة في الوظيفة العمومية من بداية الانقسام عام 2007 الى عام 2020.
- **الحدود البشرية:** استهدف هذا البحث اعضاء نقابة الاطباء واتحاد المعلمين ونقابة العمال.

8.1 مصطلحات ومفاهيم الدراسة

- **المشاركة السياسية:** من الصعب تحديد مفهوم المشاركة السياسية لاتساع مجالها لكن يمكن تبني تعريف العام التالي "عملية تطوعية، او رسمية تعبر عن اتجاه عام رشيد وتتضمن سلوكا منظما ومشروعا ومتواصلا، يعكس ادراكا لابعاد الدور الشعبي في عالم السياسة ويتسلح بالفهم العميق للحقوق و الواجبات، من خلال هذه العملية يجسد المواطنين دورا ايجابيا في الحياة السياسية

[1] المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية، **الابوية السياسية في النظم السياسية الافريقية**، 2018، المنشور على الرابط التالي

http://ciaes.net/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84/

فيما يتصل باختيار القيادات السياسية على سائر المستويات، وتحديد الاهداف العامة، والاسهام في صنع القرار السياسي، ومتابعة تنفيذ بالمتاح من اساليب الرقابة والمتابعة والتقويم" .[1]

وعلى الرغم من الاهتمام البالغ في قضية المشاركة السياسية من جانب العلماء، فأنه ليس هناك تعريف محدد لقضية المشاركة السياسية. فعلى سبيل المثال، صاموئيل هنتجتون" يعرفها بانها النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي"، وعرفها الموند " لا تعود ان تكون مطالبة متزايدة بالاسهام في صنع القرار في النظام السياسي من قبل الشرائح او الجماعات المختلفة داخل المجتمع".[2]

- **الانقسام الفلسطيني:** هو خلاف داخلي فلسطيني ادى الى نشوء سلطتين سياسيتين تنفيذيتين عام 2007، احداهما تحت سيطرة حركة فتح في الضفة الغربية والاخرى تحت سيطرة حركة حماس في قطاع غزة، ذلك بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في مطلع عام 2006، ويعود سبب الانقسام عدم اعتراف الفصيلين بنتائج الانتخابات، وعدم اعتراف المجتمع الدولي ايضا بالنتائج.

وجذور الانقسام تعود الى ابعد من ذلك، تعود الى ثلاثينات القرن الماضي في عهد الانتداب البريطاني بمحاولة خلق الفتن بين عائلات الشعب الفلسطيني في القدس (عائلة الحسيني، وعائلة النشاشيبي) المتنافسة على تمثيل المقدسين في الدوائر الحكومية، وما حدث في عام2007 هو تتويج لسلسلة متراكمة من الخلافات بين حركتي فتح وحماس، سواء كانت هذه الخلافات ايديولوجية او على استلام المناصب الحكومية، والتي ادت في نهاية المطاف الى الانقسام.[3]

---

[1] عامر باسل، **ازمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين 1993-2013**، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، نابلس، 2014.

[2] الزيات السيد، **مذكرات في المشاركة السياسية**، جامعة الاسكندرية، مصر، 1987، ص33.

[3] عودة سامر، **تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية 2007-2016**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2017، ص24.

- **النقابة:** هي تجمع من الافراد ينشأ على اساس تطوعي، واحيانا اجباري، لكي تضم من يعملون في مهنة واحدة، او تخصص واحد، وتهدف الى تحقيق مصالح اعضائها، وتتنوع هذه المصالح في رفع مستوى المهنة، وتوفير ميثاق شرف اخلاقي يحكم اداء المهنة، وتوفير نظام للمعاشات يحمي الاعضاء و اسرهم، وغيرها.[1]

- **نقابة العاملين في الوظيفة العمومية:** هي نقابة تهدف الى الدفاع عن مصالح العاملين في الوظيفة العمومية وتبني قضاياهم العادله وفق القوانين المعمول بها في فلسطين لتحقيق الرضي الوظيفي والمساهمة في بناء مؤسسات قوية، وتأسست نقابة العاملين في الوظيفة العمومية في 2002، وهي تضم حاليا اكثر من 8000 عضواً مسجلاً، وتم اعداد نظام داخلي لها وتشكيل لجنة تأسيسية لاقرار ذلك النظام، كما تم انتخاب 20 عضو من اعضاء اللجنة التأسيسية ليكونوا الهيئة الادارية للنقابة، لم تحصل النقابة على ترخيص رسمي لعدم وجود قانون ينظم ذلك، ولكن استندت النقابة في ممارسة عملها كممثل نقابي للموظفين العموميين للقانون الاساسي الفلسطيني خاصة في المادتين (25،26) التي تناولت ضمان حق تشكيل النقابات والجمعيات، وقامت النقابة في اطار ذلك بالاتصال والمراسلة في قضايا الحقوق الوظيفية للموظفين الحكوميين.[2]

9.1 الدراسات السابقة

تطرقت العديد من الدراسات السابقة لقضايا تتعلق في هذا البحث وجوانبه، الا ان الباحث لم يرى دراسة سابقة تتطرق بصورة مباشرة في اثر الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسة للنقابات العمالية في فلسطين، ومن هنا جاءت اهمية هذا البحث في انه الاول من نوعه بهذا الخصوص، ومن اهم هذه الدراسات:

---

[1] بدران ودوده، الرشيدي احمد، واخرون، **المدخل الى العلوم السياسية والاقتصادية الاستراتيجية**، المكتب العربي للمعارض، القاهرة، 2003، ص163.

[2] برغوثي معين، **اثر اضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان، رام الله، 2006.

- **دراسة عبد المجيد ايمن، ابو غبوش رانيا، (2017)"الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الاجتماعية في فلسطين المحتلة (دراسة حالة)" معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية– معهد الاصفري للمجتمع المدني والمواطنة، بيروت.**

اشار الباحثين في هذه الدراسة، الى ان النقابات في فلسطين تم تقسيمها في سباق المحاصصة بين الاحزاب السياسية اليسارية وفتح في الضفة الغربية بينما انفردت حماس بالنقابات العمالية في غزة واخضعتها لنفوذها، وهذا ما ساهم في شيخوخة القيادة العمالية وغياب التجديد بالاضافة الى البيروقراطية في اطرها وانشطتها، ودفع نحو تهميش الحركة النسائية والشبابية في النقابات العمالية، عدا عن ارتباط انشطتها بالعمل الموسمي او تقييدها بالتمويل الدولي، ومن ناحية اخرى ساهمت اجواء التوتر التي رافقت الانقسام في اضفاء طابع التقييد الامني والبوليسي على ريادة النقابات للحقوق المجتمعية، وانه في كثير من الاحيان تتعرض النقابات لمضايقات وتجمد ارصدة نتيجة اجراءات وزارة العمل.

الباحثين كان تركيزهم على المعاناة التي تعيشها النقابات ولكن لم يتم التركيز على الدور السياسي التي يفترض ان يناط بهذه الحركات النقابية ولم يوجد توضيح لمشاركتها في العملية السياسية سواء من خلال انتخابات بلدية او مراقبة مجتمعية او سير العملية السياسية والديمقراطية في داخل اطرها، ان الباحث سيعمل على التركيز على هذا الجانب السياسي بشكل معمق لمعرفة التوجهات السياسية للنقابات العمالية في ظل اجواء الانقسام وتقييم الدور التي قامت به او تقوم به من منظور تحليلي استقصائي.

- **دراسة العلام، مارينا (2015) "اثر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس على الاهداف الوطنية" رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة القدس.**

تناولت هذه الكاتبة في هذه الدراسة بيان اثر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس على تحقيق الاهداف الوطنية، والكشف عن اسباب الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، والتعريف بحركتي حماس وفتح وبرنامجهما السياسي بعد عام 2006، والكشف عن اسباب الانقسام الفلسطيني، واظهار مواقف الحركتين من الاهداف الوطنية الفلسطينية، وتوصلت نتائج الدراسة الى

استمرار معاناة اللاجئين الفلسطينين، وتغاضي حركتي فتح وحماس عن المصالحة الوطنية الفلسطينية، وهذا اثر على مشروع الوحدة الوطنية، وعلى مشروع السلام الفلسطيني المبني على الشرعية الدولية.

في هذ الدراسة ركزت الباحثة على مفاهيم الانقسام ومسبباته وتاثيراته العميقة على المجتمع الفلسطيني واهدافه الوطنية، ولم يتم التطرق الى اثر الانقسام على تراجع الاهداف الوطنية لدى الحركة العمالية والنقابية كرائدة في قيادة الجماهير، سيعمل الباحث على اثارة النقاش حول القيم والاهداف الوطنية المناطة بالحركة النقابية في ظل الانقسام الفلسطيني.

- **دراسة بلقاسم، فاطمة، (2015) "دور الحركات النقابية في رسم السياسة العامة" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهدي، الجزائر:**

تناولت هذه الدراسة، دور الحركات النقابية في رسم السياسة العامة، حيث ابرزت أهم الوسائل التي لا بد من النقابات أن تتبعها لمواجهة المشكلات والتحديات التي تعرقل عملها النقابي على مستويات السياسة العامة، ومن أهم النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من دور النقابات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انه كلما كانت النقابات لها علاقة واسعة فإن هذا يساعدها في التأثير على الحياة السياسية، وهذا ما تستطيع القيام به النقابات في الدول المتقدمة على عكس الدول المتخلفة، وأيضاً من نتائجها ان معظم القوانين التي تخص النقابات تنص على أنها لابد من النقابات مهما كان نوعها لا بد من عدم التدخل في العمل السياسي، لأن هذا يؤدي بها إلى عرقلة عملها النقابي، لكنلا بد لها من التدخل في العمل السياسي لأنها جزء لا يتجزأ منه من أجل معرفة أكثر من القوانين النقابية التي يجب أن تعتمد عليها لأن الدفاع عن حقوق العمال لا يكمن في فراغ و إنما يكون ما وراء القوانين السياسية، وايضا اوضحت النتائج انه لا بد من النقابات أن تتمتع بالاستقلالية من أجل ممارسة دورها الاجتماعي لأن التأمينات الإجتماعية تحتاج إلى عنصر التمويل ومساعدات مالية وفي بعض الأحيان يتم الإعتماد على السياسة الضريبية.

ركزت الدراسة على دور الحركات النقابية في رسم السياسة العامة، وسوف نركز في دراستنا على دور النقابات العاملة في الوظائف العمومية الفلسطينية في التأثير على قرارات الحكومة وعلى سياساتها، في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، بما يخدم مصلحة العامل والموظف العام.

- **دراسة عامر، باسل (2014) "ازمة المشاركة السياسية وتاثيرها على عملية التحول الديمقراطي" رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية.**

تناول الكاتب في هذه الدراسة ازمة المشاركة السياسية وتاثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وتنطلق فرضية الدراسة من ان عدم وجود اتفاق محدد بين القوى السياسية والفصائلية الفلسطينية على المشروع الفلسطيني، كان له دور واضح في احداث ازمة مشاركة سياسية في فلسطين، وابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة ازمة المشاركة السياسية بالنظام الفلسطيني من جديد، وشكل الانقسام الفلسطيني عام 2007 بين حركتي فتح حماس، ازمة لدى المواطنين الفلسطينيين وعزوف على مستوى المشاركة السياسية.

ان الدراسة اشارت الى ازمة المشاركة السياسية ضمن النظام السياسي الرسمي، ولم يتم الاشارة من خلالها الى الازمة الحاصلة او الممكنة في النظام النقابي العمالي، حيث تضمن الدراسة ادبيات مهمة للرجوع اليها في دراستنا هذه، مع ضرورة البناء على الدور العمالي والازمة السياسية التي تؤخر تحوله الديمقراطي.

- **دراسة الجيوسي، اسعد (2017) "تأثير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على مستوى المشاركة السياسية1994-2016"**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على تأثير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على مستوى المشاركة السياسية، وذلك من خلال التعرف على واقع المنظمات غير الحكومية في فلسطين واهميتها، وفحص قدرتها على التأثير في مستوى المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، وتناول الباحث الوظيفة السياسية للمنظمات غير الحكومية، وكذلكعلاقة مؤسسات المجتمع المدني

بالسلطة التنفيذية، ودورها في المشاركة السياسية، وكذلك تناول العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وعملية المشاركة السياسية، ومدى وجود برامج فاعلة للمنظمات غير الحكومية والداعمة للمشاركة السياسية، ومن ثم تأثير اجندات المانحين على المشاركة السياسية، وخرجت الدراسة باهم النتائج وهي ان للمنظمات غير الحكومية دور واضح في ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية والتي تعود مرجعية هذه المنظمات في الغالب الى كيان مؤسسي لا حزبي.

في هذه الدراسة ركز الباحث على تأثير المنظمات غير الحكومية على المشاركة السياسية وما دور المنظمات المجتمع المدني ومؤسسات ال NGOs في الساحة السياسية الفلسطينية، والذي سنتناوله في دراستنا ما سبب قيام مؤسسات المجتمع المدني بدور اكبر في المشاركة السياسية والتحدث باسم موظفيهم، في الوقت الذي من المفترض ان تكون النقبات العمالية هي المحرك الاساسي للشارع الفلسطيني في تلبية حقوق العاملين في جميع القطاعات، ولذلك تسأل الدراسة هل الانقسام الفلسطيني اثر على دور النقابات العمالية مما ادى الى بروز مؤسسات المجتمع المدني بشكل اكثر فاعلية؟، ومثال على ذلك في الاحتجاجات الاخيرة على قانون الضمان الاجتماعي.

- **دراسة عبدالحق خالد، (2005) "دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة اثر البطالة في ظل انتفاضة الاقصى في شمال الضفة الغربية" رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس.**

بينت الدراسة ان عبئ البطالة يتركز في قطاع غزة، ثم شمال الضفة الغربية، واثرت البطالة في النواحي السياسية والاقتصادية والنفسية، واشار في الدراسة الى نشوء الحركة العمالية الفلسطينية وتطورها، والى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ودوره واهدافه ورؤيته تجاه الحركة العمالية الفلسطينية، والتحولات التي طرأت على مسيرته وبرامجه، ودوره في معالجة البطالة في ظل انتفاضة الاقصى في شمال الضفة الغربية، واوحى الباحث في دراسته العديد من الامور اهمها، ان يمارس الاتحاد دوره السياسي مما يزيد قدرته في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة الفلسطينية، وفي ممارسة الضغط على الاجهزة التنفيذية والتشريعية.

هذه الدراسة عالجت الدور الاجتماعي المتعلق بتخفيض البطالة والمرتبط بالدور السياسي للنقابات العمالية ولكن في فترة سابقة على الانقسام، الباحث في هذه الرسالة سوف يسلط الدور على تاثير الانقسام على تراجع دور النقابات في معالجة البطالة كاثر على تراجع الدور السياسي الضامن لحقوق العمال بالحصول على حقهم في العمل.

- **دراسة لويس جينفر، واخرون، (2003)"المشاركة السياسية للفقر المتحضر".**

هدفت هذه الدراسة لمحاولة كسب المزيد من الفهم الكامل عن المشاركة السياسية بين الفقراء المتحضرين فقام الباحثون بدراسة الاختلافات في الاتجاهات السياسية في الازمات الاقتصادية والتفاعلات بين ممثلي الحكومة، وبلغت العينة في هذه الدراسة 426 ذكورا واناثا من محدودي الدخل في واحدة من اشد القطاعات فقرا في البلدة واشارت النتائج على: ان المصادر المادية والاتجاهات الديموغرافية، لها تاثيراتها في نسبة المشاركة السياسية حتى في نطاق الفقراء المتحضرين الذين هم من سكان المدن، ان الصعوبات المادية القاسية التي يواجهها الفقراء في هذه المدن اثرت على هؤلاء العمال في النشاطات السياسية واستنتج الباحثون ان قرار المشاركة في الانشطة السياسية لا يمكن فصله باي حال من الاحوال عن اسلوب المواطنين في مواجه الحكومة.

الدراسة هذه عالجت موضوع الفقر كتحدي وحاجز يحد من المشاركة السياسية في المجتمعات، الباحث ايضا ينطلق من هذا فكرة وجود تحديات تحد من المشاركة السياسية ولكن في دراستنا هذه التحدي هو سياسي والمتمثل بالانقسام، وهو تحدي مختلف تماما عن الفقر، ولكن هناك تداخلات حتمية متعلقة بارتباط التأزم السياسي بتراجع مستوى المعيشة وازدياد معدلات الفقر في البلدان، مما يحرك الدور النقابي الى فتح ابواب الاضراب والنشاطات الاخرى لزيادة مستوى الدخل وتحصيل حقوق ممثليها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة التي استعرضه الباحث في هذا المقترح عالجت جوانب متعددة متعلقة باثر الانقسام على السياسة الخارجية والاهداف الوطنية والتحول الديمقراطي ودور النقابة في حماية حقوق العمال، ودورها في رسم السياسية العامة، وبعض منها كان في سياق زماني قبل الانقسام الفلسطيني، الدراسات السابقة عالجت تحديات تؤثر على المشاركة السياسية مثل الفقر او الضريبة والامتناع، الدراسات السابقة تضمن اطر نظرية مهمة في سياق الانقسام الفلسطيني وآثاره، وعالجت جوانب متعلقة بدور الحركة العمالية، ولكن تكاد تخلو عن مفهوم المشاركة السياسة لدى النقابات العمالية الفلسطينية، وقياس مؤشراته في ظل الانقسام الفلسطيني، الباحث سيسلط الضوء على الاطر النظرية التي تقيس وتظهر المؤشرات المتعلقة بدور الحركة العمالية والاتحادات النقابية في ظل الانقسام من خلال التحليل النقدي واجراء المقابلات وتوزيع الاستبانات.

الباحث لديه عدة مؤشرات للتعمق والدراسة للاحاطة بمفهوم المشاركة السياسية، وبعض منها يعتمد على مؤشر الملاحظة والتقييم النقدي لادوار الاتحادات النقابية خلال ازمات داخلية فلسطينية. ومن هذه المؤشرات الاتحادات النقابية في رسم السياسات الداخلي، وكذلك دورها في رسم الاهداف الوطنية، ومؤشر التحول الديمقراطي كاساس ومنطلق لاي مشاركة سياسية، ومؤشر التدخل الحزبي في العمل النقابي، ومؤشر الدفاع عن حقوق العمال على سبيل المثال ضمن حراك الضمان الاجتماعي، ومؤشرات العمالة والبطالة ومستوى الفقر والحقوق العمالية وتدنيها او تقدمها خلال الانقسام.

10.1 فصول الدراسة واقسامها

الفصل الاول: الاطار العام للدراسة

يتناول الفصل الاول من الدراسة الاطار العام للدراسة من مقدمة عامة عن الدراسة ومشكلتها واسئلتها والاهمية والاهداف، وكذلك المصطلحات الرئيسية للدراسة من خلال وضع

تعريفات اجرائية لهذه المصطلحات، وكما شمل هذا الفصل على الدراسات السابقة التي استند عليها الباحث في تحديد اهم النقاط البحثية التي تساعد الباحث في الدراسة.

الفصل الثاني: المشاركة السياسية ولمحة تاريخية عن النقابات في العالم ونشأتها وتطورها في فلسطين.

يتناول الباحث في هذا الفصل، المشاركة السياسية من حيث مفهومها وخصائصها ومعوقاتها، ولمحة تاريخية عن العمل النقابي العالمي والعربي، من ثم نشأة النقابات في فلسطين وتطورها والبيئة السياسية والظروف التي مرت بها، وتوضيح ما الادوار التي كانت تلعبها هذه النقابات على الساحة السياسية والاجتماعية الفلسطينية، والتطرق الى التدخلات الحزبية في العمل النقابي، وابراز نفوذ هذه النقابات في مشاركتها السياسية على رغم من وجود ظروف سياسة خاصة في فلسطين وهو الاحتلال البريطاني والاسرائيلي.

الفصل الثالث: اثر الانقسام الفلسطيني–الفلسطيني عام 2007 على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظائف العمومية

يتناول الباحث في هذا الفصل، الانقسام الفلسطيني عام 2007 من حيث اسبابه والعوامل التي ساعدت على وجوده، والنتائج التي اوصلت الحاله الفلسطينية عليه ما عليه الان، ومن ثم سنتاول نقابة الاطباء واتحاد المعلمين ونقابة العمال كلا منها على حذا نموذجا لدراسة الحالة من خلال توزيع الاستبانات واجراء مقابلات مع اعضاءها من اجل معرفة الظروف التي مرت بها هذه النقابة، والمعوقات التي واجهتها هذه النقابة في الحد من مشاركتها السياسية، من ثم ستفحص هذه الدراسة ما تأثير الانقسام الفلسطيني–الفلسطيني عام 2007 على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية.

الفصل الرابع: ملخص النتائج والتوصيات

يشمل هذا الفصل على ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة، وتشتمل ايضا اهم التوصيات التي تقدمها الدراسة

الفصل الثاني

المشاركة السياسية ولمحة تاريخية عن النقابات في العالم ونشأتها وتطورها في فلسطين (الإطار المفاهيمي)

1.2 الانقسام الداخلي الفلسطيني

تمهيد:

لم يؤثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مكانة القضية الوطنية للشعب الفلسطيني في الوسطين الدولي والإقليمي فحسب، لكنه أدى أيضاً إلى النكوص والتراجع عن المكتسبات الديمقراطية التي تحققت بفعل تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال الأعوام 1996 و2005 و2006. لقد أخذت عملية التحول الديمقراطي في التصاعد منذ عام 1966، ووصلت ذروتها في انتخابات 2006، ثم تهاوت الديمقراطية الفلسطينية مع تشكيل حكومة حماس في آذار / مارس 2006، والتطورات التي أعقبتها، ويمكن القول بأن عام 2007، عموماً قد شهد انهيار العملية الديمقراطية الفلسطينية، حيث مثلت الأحداث التي شهدها قطاع غزة، منتصف العام 2007، مؤشرات هذا الانهيار .

تداعيات تفكك الحالة الوطنية على القضية الفلسطينية

شكلت تحديات الواقع الفلسطيني عبر مراحل وجود القضية الفلسطينية الشريان الحي الذي أضاف للفكر السياسي الفلسطيني محددات الرؤى، وتطلعات السياسية المستقبلية، وساهمت في بلورة البرنامج السياسي الفلسطيني. لكن خطوة حماس في قطاع غزة أوجدت واقعاً سياسياً، يّتسم بحالة من الضبابية، ويشكل علامات استفهام كبيرة حول مستقبل السياسة الفلسطينية في ظلِّ غياب الوحدة الوطنية، كتحد داخلي، والتعاطي مع المخططات الإسرائيلية كتحد خارجي، ليشكلا معا تحديات تقف حائلاً أمام تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.

اثرت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة على المشروع الوطني الفلسطيني، قد تقارن بعمق التحول الذي أحدثته نكبة فلسطين عام 1948، وذلك من منظور ان ضياع الوطن نتيجة النكبة يوازي ضياع وحدة الشعب الفلسطيني وكيانيتية السياسية ولفترة ليست قصيرة، فالانقسام توج حالة من التناقض التاريخي ما بين مشروع منظمة التحرير الفلسطينية ذو الطابع الوطني العلماني وما بين المشروع الإسلامي، وقد اعتبر شهر حزيران 2007، حيث حصل الانقسام، لحظة التصادم بين البرنامجين لانه كان تصادما دمويا، مما عكس ضيق مساحة التوافق بينهما. ويتفق عبد الله الإفرنجي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مع هذا التوجه ويعتقد أن الشعب الفلسطيني حاليا يعيش نكبة جديدة لا تقلّ خطورة عن نكبة 1948، على اعتبار أن حركة حماس تشكل الطليعة للإخوان المسلمين في فلسطين فقد انتقلت بذلك من كونها تنظيمًا فلسطينيًا إلى تنظيم إقليمي، يحمل مشروع الإسلام السياسي الذي يتضارب مع المشروع الوطني الفلسطيني، ومن هنا كانت حتمية التصادم بين المشروعين.[1]

وليس بعيدا عن الطرح السابق، يجد عبد الرحيم ملوح أن الانقسام الحالي في الساحة الفلسطينية يعيد الأمر إلى ما قبل 1948، حيث حالة الشرذمة تطال وحدة الشعب بأكمله، وتضع الكيانية الفلسطينية في وضع خطير؛ فوحدة السلطة تعني وحدة السياسية، والانقسام في السلطة يعني جعل القضية الفلسطينية برمتها ورقة بيد الأطراف الخارجية، لتخرج من سياق مقتضيات المصلحة الوطنية، لتدخل ضمن استحقاقات الأجندات السياسية المتعددة الإقليمية والدولية".

خطورة تفكك الحالة الوطنية الفلسطينية:

الأول: حدة التناقض في المشروعين، حيث أصبحت القضية الفلسطينية خاضعة لتصورين مختلفتين الأول يمثل مشروع وطني يقوم على المقاومة الشعبية والسياسية، والثاني يقوم على المقاومة المسلحة.

[1] عودة، كفاح: **أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني "استراتيجيا وتكتيكيا"**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009، جامعة النجاح الوطنية، ص 155.

اما التحدي الثاني: فيتعلق بازمة التمثيل الفلسطيني، والشرعية، كون استمرار الانقسام، بالتلازم مع رفض حركة حماس الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، يشير إلى تقسيم التمثيل بين الوطن المقسم والشتات، مما يقوض وحدة التمثيل الفلسطيني في الوطن والشتات الذي ما زالت منظمة التحرير الإطار الوطني الجامع الوحيد للفلسطينيين، لتصبح السلطة الفلسطينية هي عنوان التمثيل الفلسطيني، مما يساهم في شطب حقوق اللاجئين من خلال شطب من يمثلهم وهي (م.ت.ف)[1].

اما التحدي الثالث: وهو لأول مرة يؤدي الشرخ السياسي إلى انقسام جغرافي يساهم في خدمة المشروع الإسرائيلي الذي يقوم أساسا على تفتيت الكيانية الفلسطينية.حيث أصبح الفلسطينيون اليوم "مبعثرين ومتشتتين جغرافيا، فقد تاهوا جميعا في تفاصيل سلطة أسيرة، سخَّف معناها الاحتلال، وغطسوا في صراعات داخلية مخلخلة"[2].

التحدي الرابع؛ ان الانقسام أضر بصورة المشروع الوطني الفلسطيني وبصورة المقاومة الفلسطينية عند العرب والمسلمين وعند الأمم الأخرى.[3]

ويزيد الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة من القطيعة بين أبناء الشعب الفلسطيني ويؤسس لفتنة داخلية، فهو يؤسس لقيام حالتين ما زال كل منهما بدون سيادة، ولا يصلح لتأسيس دولة، ولا يستطيع أي منهما حمل استحقاقات المشروع الوطني، الأمر الذي، يستدعى زيادة تأثير التدخلات الخارجي في القضية الوطنية، سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأميركية والأوروبيين، أو بأطراف إقليمية كالدول والتنظيمات التي ترفع شعارات الممانعة أو المسماة دول الاعتدال، تدخلات خارجية مرتبطة بمشاريع سياسية تتجاوز المشروع الوطني بل على حسابه[4] وبخاصة أن

---

[1] أبو دقه، محمد،" ***التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة.. واقع وتحديات***" **مجلة سياسات**، عد د 6، مصدر سبق ذكره، ص43.

[2] الزبيدي، باسم في مقالة " **هل يمكن لخريف انابوليس أن يصنع ربيع الفلسطينيين**"، وكالة معا الإخبارية، 2007-10-30.

[3] مشعل، أحمد والحسن، بلال وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2007**، تحرير محسن محمد صالح، مركز الزيتونة.

[4] أبراش، إبراهيم، "**أزمة نخبه وإدارة أمه**"، جريدة الأيام، 25-2-2009.

الصراع بين الحالتين أصبح يدخل في باب تحقيق الشرعية الوطنية والإقليمية بعيدا عن مبدأ ترسيخ الوحدة الوطنية[1].

ويعتبر استغلال إسرائيل لحالة الانقسام الفلسطيني ضمن مخططها أكثر تداعيات الانقسام الفلسطيني خطورة. ويؤّيد خالد البطش القيادي في حركة الجهاد الإسلامي ذلك حين يرى الصراع الداخلي الفلسطيني يصب في خانة الاحتلال، ولا يقدم شيئا للقضية الفلسطينية، بل جعلها تتراجع مسافات طويلة إلى الخلف، وبخاصة أن الصراع القائم يتجّلى في صورة صراع على السلطة: صراع بشأن استمرار السلطة أو إنهائها؛ صراع بشأن إنهاء حماس أو إبقائها، وبشأن إنهاء فتح أو إبقائها[2]. ويؤكد د. عبد الستار قاسم على أن تداعيات خطوة حماس خطيرة جدا، لأن أي خطوة يقدم عليها فصيل فلسطيني، وتؤدي إلى الانقسام يجب التراجع عنها، لأن الأضرار الناجمة عن الانقسام أكثر بكثير من أي منافع قد يجنيها أي فصيل.

تداعيات تفكك الحالة الوطنية على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

لقد أحدث فكر حركة حماس إحدى أطراف الحالة السياسية الفلسطينية، علامة استفهام كبيرة لمشروع الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي حظيت بحالة إجماع نضالي فلسطيني منذ تبنت م.ت.ف البرنامج المرحلي في بداية السبعينات. وظهر مع الواقع الجديد سؤال يتعلق بإمكانية تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية، وبخاصة أن الانقسام قد فتح الباب أمام إحياء الخيار الأردني للضفة الغربية وفتح الباب أمام الخيار الإسلامي في قطاع غزة، مما يشير إلى ضياع الهوية الوطنية الفلسطينية[3].

---

[1] تصدع الصف الفلسطيني، على الموقع الالكتروني، http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5838&l=6

[2] "***حوار مفتوح حول تأثير الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني***"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 69، خريف 2007، ص 130.

[3] حجازي، محمد، "***الديمقراطية والإسلام السياسي: فلسطين نموذجا***"، **مجلة سياسات**، ص38.

لقد هيأ الانقسام الفلسطيني بين الضفة وقطاع غزة الأرض الخصبة للمبرر الإسرائيلي بالتنصل من الاتفاقيات والالتزامات، تحت شعار عدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض معه بحكم وجود رأسيين سياسيين مختلفين، يمّثلان السياسة الفلسطينية ولا يستطيعان تحديد رؤية السياسة الفلسطينية (الدولة الفلسطينية) التي أصبحت في خطر حقيقي، نتيجة المنحى الخطير من عزل الضفة الغربية عن قطاع غزة، والمثال الحي على ذلك فكرة التهدئة المقترحة التي تعني عزل الشعب، والفصل الحقيقي بين الضفة وغزة.

ويشكل غياب التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتّلة معضلة أساسية تواجه الشعب الفلسطيني وقيادته، وبخاصة أن انفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة جغرافيا كان وما يزال هدفًا واضحًا للسياسة الإسرائيلية، وبخاصة بعد أن تحول الهدف الإسرائيلي إلى الإعلان عن محددات المصالح الإسرائيلية حول قطاع غزة، وداخل الضفة الغربية؛ باعتبار الفصل مصلحة أمنية من الدرجة الأولى.

وقد اختلفت وجهات النظر حول تأثير الانقسام على وحدة الجغرافيا بين الضفة الغربية وقطاع غزة من باب أن الضفة والقطاع أصلا في حالة فصل جغرافي. فمن وجهات النظر التي وجدت أن التأثير السلبي سيلحق بالوحدة السياسية والوحدة الاقتصادية دون الوحدة الجغرافية التي هي أصلا غير موجودة في حين ذهب آخرون إلى أبعد من ذلك، حيث أن الانقسام أصلا قائم على أسس سياسية وبنيوية وجغرافية، وتستند على عامل الزمن في تثبيت حالة الانقسام في الداخل الفلسطيني، والخطورة تكمن بتداخل كل ذلك مع العامل الإسرائيلي الذي يسعى إلى الانقسام من خلال ربط الفصل الجغرافي بالأهداف الإسرائيلية، وقدرة إسرائيل على استثمار الانقسام الفلسطيني في تعزيز الانقسام الجغرافي، وجعل قطاع غزة كيانا منفصلا عن باقي الأجزاء الفلسطينية، استكمالاً لعملية فك الارتباط عن قطاع غزة عام 2005م، ما يعزز من احتمالات وجود سيناريوهات مختلفة تجاه قيام كيانات منفصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فالانقسام الفلسطيني ساهم في تعميق الفصل الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بصورة أدت إلى الإعلان عن قطاع غزة كيانًا معاديًا، واستطاعت إسرائيل عزل القطاع، وخلق حالة غريبة، تمّثلت بفصل الصراع إلى قسمين الصراع الرئيسي في الضفة الغربية والمواجهة العسكرية في القطاع. وقد ساهم بروز فكرة الكيان المنفصل في قطاع غزة بأيدي فلسطينية في تسيير الأمور، باتجاه ما تريده إسرائيل، وهو إفراغ شعار الدولة الفلسطينية المستقلة من مضمونه استنادا إلى أن جزءًا من الكيان غير خاضع لإطار المشروع الفلسطيني.[1]

انعكاس الانقسام الداخلي على النظام السياسي الفلسطيني:

في أعقاب تولي حماس السلطة وفوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في كانون الثاني / يناير عام 2006، اتهمت حركة فتح بعدم تعاطيها مع نتائج الانتخابات، وعدم تمكين حركة حماس من ممارسة السلطة، في حين ردت حركة فتح على هذه الاتهامات بأنها هي صاحبة فكرة مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية وأنها لم تستجب للضغوط الدولية التي نادت بضرورة استبعاد حماس وعدم تمكينها من السلطة أو مشاركتها في الانتخابات المحلية والعامة، وعدم استجابتها كذلك لرغبات بعض عناصرها بتأجيل الانتخابات مرة أخرى بعد التأجيل الذي حصل في تموز يوليو 2005، وأنها – أي حركة فتح – ضمنت وصول حماس وتمكينها من الحكم عبر تنظيمها عملية انتخابية نزيهة برقابة محلية ودولية.[2]

سيطرت حركة حماس منتصف العام 2007 على قطاع غزة، وبسطت نفوذها على المؤسسات الأمنية والإدارية والوزارية، وتمكنت من إقصاء حركة فتح ومعها بقية مكونات منظمة التحرير الفلسطينية أحزاباً وقوى سياسية ومؤسسات مجتمعية. وفي المقابل انفردت حركة فتح وقيادة المنظمة بالضفة الغربية، وأقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئيس الوزراء إسماعيل هنية وكلف عوضاً عنه سلام فياض رئاسة حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية، ووضع الرئيس

---

[1] عودة، **مرجع سابق**، ص 160.

[2] عزام عبد الستار شعث، **تحديات التحول الديمقراطي في النظام السياسي**، منظمة التحرير الفلسطينية، 2015، ص 42-43.

الفلسطيني شروطاً لعودة الحوار مع حماس والتي من أبرزها التراجع عن سيطرتها على قطاع غزة وإنهاء نفوذها العسكري.

وقد تولدت بفعل الانقسام السياسي والجغرافي حالة استقطاب حاد في النظام السياسي الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، أدت هذه الحالة إلى انشقاق المجال السياسي إلى حكومتين تسيطر إحداهما على قطاع غزة : حركة حماس، بينما تسيطر الأخرى على مناطق الضفة الغربية: حركة فتح، ففي الوقت الذي كانت هناك وزارات ومقرات أمنية رسمية تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس وحركة فتح أوجدت حركة حماس تشكيلات عسكرية ومؤسسات مدنية تابعة بالكامل لها في قطاع غزة، وفي الوقت الذي كانت تدور حركة فتح الفصائل المنضوية رسمياً في تركيبة منظمة التحرير والحكومة الفلسطينية، كانت حركة حماس تشكل قطباً لفصائل أخرى، وقد ساهم في تعميق الانقسام غياب طرف ثالث كان يمكن أن تشكله قوى اليسار لو أنها لم تفقد كثيراً من وزنها، ولو لم تصر على تشرذمها، كما ساهم في ذلك الحالة الهامشية التي تعيشها التنظيمات الفلسطينية التي فشلت قياداتها في تكوين قاعدة اجتماعية تذكر في الأراضي الفلسطينية، دون أن يفيد انحياز معظمها إلى أحد القطبين المتصارعين.[1]

أثر الانقسام الفلسطيني على عملية التحول الديمقراطي:

أدى الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حدوث شرخ واضح في بنية النظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية تجلى ذلك في استمرار وجود حكومتين وأجهزة أمنية وشرطية منفصلة، واحدة في غزة والثانية في الضفة الغربية، وقد تعمق النزاع حول السلطة التشريعية، حيث واصلت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس في غزة عقد جلسات للمجلس التشريعي وإصدار تشريعات على الرغم من مقاطعة ومعارضة بقية الكتل البرلمانية، وذلك استمراراً لما بدأته الكتلة خلال العام 2007، كما استمر الانهيار في السلطة القضائية بعد استيلاء الحكومة المقالة في غزة على مجمع المحاكم وسيطرتها على القضاء بطريقة غير قانونية، وبالتالي أضحى لقطاع غزة نظام

[1] جميل هلال، **فتح وحماس واليسار الواقع والتحديات**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 87، صيف 2011، ص 32.

قضائي أسسته الحكومة المقالة في غزة، وكان لانقسام النظام السياسي الفلسطيني، إلى نظامين، تداعياته السلبية على عملية التحول الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية.

1 . غياب العملية التشريعية والرقابة البرلمانية:

كان المجلس التشريعي أول السلطات التي تضررت بفعل انقسام النظام السياسي الفلسطيني، وقد تصاعدت أزمة المجلس التشريعي في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة. ومنذ ذلك التاريخ شهد المجلس عدة محاولات لعقد جلساته، غير أنها لم تكتمل بسبب امتناع أحد طرفي الانقسام عن حضور جلسات المجلس سواء المنعقدة في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

وظلت أجواء الانقسام تلقي بظلالها على عمل السلطة التشريعية وأدائها، الذي أصيب بالشلل التام والعجز عن ممارسة دوره في الرقابة والمحاسبة لأداء السلطة التنفيذية، فضلاً عن دوره في سن القوانين والتشريعات .

2 . تدهور أوضاع السلطة القضائية:

منذ انقسام النظام السياسي الفلسطيني، شهدت السلطة القضائية الفلسطينية سلسلة من الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومتان في غزة ورام الله، وتم الزج بالسلطة القضائية في أتون الصراع السياسي، وقد أسدل العام 2007 ستاره وقد انهار القضاء المدني في قطاع غزة بشكل كامل، إثر استيلاء الحكومة المقالة في غزة على مجمع المحاكم وإخضاع القضاء لسيطرته المباشرة، ورفض القضاة لتلك الإجراءات وإعلانهم عن تعليق العمل في كافة المحاكم النظامية، وهو ما يعني التعطيل الكامل للقضاء المدني، وكان أبرز تلك التطورات قرار مدير عام الشرطة بوقف عمل جهاز الشرطة المدنية في قطاع غزة، وهو ما يعني تعطيل وظائف أساسية للجهات المكلفة بإنفاذ القانون، وبالتوازي مع ذلك، توقف عمل النائب العام، وهو صاحب الاختصاص في التحقيق في الجرائم ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها.[1]

[1] عزام عبد الستار شعث، **تحديات التحول الديمقراطي في النظام السياسي**، ص 54.

3 . تقييد الحريات العامة:

شهدت الأراضي الفلسطينية تصعيداً في انتهاكات الحق في الحريات العامة (حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي)، وكانت معظم تلك الانتهاكات ترجمة لحالة انقسام النظام السياسي الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما تدهورت حالة الحق في التجمع السلمي، طيلة سنوات الانقسام، وتصاعدت وتيرة الانتهاكات التي ترتكبها الأجهزة التنفيذية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل خطير، منتهكة بذلك حق المواطنين في ممارسة هذا الحق الذي تكفله التشريعات الفلسطينية، واتخذت الجهات التنفيذية في الضفة الغربية وقطاع غزة مجموعة من القرارات التي عملت على تقييد ممارسة الحق في التجمع السلمي، وقد بررت تلك الجهات اتخاذ تلك القرارات لتحقيق المصلحة العامة والحفاظ على الأمن العام.

4 . تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

استمر تدهور مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب انقسام النظام السياسي الفلسطيني وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين في كل من رام الله وغزة، وكان للإجراءات التي اتخذتها كل من الحكومتين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي أثرها في تفاقم معاناة السكان، خصوصاً في قطاع غزة ، الذي يخضع لحصار مشدد تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة منذ منتصف العام 2006، كشكل من أشكال العقوبات الجماعية، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان الحديث عن وجود اقتصادي فلسطيني واحد، أو وجود إدارة وسياسة وهيكل اقتصادي واحد للأراضي الفلسطينية، واقتصر التواصل الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة باتجاه واحد فقط، أي من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، وتتمثل هذه العلاقة في أربع مجالات رئيسية هي: 1. دفع الرواتب وتقديم المساعدات المالية لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية وللطبقات الفقيرة في غزة. 2. تسهيل دخول العملات (الشيكل الإسرائيلي)

لقطاع غزة، 3. دفع فاتورة كهرباء قطاع غزة، 4. التنسيق بشأن دخول السلع والبضائع من إسرائيل إلى قطاع غزة.[1]

وقد أدى الانقسام إلى قطع رواتب آلاف الموظفين، وتوظيف موظفين جدد بطريقة تتجاوز قانون الخدمة المدنية في كل من الوظيفة المدنية أو الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، ما أدى إلى آثار خطيرة على أوضاعهم المعيشية، وبالتالي فقدان القدرة على توفير مصادر عمل بديلة، فمنذ منتصف العام 2007 تضررت المرافق الخدمية في قطاع غزة، وتحديداً قطاعا الصحة والتعليم، بعد أن نفذ موظفة الخدمة المدنية إضراباً شاملاً عن العمل، تبعها ملاحقات استدعاء واعتقال للعديد من موظفي القطاع الحكومي من جانب الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة في غزة.

ومثلت الإجراءات الحكومية بحق الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مساساً بحقوق الشرائح المجتمعية التي كانت تستفيد من خدماتها، حيث قامت الحكومتان بإغلاق أو مصادرة محتويات العشرات من المؤسسات الأهلية والتجمعات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى توقف كافة أنشطتها، بما فيها الخدمات الصحية، الزراعية، الإغاثية والتنموية، خلف ذلك آثاراً كارثية على الشرائح التي كانت تتلقى خدماتها عبر هذه المؤسسات، فضلاً عن انضمام المئات من العاملين الدائمين والمؤقتين فيها إلى صفوف العاطلين عن العمل.[2]

كما تدهورت الأوضاع الصحية في قطاع غزة، حيث عانت المرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة من نقص شديد من إمداداتها من الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية، بسبب عدم التنسيق بين إدارات وزارة الصحة في غزة ورام الله، أو لعدم سماح السلطات الإسرائيلية المحتلة توريدها عبر المنافذ الحدودية التي تسيطر عليها.

---

[1] محمد السمهوري، **تغيرات على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال**، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يناير 2011، ص 21.

[2] **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**، غزة، التقرير السنوي 2010، ص 28.

من هنا يرى الباحث ان الانقسام الداخلي الفلسطيني القى بظلاله على الحياة السياسية والاجتماعية في الواقع الفلسطيني، حيث واجهت عملية التحول الديمقراطي في فلسطين العديد من العقبات والتحديات. وكان للانقسام الفلسطيني الداخلي اثر سلبي كبير على العملية الديمقراطية في فلسطين، ومن نتائج تعثر عملية التحول الديمقراطي في فلسطين آثارها السلبية الكبيرة على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكان للانقسام الداخلي اثر سلبي كبير على عملية التنمية الاقتصادية.

2.2 المشاركة السياسية

مقدمة:

تعتبر المشاركة السياسية شكل من أشكال الديمقراطية، وإحدى أوجهها السائدة، التي تتمثل في نظام سياسي في مجتمع ما. فهي تعني أن يشترك أفراد المجتمع كافة (أو لنقل غالبيتهم) في صياغة النهج السياسي، وأسلوب الحياة السياسية لمجتمعهم، ومشاركتهم في إدلاء آرائهم وتصوراتهم لسياسة هذا المجتمع، وذلك من منطلق أن المشاركة السياسية حق من حقوق الأفراد لا يتنازع على وجوبه اثنان، فلهم الحرية في تقديم أفكارهم ووجهات نظرهم وتطلعاتهم مع النظام القائم، وذلك لإفادة المجتمع منها، والسير به قدماً نحو حياة سياسية ناجحة وناجعة، آمنة وشرعية، بعيدة عن المصالح الشخصية، والمنافع الفردية، وغيرها من الأمور التي لا تحمد عقباها.

" تعتبر المشاركة السياسية من أهم المواضيع لتي تهتم بها الدول، لما لهذا الموضوع من أثر بالغ في إرساء قواعد الدولة، وتعزيز بناء مؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما يحظى الشباب في معظم دول العالم باهتمام ملحوظ باعتبارهم قادة المستقبل". وفي الحالة الفلسطينية يعتبر الشباب هم المستقبل سواء في النضال الديمقراطي أو في مقاومة الاحتلال،

واتضح من الدراسة أن المشاركة السياسية للشباب سوف تؤدي إلى تعزيز وجود قيادات شابة قادرة على رسم السياسة العامة للدولة.[1]

إن المشاركة السياسية تعبر عن وعي المجتمع، وعن قدرة أفراده على الإدلاء بأصواتهم الحرة التي تؤدي حتماً لتنمية المجتمع، والنهوض به ليتمتع بحياة سياسية هادئة ينعم أفرادها بالحرية والعدالة والمساواة، دون التعرض للعنف والقمع والاضطهاد، لا سيما أن المشاركة تنم عن معنى إيجابي، وتحمل دلالات إيجابية بعيدة كل البعد عن السلبية.

من هنا فإن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماته وآليات اشتغاله، كما وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والتقانة والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز، وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة، هي تجريد عمومية المجتمع وشكله السياسي وتحديده الذاتي.[2]

يتناول الجزء التالي من الدراسة مفهوم المشاركة السياسية وازمة المشاركة السياسية

مفهوم المشاركة السياسية:

هناك العديد من التعريفات، التي تتعلق بمفهوم المشاركة السياسية، وذلك حسب المنطلق الذي يتم بناء التعريف عليه، أو حسب الزاوية التي ينظر للمشاركة السياسية من خلالها ومن هذه التعريفات ما يلي:

---

[1] شعبان، خالد (2012)، **تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة لسياسية الفلسطينية**، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 2.

[2] تاج الدين، أحمد سعيد (دون سنة نشر) **الشباب والمشاركة السياسية**، ص 8.

"تعرف دائرة العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بأنها: تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر".[1]

كما وتعرف المشاركة السياسية بأنها " العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة".[2]

وهي كذلك تعني: " إعطاء الموطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، بحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون فيه للحياة في ظله".[3]

إذن هي كما ذكرنا مساهمة أفراد المجتمع في توجيه سياسات مجتمعهم ونظامهم الحاكم نحو أسس سياسية ومبادئ تؤدي لتنمية مجتمعهم وعيشهم بكرامة وبشكل يتناسب مع تطلعاتهم.

معوقات المشاركة السياسية:

هناك العديد من الأمور التي تعرقل سير الأنشطة السياسية، والتي تحد من المشاركة فيها، إذ يتأثر الأفراد بالعديد من العوامل والمتغيرات، منها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي وغيرها من العوامل المختلفة، كما وتختلف نسبة المشاركة حسب ما تقدمه مؤسسات المجتمع المدني من دعم للأفراد وتشجيع لهم على المشاركة السياسية، فهذه المؤسسات لها بالغ الأثر في مشاركة الأفراد.

---

[1] عبد الوهاب، طارق محمد، (2000)، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، القاهرة، دار غريب، ص 107.

[2] السيد عليوة، منى محمود، (2001)، ***مفهوم المشاركة السياسية***، **مجلة مقاربات**، دمشق، ع 15، ص 281.

[3] جمعة، سعد إبراهيم، (1984)، **الشباب والمشاركة السياسية**، مصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 31.

ومن العوامل التي تعيق سير عملية المشاركة السياسية ما يلي:

المتغيرات الاجتماعية:

يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالمتغيرات الاجتماعية المختلفة، مثل التعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل، حيث يرتبط الدخل إيجابياً مع المشاركة، فأصحاب الدخل المتوسط أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض، وذوي الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط، وتعد الأمية أحد معوقات المشاركة في دول العالم. فالشخص المتعلم أكثر وعياً ومعرفة بالقضايا السياسية، وأشد إحساساً بالقدرة على التأثير في صنع القرار، والاشتراك في المناقشات السياسية، وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة.

فالمشاركة الإيجابية من وجهة نظر المواطنين هي الذهاب إلى صناديق الانتخاب، لاختيار ممثليهم في البرلمان، يساعد على فرز نخبة سياسية تعبر عن الشعب وتتحدث باسمه، وتسهم من ثم في إدارة شؤونه في المجالات والمستويات كافة. وامتناع المواطنين أو أغلبيتهم، عن ممارسة حقهم الانتخابي قد يكون رسالة مقصودة تحمل معنى الاحتجاج على سياسة ما، أو تعبيراً عن عدم الاقتناع بجدوى الذهاب إلى صناديق الانتخاب كوسيلة لتغيير السياسات القائمة، أو حتى عن عدم اكتراث بالقضية التي تدور حولها، الانتخابات حيث يستفتى رأي الشعب بصددها.[1]

ويوضح الزبيدي أن من أبرز معوقات المشاركة السياسية هي، المشاركة غير الفاعلة التي تحبط الخيار الديمقراطي وأبرزها انخفاض المشاركة السياسية، والحالة السلبية التي تسيطر على الجمهور التي تظهر في بعض من طبقات وفئات المجتمع، وغياب الاهتمام بأمور الحكم والسياسية مؤثرا ذلك في عزوف بعض الأحزاب السياسية عن المشاركة أو عدم الانتماء الجماهيري للأحزاب، وعدم القناعة الجماهيرية والشعبية بجدوى المشاركة نظرا للهيمنة والإقصاء والتهميش في منظومة القطاعات المختلفة، ووجود نظام انتخابي يشوبه الخلل في كيفية إدارة الانتخابات وسيطرة

[1] نافعة، حسن (2006)، مبادئ علم السياسة، ط2، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ص 19-22.

النخبة، وغياب التقاليد المؤسسية يترتب عليها عدم المسائلة والمحاسبة وعدم توفير الدقة والرصانة.[1]

في حين يرى أبراش أن هذه المعيقات تنبع من، التنشئة النفسية، والخوف من ممارسة السياسة، والشعور بعدم الجدوى للمشاركة السياسية، والجهل والأمية، وعدم الرضا عن النسق السياسي القائم برمته، وضعف الحس الوطني.[2]

أزمة المشاركة:

مفهوم أزمة المشاركة

الأزمة هي تهديد خطير واختلال في نظام القيم والتقاليد، وتؤثر ماديا وبشكل ملموس على عمل النظام السياسي، وتنشأ من عوامل خارجية وداخلية وخارجة عن إرادة النظام السياسي، تشكل في مجموعها صورة من صور الصراع وتتطلب العمل السريع والعاجل لإعادة الأمور إلى توازنها وذلك من خلال إعادة تشكيل وتطوير تلك القيم والعوامل حتى تتلاءم مع التغييرات في المجتمع، إذا هي حالة مؤقتة تمر بها كل المجتمعات سواء المتقدمة أو المتخلفة، لكن هذه الحالة تبرز بشكل أكبر في المجتمعات المتخلفة لظروف التخلف وضعف الإمكانيات[3].

وعرف وهبان أزمة المشاركة بأنها قيام الصفوة الحاكمة بوضع العراقيل أمام الراغبين في المشاركة السياسية، وتضييق الخناق عليهم، على نحو يؤدّي إلى تضاؤل أعداد المشاركين في الحياة السياسية[4].

---

[1] الزبيدي، باسم (2003) **الثقافة السياسية الفلسطينية**، فلسطين، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن، ص74-75.

[2] أبراش، إبراهيم (1998) **علم الاجتماع السياسي**، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص245.

[3] دبو،أمين: "**دراسات في التنمية السياسية**"، كلية التجارة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 102.

[4] وهبان، احمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 56.

ومن خلال التعريف نستشف أنها (أزمة المشاركة) إحدى السمات البارزة التي تتَّسم بها الحياة السياسية داخل بلدان العالم الثالث، ويرتد ذلك إلى ميل القيادات السياسية في هذه البلدان إلى تركيز السلطة في قبضتها، وإقامةُ نظم ديكتاتورية تسلُّطية، وفرض قيود صارمة على مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، واعتبار كافَّة المحاولات التي يقوم بها الرعايا لنيل الحق في المشاركة السياسية تصرفات غير مشروعة؛ حيث تعتبر الصفوة أنها وحدها صاحبة الحق في الحكم استنادا إلى تاريخها النضالي خلال مرحلة ما قبل الاستقلال.

أسباب أزمة المشاركة:

هناك عدة اسباب التي تتسبب بأزمة المشاركة منها اضمحلال القوى السياسية والاجتماعية، وتفتت وبعثرة الجهود بسبب الصراعات السياسية والفكرية، وفي العصر الحديث توصف طبيعة المشاركة السياسية في بعض البلاد العربية أنها ذات طابع عسكري، وبأنها مشاركة تعبوية لحزب وحيد، وارتفاع نسبة الأمية والجهل، وارتفاع نسبة الأمية من شأنه التأثير سلبًا على معدلات المشاركة السياسية، وانتشار الفقر داخل قطاعات واسعة في المجتمع، بسبب سوء توزيع الموارد الذي يتنافي مع معايير التوزيع العادل، ويعمل على تدني نسبة المشاركة السياسية، وضعف الأحزاب السياسية في حث الجماهير على المشاركة وفتح قنوات جديدة بين الجماهير وصناع القرار، والأزمة الاقتصادية أقلقت الشباب على مستقبلهم، والبحث عن العمل، والجري وراء توفير مسكن مناسب، والاهتمام بالأمور الخاصة، والتعامل مع هذه الأوضاع الاقتصادية القاسية، بحيث أصبح عازفًا أو مشغولا عن المشاركة في الحياة السياسية، وانعدام التنشئة السياسية، أو سلبية التنشئة السياسية، واللامبالاة السياسية (ضعف الحس الوطني وضعف المجتمع المدني)، والعزلة السياسية (الإحساس بأن الفرد مهمش وليس له دور والعزوف عن المشاركة عن طريق الانسحاب من الحياة السياسية).[1]

[1] أحمد عباس عبد البديع، ***استراتيجيات بناء الأمة في العالم الثالث***، **مجلة السياسة الدولية**، العدد68، ص 60.

أزمة المشاركة في العالم العربي:

رغم كل محاسن المشاركة السياسية إلا أنها في الواقع في العالم العربي تعرف أزمة ترتبط بالتخلف السياسي، حيث يتم توجيه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاختلال، كما نجدها إما مشاركة منعدمة أو شكلية، يتسبب فيها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة قبضتها، وإقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتعتبر الدول العربية من الدول التي لم تعرف التطور المؤسسي بالقدر الذي يساعد على دعم التطور الديمقراطي سواء في مؤسسات النظام السياسي أو في مؤسسات المجتمع بما فيها الأحزاب السياسية، خاصة في الأنظمة العربية التي تسمح بقيامها، وتوجد في الواقع تفسيرات متعددة لضعف المشاركة السياسية في الدول العربية، يمكن الإشارة بإيجاز شديد إلى أبرزها لأنها تقتضي دراسة أكثر عمقاً وشمولاً وتتمثل:

– اضمحلال القوى السياسية والاجتماعية تاريخياً في المجتمعات العربية والإسلامية عموماً، وقد أرجع بعض الدارسين هذه الظاهرة إلى عدة عوامل من أهمها تفتت وبعثرة الجهود بسبب الصراعات السياسية والفكرية في الدول الإسلامية المتتالية، منذ العصر الأموي وحتى العثماني في العصر الحديث، وتفشي الخرافات في المجتمعات الإسلامية، وشيوع النظر إلى الحكم كنظام إلهي وليس وضعي، والغزوات والنكبات المتكررة التي تعرضت لها البلاد العربية والإسلامية، لكن في العصر الحديث توصف طبيعة المشاركة في بعض البلاد العربية ذات الطابع العسكري كما هو الحال في سوريا ومصر والجزائر بشكل خاص الذي يسيطر فيه العسكريون على مقاليد الأمور، بأنها مشاركة تعبوية لحزب وحيد، لتحقيق هدف جوهري من الناحية الواقعية يتمثل في تحريك الشعب نحو السياسة العامة، أي أنها تنقل أهداف وآراء ثالوث القوة السياسية (الجيش، الرئيس، جهة التحرير سابقاً) للشعب بدلاً من أن تنقل رغبات وآراء الشعب[1].

[1] أحمد صادق سعد، **تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي**، بيروت، دار الحداثة، 1981، يعقوب المليجي، **مبدأ الشورى في الإسلام مع المقارنة وبمبادئ الديمقراطية الغربية والنظام الماركسي**، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ص 14-15.

كما يوجد نوع آخر من الأنظمة السياسية العربية المعاصرة توصف طبيعة المشاركة فيها بأنها يغلب عليها مجالان سياسيان: الأول يغلب عليه الطابع التقليدي وهو حال الأنظمة الخليجية، والثاني طابع حديث هامشي، وبعض الأنظمة تجمع بين هذين المجالين مثل الكويت والمغرب بخاصة، حيث يهيمن الملك تاريخياً على النظام السياسي بصورة واضحة، كذلك فإن الدستور المغربي يرفع من وضعية مجلس الوزراء في مقابل البرلمان، كما أن نظام الانتخاب القائم على درجتين يحول دون سيطرة أحزاب المعارضة على أغلبية مقاعد البرلمان، ولذلك فهناك الحكومة الائتلافية التي يترأسها زعيم حزب المعارضة.[1]

وهذا يعني أنه حتى في العصر الحديث لم تتطور هذه الجماعات المستقلة لتخفيف الطابع السلطوي لأنظمة الحكم العربية وتشجع من عملية المشاركة السياسية الفاعلة في شئون المجتمع.

– دور الاحتلال الأجنبي: والذي عانت منه الدول العربية بدرجات مختلفة، وما كان له من تأثير مباشر على العملية السياسية، ولذلك يصعب فهم الأزمات السياسية خلال تلك المرحلة بمنأى عن التدخل الخارجي، ويمكن الحديث عن الديمقراطية الوصائية تحت الاستعمار الأجنبي والتي تميزت بمكونين أولهما: الالتزام بخلق هياكل بيروقراطية وقاعدة إجرائية لحفظ النظام وتأكيد مشروعية سلطة الدولة، وثانيهما: إدخال نوع من النظام التمثيلي والانتخابات التي سرعان ما تخلت عنه الدولة بعد الاستقلال مثال تونس، البحرين، على الرغم من أن الهيئة الناخبة كانت محدودة وأن سلطة الممثلين المنتخبة كانت مقيدة بالسلطة الاستعمارية، فإن تباين وتنوع تأثير التراث الاستعماري على العملية السياسية والتطور الديمقراطي للمستعمرات ارتبط بتباين شكل المستعمر السابق، وينطبق ذلك على معظم البلاد الإفريقية والأمريكية الجنوبية وآسيا والدول العربية التي خضعت للسيطرة الاستعمارية.

[1] أحمد ثابت، **التحول الديمقراطي في المغرب**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 10–19.

– تأثير المؤسسة العسكرية: والمقصود بذلك ليس فقط استيلاء هذه المؤسسة على الحكم كما حدث في بعض البلاد العربية، ولكن قبل ذلك تأثيرها كنموذج على السياسيين المدنيين، في اتجاه اعتبار الجيش نموذجاً لما ينبغي أن تكون عليه مؤسسات المجتمع وخاصة المؤسسة الحزبية، مما أدى إلى نوع من تجييش لبعض الأحزاب، وقد حدث هذا لبعض الأحزاب الثورية أو تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي في مصر قبل 1952 وبعض الأحزاب اللبنانية والبعثية القومية، ورغم أن بعض الأحزاب المعاصرة في بعض الدول العربية نشأت بمنأى عن ظاهرة الميليشيات وبعيداً عن أعمال العنف، ولم يكن بينها حزب ثوري يعتبر الدولة عدواً يجب تحطيمه، فمن الضروري التساؤل عن تأثر هيكلها بالطبيعة العسكرية لرؤسائها وتجدر الإشارة هنا إلى تحليل هينتنغتون لتأثير المؤسسة العسكرية على إمكانات التطور الديمقراطي في دول العالم الثالث، فقد أكد هذا التأثير، لكن مع تحفظ مؤداه أنه ليس مستقلاً عن الظروف السياسية فهو يزيد في حالات الفساد والركود وسواء أداء المؤسسات المدنية، وخاصة عندما تكون المؤسسة العسكرية واسعة ومسيسة، مما يجعل بناء واستمرار الديمقراطية أكثر صعوبة.[1]

– طبيعة البناء الحزبي المعاصر في بعض البلاد العربية: والذي يعتبر ظاهرياً نظاماً تعددياً لكنه مصمم على أساس هيمنة حزب حاكم، ولا يتيح لأحزاب المعارضة إمكانية لمنافسته جدياً، وهذا من أهم سمات ما يسمى شبه الديمقراطية أو الأقل من الديمقراطية أو الأنظمة الديمقراطية المقيدة، وفي تقديرنا أن بالرغم من أن هذه الأنظمة تسمح بدرجة من التنافس السياسي وتتيح قدراً من الديمقراطية لا يتوافر في الأنظمة السلطوية الخاصة، إلا إنها تقتصر عن الوفاء بجميع الشروط اللازمة للتطور الديمقراطي الكامل، فهي تعاني من تقييد التنافس وإيقافه عند مستوى أقل من التداول على السلطة، ومن انتهاكات لحرية ونزاهة الانتخابات العامة التي لا تعكس نتائجها التفضيلات الشعبية بدقة، ومن محدودية الحريات والحقوق السياسية والمدنية بما يحرم بعض الاتجاهات والمصالح من التعبير عن نفسها وهو ما ينعكس سلبياً على درجة وفاعلية المشاركة السياسية في كثير من الأنظمة العربية.[2]

---

[1] سيد أبو ضيف أحمد، **ثقافة المشاركة**، دراسة في التنمية السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 179.

[2] عبد الهادي جوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص38.

يرى الباحث ان افضل الحلول لازمة المشاركة هو العمل على تفعيل العملية الديمقراطية من خلال إجراء الانتخابات بشكل دوري ومنتظم، وتفعيل دور الأحزاب وتنشيط عملها من خلال طرح برامج تمس متطلبات وحاجات المجتمع وبالتحديد فئة الشباب، وضرورة قيام الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني بتنمية المشاركة لدى المجتمع وخاصة الشباب من خلال الضغط على النظام الحاكم بتفعيل الانتخابات وجعلها منتظمة وفق الدستور والقانون، وضرورة تجديد الأحزاب الحاكمة والمعارضة على حد سواء من خلال ضخ دماء جديدة عبر وضع نسبة (كوتة) لفئة الشباب في السلم القيادي لتلك الأحزاب، ووضع كوتة تتناسب مع حجم فئة الشباب في المؤسسات التشريعية والحكومية والنظام الحاكم والأحزاب.

3.2 الحركة النقابية العربية والفلسطينية:

تمهيد:

تشكل القوى العاملة في المجتمع محور عملية التنمية باعتبارها موردا أساسيا من موارد المجتمع التي يتوقف عليها نجاح عملية التنمية الشاملة، ومن هنا حظيت باهتمام الدول والهيئات الدولية؛ لتحديد مؤشرات تنميتها الاجتماعية، والتعليمية، والفنية، والاقتصادية، وغيرها، وقد بدأت فكرة إنشاء النقابات نتيجة لما كان يتعرض له العمال من الظلم والاستغلال، وانتهاك الحقوق، حيث تراءت فكرة " المساومة الجماعية " أي أن لا يتقدم العمال إلى مصنع آحادا وأفرادا فيستبد بهم صاحبه، ويملي عليهم شروطه. ولكن أن يتقدموا كجماعة لها صوت واحد، بحيث لا يوجد إلا هذا الصوت الواحد، وبالتالي يضطر أصحاب الأعمال للنزول من عليائهم والتفاهم مع العاملين وكان ذلك ميلاد الحركة النقابية، وقد اكتسب المنظمة النقابية أهمية متزايدة في الجماعة المعاصرة، وذلك نتيجة لتطور وظائفها على الصعيد المهني، باعتبارها تمثل أوسع قطاعات المجتمع، وتهدف إلى حماية حقوق العاملين، والدفاع عن مصالحهم، وتحسين شروط وظروف عملهم، ورفع مستواهم المهني والاجتماعي والثقافي، كما أنها تخاطب في هذا المجال كشريك رئيس يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من الدول، وقد انعكس ذلك الاهتمام وبدا واضحا في المكانة الكبيرة، التي تتمتع بها النقابات في المجال القانوني الوطني والدولي.

الحركة النقابية العربية:

كانت المنظمات النقابية في الوطن العربي تخوض معاركها على انفراد، وتواجه بعراقيل وصدامات تخلقها بعض الانظمة العربية، ولكن جاء هذا الميثاق لتوحيد الجهود، لتشكيل بداية سليمة للسير نحو وحدة عربية سليمة، وفي تلك الفترة كانت بعض الانظمة العربية متضامنة على عزل الحركات التقدمية الشعبية والنقابية، وعندما تمكنت الحركة العمالية العربية من اجتياز الحدود الإقليمية والالتقاء لممارسة نضال موحد، فان ذلك بداية لتحقيق وحدة الأمة العربية، وجاء هذا الميثاق سنة 1960 م، كما أن النقابات العمالية في بعض الأقطار العربية كانت سابقة في التكوين قبل الأحزاب السياسية وقامت بأدوار كبيرة، حيث شكلت الحركة النقابية أساسات المجتمع المدني، واستطاعت تأسيس تحالفات واسعة من خلال تكوين سلطة موازية للدولة تملك القوة في الاقتراح وتكوين أحزاب سياسية، وكان التكوين النقابي لديه الشروط الأفضل لتكوين الأحزاب السياسية، والمعروف أن الأحزاب السياسية تمتلك عقيدة تختلف عن الاتجاهات المذهبية، لذلك لابد من الاعتراف بالتعددية ولكن بالتنظيم النقابي الذي يجمع العمال في جميع الأحزاب، والذين هم أيضا من خارج الأحزاب أي أن النقابة أشمل من الأحزاب السياسية[1].

سلكت الحركة النقابية طريقاً طويلاً خشناً حافلاً بالأشواك والأهوال والمتاعب والتضحيات، وفي النهاية انتصرت وأثمرت عددا من التجارب الاجتماعية، التي كانت في صميم بناء المجتمع الحديث، بل وأساس قيامه، وبعد ظهور الآلات الجديدة، ظهرت فئتان لهما مصالح متناقضة: فئة العاملين، وفئة أرباب العمل، ومن هنا برزت الحاجة بوضوح إلى جهة لها وزنها وتأثيرها؛ لترعى مصالح العاملين، وتصون وتحمي حقوقهم، وتحقق مطالبهم، وتدافع عنهم، وتسعى إلى تحسين ظروف العمل وشروطه، حيث نشأت النقابة كتنظيم مهني يهدف إلى الدفاع عن مصالح أعضائه في القرن التاسع عشر، وتم بعد ذلك إقرار الحق النقابي دستوريا في معظم دول العالم، وصدرت التشريعات التي تحدد دور النقابة، ولكن تفاوتت هذه التشريعات في مختلف الدول من حيث مدى تحديد موضوع النقابة، ويرجع هذا التفاوت إلى ظروف كل قطر ونظامه السياسي، ولكن هناك

[1] أحمد شكر الصبيحي (2000)، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، بيروت.

قاسم مشترك بين معظم هذه الدول هو اشتمال دساتيرها على نصوص تقر الحق النقابي، وتكفل له الحماية الدستورية[1].

تعتبر النقابات من أكثر تنظيمات المجتمع المدني تأثيرا في الحياة المهنية والاقتصادية والاجتماعية، فقد أدت هذه النقابات وما زالت تؤدي دورا حاسما في حياة الطبقة العاملة، وفي تنظيم علاقات العمل وتطويره وتحسين شروطه وظروفه، ولم يكن ذلك غريبا عليها فقد كان لها السبق التاريخي في ميلاد الحركة النقابية المعاصرة، وتجسيد وترسيخ الفكرة النقابية كأساس من أسس بناء المجتمعات الحديثة[2].

هناك تشابه كبير في حركة الطبقة العاملة وتأسيس حركتها النقابية في جميع الأقطار العربية، كما أن للأحزاب السياسية دور نشط ومهم في مساندة الطبقة العاملة؛ لتأسيس نقابات وطنية خاصة بها. وناضلت الطبقة العاملة أيضا وما زالت تناضل ضد القيادات التي تنصبها السلطات الحكومية، ونتيجة هذه المواقف، تكونت بعض الاتحادات النقابية السرية، كما انفصلت الكثير من الاتحادات النقابية عن الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، وانضمت لاتحاد النقابات العالمي. وقد أثمر نضال الطبقة العاملة في الأقطار العربية طوال سنين عدة، عن تأسيس أول اتحاد دولي لها، وانضم إلى الاتحاد الدولي للعمال العرب تقريبا جميع الاتحادات في الأقطار العربية، إلا أن ذلك لا يعني أن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب أو الاتحادات في الأقطار العربية، قد حظيت باستقلالية كاملة عن سياسة الحكومات في الأقطار العربية، بل أن كثيرا منها ما زال يعاني من التدخلات، وفرض القيادات، وكثير من الانتهاكات لحقوق الطبقة العاملة في الأقطار العربية، وحرية التنظيم النقابي ومبادئ الديمقراطية النقابية[3].

---

[1] حنفي، عبد الله. (1998): **دور النقابات في الحياة الدستورية**، دار النهضة العربية، القاهرة.

[2] إسماعيل، 2006، **مرجع سابق**.

[3] غريب، مصطفى (2008): **بقية ملامح نشوء الحركة النقابية**. العراق، الدخول:4.5.2020. (http://www.sautalomal.com/tarikh_al_haraka

تأسس الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن، عام 1955 حيث يجيز القانون الأردني للنقابات إذا بلغ عددها 7 فما فوق، أن تشكل اتحادًا عامًا لها. وتم تسجيل إحدى وعشرين نقابة، تشكل الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الشرقية. وفي الضفة الغربية تم تسجيل 40 نقابة تضم أربعة آلاف عامل[1].

وارتبط التزايد في تأسيس نقابات عمالية بالتشريع العمالي، حيث صدر قانون التعويض رقم (17) لعام 1955، ثم قانون العمل رقم 21 لعام 1960، والقانون المعدل رقم (3) عام 1965، والذي ارتفع بموجبه الحد الأدنى لعدد العمال الذين يحق لهم تسجيل نقابة، من 7 إلى 20 عاملاً، وتضمن قانون العمل في إطار أحكامه، فصلا خاصا بالعمل النقابي[2].

تاريخ الحركة العمالية النقابية الفلسطينية:

كانت بدايات التنظيم النقابي في فلسطين، مستندة إلى قانون النقابات العثماني، الصادر سنة 1909 م، الذي يسمح لثمانية أشخاص فأكثر، أن يؤلفوا فيما بينهم جمعية لرعاية الأعضاء المنتسبين إليها، ورفع مستواهم ماديًا وثقافيًا واجتماعيًا، على أن لا تتدخل في الشئون السياسية[3].

بدأ التنظيم النقابي الفعلي في فلسطين، عام 1920، حيث التقت مشاعر العمال ولأول مرة في سكة حديد حيفا، لتكوين صندوق خاص لجمع التبرعات من عمال الشركة، لعائلات العمال الذين يقضون نحبهم، والعمال الذين يداهمهم المرض، باسم نادي سكة حديد حيفا، ومع بساطة هذه الخطوة، إلا أنها كانت سببًا في صهر العمال في بوتقة واحدة من العمل المشترك؛ لتحقيق بعض المكاسب[4].

---

[1] الفتاش، إبراهيم (1992): **تاريخ الحركة النقابية 1917 – 1992**، القدس.

[2] الطقز، عمر (2006): **الحكم الرشيد في النقابات العمالية**، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله.

[3] الطقز، 2006، **المرجع السابق**.

[4] القيمري، محمد (1990): **أضواء على الحركة العمالية الفلسطينية 1920–1965**، مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان.

عام 1925 بدأت مرحلة جديدة للحركة العمالية في فلسطين، حيث ظهرت الحركة النقابية العربية الخالصة، ذات الاتجاه الإصلاحي جنبًا إلى جنب مع الحركة النقابية العربية اليهودية المشتركة، والتي عقدت مؤتمرها الأول في نفس العام، وفي ذلك العام (1925)، تشكلت جمعية العمال العرب الفلسطينية، بالرغم من العوائق والصعوبات الجمة، التي كان يضعها الهستدروت – الاتحاد العام للعمال اليهود– في وجه الحركة العمالية العربية، ليبقى العمال العرب تحت مظلة الهستدروت وتخطيطاته، حيث رفع الهستدروت شعار العمل اليهودي، الذي يقضي بمنع العمال العرب منعا باتا من العمل في المشاريع اليهودية، كما رفع شعار الإنتاج اليهودي، حيث فرض مقاطعة منظمة على البضائع والمنتجات العربية، حتى لا تباع في سوق اليهود، ومن تجرأ من العرب على دخول سوقهم، تعرض للاعتداء والطرد[1].

في عام 1927 تشكل ما سمي باتحاد عمال فلسطين، بتخطيط من الدائرة العربية في الهستدروت، من خلال حفنة متعاونة معهم، تنفيذًا للأهداف التي حددتها تلك الدائرة؛ لتضمن سيطرة الحركة العمالية الصهيونية، على الحركة العمالية العربية الفلسطينية، لتكون تلك الحركة، صيغة من صيغ التعاون ما بين العمال العرب واليهود، كان من أهم أهداف جمعية العمال العرب الفلسطينية، الوقوف في وجه الهجرة الصهيونية، وتدفق العمال اليهود إلى فلسطين ومزاحمتهم العمال العرب، وكان لنقابة عمال سكك الحديد في حيفا، الأثر الفعال في تاريخ الجمعية، حيث وقفت في وجه إدارة سكة الحديد، باستخدامها العمال اليهود وتفضيلهم على العمال العرب[2].

أهم أعمال جمعية العمال العرب الفلسطينية:

قامت جمعية العمال العرب الفلسطينية بعدة أعمال اهمها، إنشاء مدرسة ليلية لتعليم العمال الأميين، ومحاولة بناء قرى نموذجية على غرار المستوطنات، إلا أنها لم تنجح في ذلك، بسبب الصعوبات المالية التي واجهتها، وتحقيق مكاسب للعمال، برفع أجورهم، وتحديد ساعات

[1] **الموسوعة الفلسطينية**، (1990): المجلد الثاني، الدراسات التاريخية، الطبعة الأولى، بيروت.

[2] القيمري، **مرجع سابق**، 1990.

العمل، وتربية كوادر نقابية مثقفة وقادرة على قيادة الحركة العمالية، والمساهمة الفعالة في الحركة الوطنية[1].

بعد الاحتلال الإسرائيلي عام (1967)، لم تعد هناك صلة تذكر بين الاتحاد العام للنقابات في الضفة الشرقية للأردن، وفرعه في الضفة الغربية، وفي عام 1969 تنادى النقابيون الفلسطينيون في الضفة الغربية، وشكلوا الاتحاد العام للنقابات العمالية، وكان أول اجتماع له في 1969/10/1 وأعلنوا استقلالهم عن الاتحاد في الأردن، وانتخب زكريا حمدان أول أمين عام للاتحاد، وبادر الاتحاد بالعمل على استقلالية جميع المؤسسات الفلسطينية، وفي 25 أيلول من عام 1969، اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واتخذت قرارا يقضي باستقلال الاتحاد العام للنقابات في الضفة، عن الاتحاد في الأردن، وبعد مؤتمر القمة في الدار البيضاء، سنة 1974 وقراره أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، أصبح الاتحاد العام لنقابات العمال ممثلا للمنظمة وأحد أذرعها، وقد شهدت حقبة الاحتلال الإسرائيلي للضفة وغزة، حركة نقابية نشطة، ارتبطت بطبيعة الصراع بين الاحتلال والحركة النقابية، ورغم صعوبة المرحلة، إلا أنها شهدت تشكيل اتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية كما مر، إلا أنه في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، حصل صراع حاد بين التنظيمات على قيادة النقابات. فحصل انشقاق في الحركة النقابية، حيث شكلت الكتلة التقدمية (اليسار) اتحاداً خاصاً بها، وشكلت كتلة الشبيبة العمالية (حركة فتح) اتحادا خاصا بها، وذلك في شهر 1981/8 ثم شكلت كتلة الوحدة العمالية عام 1982 وفي أواخر الثمانينات تشكلت كتلة كفاح العمال، واستمر هذا الوضع من التفرق حتى عام (1990)، حيث جرى اتفاق بين الكتل والتنظيمات النقابية، على توحيد النقابات الفلسطينية، في إطار الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ففي 1990/3/31 تم الإعلان عن توحيد أطر الاتحاد العام، ضمن اتفاق كامل وواضح، وأسس عريضة، وشكلت اللجنة التنفيذية الموحدة، واختير الأخ شاهر سعد أمينا عاما لها، وبقي هذا الوضع إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 وما زال[2].

---

[1] الفتاش، 1992، **مرجع سابق.**

[2] الطقز، 2006، **مرجع سابق.**

النقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية

تأسست العديد من النقابات العاملة في فلسطين مع بداية عام 1965 باعتبارها من مكونات منظمة التحرير الفلسطينية ومنها اتحاد المعلمين الفلسطينيين الذي ضم المعلمين في الداخل والخارج، وكان يضم جميع الفصائل الفلسطينية العاملة في الساحة الوطنية، والذي يهدف الى المحافظة على حقوق المعلمين عبر جميع السلطات والوزارات المتعاقبة، ومع مرور الزمن أخذت هذه النقابات بالنمو والتطور ليبدأ عملها السياسي من خلال الانتخابات الداخلية الخاصة بها والتي جاءت كنقلة نوعية بعد أن كان أعضائها يتم تعينهم من قبل لجنة خاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وشكل هذا تطور مرحلي على صعيد تأسيس النقابات المختلفة وتطورها ليزداد دورها في ساحة العمل النقابي والسياسي الفلسطيني[1].

وفي العام 2015 تمّ الاتفاق على توحيد عمل اتحاد نقابات عمال فلسطين واتحاد العام لعمال فلسطين، وتم توقيع الاتفاق النهائي في العام 2018، وبموجبه يمثل اتحاد العمال الفلسطينيين في الخارج ويمثل اتحاد النقابات العمال الفلسطينيين في الداخل، وهما الجهتان اللتان تمثلان العمال أمام الحكومة الفلسطينية، ولكن بقي اتحاد العمال الفلسطيني في غزة الذي تأسس بعد الانقسام خارج إطار الدمج، بالإضافة إلى عدد من النقابات التي تأسست في سياقات مختلفة، وهي غير متسقة مع سياسات اتحاد نقابات العمال، مثل اتحاد النقابات العمالية الفلسطينية الجديدة، والاتحاد العام الفلسطيني للنقابات العمالية المستقلة[2].

في هذا السياق، لا بد من التأكيد على صعوبة فصل العمل النقابات العاملة المختلفة عن العمل الوطني السياسي، حيث يفرض الواقع الفلسطيني في ظل استمرار وجود الاحتلال التوجهات الحزبية والفصائلية للأفراد والعمال وقادة النقابات والاتحادات العمالية، الا ان حالة الانقسام الفلسطيني وتفرد فصيلين سياسيين في حكم الضفة الغربية وقطاع غزة، وتغليب المصلحة

[1] مقابلة شخصية مع بلال ابو صلاح، نائب اتحاد معلمين قباطية، **حول موضوع تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 24-9-2020.

[2] مقابلة شخصية مع رياض كميل عضو نقابة عمال جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 1-10-2020.

الفصائلية على العمل الجماعي سواء النقابي أم الوطني؛ يعني مزيداً من الضعف والتشتت وعدم الاكتراث لوضع العمال الفلسطينيين وجميع أبناء الشعب الفلسطيني[1].

وتشكلت هذه النقابات العاملة بهدف تقديم خدمات مجانية لأعضائها مقابل رسوم مادية رمزية، وقد تأسست نقابة العمال على سبيل المثال بالبداية على شكل تنظيمات وأحزاب سياسية لتصل بصورتها النهائية لمركز خدمات للعمال الفلسطينيين، وقد تأسست باتجاه واحد وهو منظمة التحرير الفلسطينية لتتطور بعد ذلك لتشمل بقية الفصائل والأحزاب السياسية بسبب تعدد توجهات أعضائها، وقد عملت هذه النقابة على صعيد العديد من القضايا المهمة في الساحة الفلسطينية ومنها قضية الحد الأدنى لأجور العاملين في فلسطين لتصل الى 1700 شيكل بدل 1450 شيكل، بالإضافة الى السعي لإنجازات أخرى تخدم العاملين والمواطنين الفلسطينيين من خلال قيامها بزيارات ميدانية بالتعاون مع قسم التفتيش بوزارة العمل بهدف التأكد من تطبيق القانون في العديد من المؤسسات والشركات وخاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور وتطبيق سياسات الأمن والسلامة فيها، بالإضافة الى قضايا أخرى تتعلق بالتقاعد والخدمات الصحية والتأمين[2].

وحالياً يوجد في فلسطين العديد من الاتحادات والنقابات العمالية، وهي موزعة بين اتحادات واتحادات فرعية، ونقابات عامة ونقابات فرعية، بالإضافة إلى نقابات منشأة ولجان عمالية، والتي تنقسم الى أجسام نقابية ضمن ثلاثة تشكيلات رئيسية: النقابات العمالية، والنقابات المهنية التي تضم منتسبين يحملون شهادات أكاديمية كالأطباء والمهندسين، والروابط كرابطة الفنانين والموسيقيين[3].

---

[1] مقابلة شخصية مع محمود أبو جابر، عضو اتحاد المعلمين اريحا، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 8-11-2020.

[2] مقابلة شخصية مع تمام عبد الحفيظ، عضو نقابة اتحاد عمال قلقيلية، نائب اتحاد معلمين قباطية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 24-9-2020.

[3] مقابلة شخصية مع ارق ابو الرب، نقابة اطباء جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 6-10-2020.

وهناك العديد من النقابات العاملة الفعالة في الصعيد الفلسطيني ومنها اتحاد المعلمين على سبيل المثال والذي يضم جميع أطياف الفصائل الفلسطينية، ويشارك في العديد من الفعاليات السياسية مثل مظاهرات رفض عملية ضم أراضي الأغوار للاحتلال الإسرائيلي ورفضه للكثير من الممارسات التي يقوم بها الاحتلال، بالإضافة الى دوره على الصعيد الداخلي الفلسطيني فيما يتمثل ببعض القضايا الداخلية المتعلقة بالرواتب والقضايا الاجتماعية التي تؤثر على المعلمين بصورة خاصة[1]، وتشارك النقابات المختلفة في تفعيل دورها على الساحة السياسية الفلسطينية من خلال العديد من الأنشطة المتمثلة بمساندة الأسرى والمناسبات الوطنية الأخرى على اعتبار انه جزء لا يتجزأ من منظومة السلطة الفلسطينية التي تهدف الى خدمة المواطنين وتحقيق مصالحهم[2].

ويساهم تعزيز مفهوم العمل النقابي كأحد أركان المجتمع المدني وليس الحزبي أو السياسي في تعزيز استقلالية العمل النقابي، ويقلص من هامش تأثير الأجندات الحزبية السياسية، ويكرس الهدف الحقيقي للمؤسسة النقابية كواحدة من مؤسسات المجتمع المدني التي تسعى بالدرجة الأولى لتقديم الخدمات وتحسين الواقع العمالي في ظل الظروف الراهنة وتحت غطاء قانوني يتم دعمه من قبل الحكومات الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية[3].

النقابات العمالية الفلسطينية في القانون الفلسطيني:

من أهم إنجازات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، العمل الحثيث على إصدار قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000، حيث قام الاتحاد بالتعاون مع منظمة العمل العربية، التي أعدت مشروع قانون العمال الفلسطيني (مسودة القانون)، في تموز سنة 1994، والذي أصبح فيما بعد، قانون العمل الفلسطيني، بعد إقرار المجلس التشريعي له، في جلسته المنعقدة بتاريخ 2000/3/29 وصادق عليه الرئيس الراحل ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بتاريخ

[1] مقابلة شخصية مع احمد قلالوة، عضو اتحاد المعلمين قباطية جبه النضال، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 21-9-2020.

[2] مقابلة شخصية مع اعاهد الدلو، امين عام اتحاد المعلمين غزة، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 26-10-2020.

[3] مقابلة شخصية مع محمود إبراهيم، نقابة اطباء بيت لحم، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 12-10-2020.

2000/4/30، وقد تضمن قانون العمل الفلسطيني كثيرا من المواد التي تضمن وتصون حقوق العمال الاجتماعية ومن ذلك، إعفاء الدعاوى العمالية من الرسوم القضائية في الدعاوى العمالية التي يرفضونها، وللعمال الحق في تكوين نقابات عمالية على أساس مهني، بهدف رعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم، تقوم وزارة العمل بإعداد إحصاءات دورية خاصة بالبطالة والتشغيل كما ونوعا، إلزام صاحب العمل بتشغيل عدد من العمال المعوقين المؤهلين بأعمال تتلاءم مع إعاقتهم، ضمان حق الإضراب للعمال للدفاع عن مصالحهم وغيرها من الامور التي تخدم العامل.[1]

وكفل القانون الأساسي الفلسطيني والذي يطلق عليه الدستور الفلسطيني في المادة (26)، الحق في تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات وفقا للقانون، كما جاء في المادة (5) من قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000م: وفقا لأحكام القانون: للعمال وأصحاب العمل، الحق في تكوين منظمات نقابية، على أساس مهني يهدف إلى رعاية مصالحهم، والدفاع عن حقوقهم. كما كفل هذا القانون في المادة (3) لموظفي الحكومة، والهيئات المحلية، الحق في تكوين نقابات خاصة بهم[2].

أهداف النقابة:

تسعى النقابة الى تحقيق العديد من الاهداف منها، خدمة الطبقة العاملة وتنظيمها والدفاع عنها وحماية حقوقهم، وتوعية العمال بالمعايير العامة وأهداف النقابات الوطنية، وتحسين ظروف العمال وتوعيتهم بحقوقهم وإنشاء مراكز ثقافية، والنضال ضد سياسة الفصل الجماعي وسياسية الإرهاب وغيرها من الاهداف التي تحقق مصلحة للطبقة العاملة[3].

نقاط القوة في النقابات العمالية الفلسطينية في عملية التنمية:

هناك العديد من النقاط القوة التي تمتلكها بل حققتها النقابات العمالية الفلسطينية نحو التقدم والتنمية، حيث انخراط النقابات العمالية الفلسطينية في النضال الوطني الفلسطيني بشكل عام،

[1] وزارة العمل. (2002): قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 م (النسخة الرسمية)، فلسطين.

[2] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. (2006): دليل اللجان العمالية، دائرة التثقيف والنشر والتدريب.

[3] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. (2001): نشرة الاتحاد.

وفعاليات ونشاطات الانتفاضة بشكل خاص إن هذا الدور قد أكسبها ثقة واحترام الجمهور المحلي ومكنها من تطوير دورها على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وموضوعات ومسائل التحول الديمقراطي، وايضا ساهمت العلاقات الممتازة للنقابات العمالية مع المنظمات الإقليمية والدولية غير الحكومية والجهات المانحة ومؤسسات الأمم المتحدة إلى خدمة أهداف النضال الوطني وتعزيز التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية، كما ركزت النقابات العمالية اهتمامها بالاستجابة السريعة لاحتياجات وأولويات المجتمع المحلي خلال الانتفاضة وتطويرها لبرامج طارئة، وأكسبها قدرة فائقة على التأقلم السريع مع التغيرات الحالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وايضاً مرونة النقابات العمالية وقدرتها السريعة على ملائمة أوضاعها الداخلية للأهداف الجديدة اعتبر مصدرًا هامًا لقوتها وقيمة إضافية للعمل التنموي والمجتمعي[1].

اهتمام النقابات العمالية الفلسطينية بعدم إجراء تغيير جذري على أهدافها وبرامجها وأدوارها واستراتيجيات عملها خلال الانتفاضة، بل زادت قناعتها بضرورة الربط المحكم ما بين البرامج الطارئة قصيرة المدى، وأهداف التنمية قصيرة ومتوسطة المدى، وقدرة منظمات العمل النقابي على لعب أدوار سياسية هامة، أو محاولة استبدال، أو منافسة الأحزاب السياسية على هذا الصعيد، إي أن الانتفاضة، أبرزت بشكل واضح حدود ومجالات عمل النقابات العمالية والمنظمات الأهلية، لقد أدى هذا الوضوح في الأدوار بين منظمات العمل النقابي من جهة، والأحزاب السياسية من جهة أخرى إلى تعزيز وتطوير العلاقة بين الطرفين[2].

وضوح أدوار ومسؤوليات وواجبات كل من السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة ومنظمات العمل النقابي من جهة أخرى. إذ أنه وبعكس الانتفاضة السابقة، فإن مسؤولية تلبية احتياجات المجتمع المحلي، في هذه الظروف الصعبة، هي بالأساس مسؤولية السلطة الفلسطينية وليست مسؤولية النقابات العمالية الفلسطينية. أما على الصعيد العملي، فقد استمرت النقابات العمالية في

---

[1] وليد سالم (1999)، **المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية نحو علاقة تكاملية**، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية. والاقتصادية في فلسطين، رام الله.

[2] جميل هلال، مجدي المالكي (1997)، **مؤسسات الدعم الاجتماعي**، معهد ماس، رام الله.

تقديم الخدمات المختلفة، وفي القطاعات المختلفة للجمهور الفلسطيني. لقد أدى الدور الهام الذي لعبته النقابات العمالية، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الاجتماعي[1].

نقاط الضعف في النقابات العمالية الفلسطينية في عملية التنمية:

فيما يتعلق بالفجوات ونقاط الضعف نرى بأنه عدم وجود خطة تنموية ومجتمعية واضحة ومتفق عليها بين الأطراف المختلفة المؤثرة في عملية التنمية، والتي تربط بأحكام ما بين الاستجابة للاحتياجات والأولويات الآنية وما بين نظرة ورؤية تنموية متوسطة وبعيدة المدى، يشكل البعد الديمقراطي عنصرًا هاما فيها، وضعف التنسيق المؤسسي والمنظم بين الأطراف المؤثرة في عملية التنمية، وخاصة التنسيق ما بين النقابات العمالية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وضعف العلاقة مع المجتمع المحلي، وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات ذات العضوية الواسعة، مثل النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الشعبية الأخرى، أي لم تساهم هذه المؤسسات خلال الانتفاضة، بشكل فعال كحركات اجتماعية ناشطة وذات رؤية.[2]

ويرى الباحث ان المحاولة الدائمة لسيطرة الاحزاب على النقابات، تضعف دورها النقابي المستقل ويصبح عملها لمصلحة الحزب، وهذا ما فسرته النظرية المتبوعية (الابوية) لماكس فيبر، وايضا الضعف البارز على صعيد مسألة التنظيم الاجتماعي سواءًا على الصعيد الوطني العام أو القطاع الخاص، فتتمكن القطاعات المختلفة كالصحة والتعليم والزراعة وحقوق الإنسان والإعلام من تنظيم نفسها بطريقة فعالة في إطار رؤية وخطة قطاعية واحدة، وضعف إمكانيات النقابات العمالية والمنظمات الأهلية على التأثير بالسياسات العامة للسلطة الفلسطينية ووزاراتها المختلفة، فاقتصرت عملية التنظيم على عقد مجموعة متفرقة من الاجتماعات، لم تسفر عن خطة واضحة وآلية عمل من شأنها تقوية وتمكين المجتمع الفلسطيني.

---

[1] عزت عبد الهادي (2003) "دور **المنظمات الأهلية الفلسطينية في تأهيل البنية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين المحتلة" ورقة مقدمة إلى منظمة الاسكوا**، بيروت.

[2] عزت عبد الهادي (1997) "**مدخل إلى التنمية في فلسطين**، الماضي، الحاضر، المستقبل، دور النقابات العمالية في التنمية وبناء المجتمع المدني، رام الله.

علاقة النقابات العاملة في الوظيفة العمومية مع السلطة الوطنية الفلسطينية

ظهر التحول الكلي في أدوار النقابات العمالية الفلسطينية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، الذي طالبها بالقيام بدور محوري وأساسي في ممارسة الضغط اللازم على السلطة الفلسطينية، بل ومواجهتها في كل ما يتعلق بقضايا العمال الذين تمثل النقابة الجهة الراعية لمصالحهم إذا اضطر الأمر لذلك، وبالتالي، كان النقابة مطالبة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بدفع السلطة الفلسطينية باتجاه إيجاد الحلول الملاءمة، التي يحتاجها تفاقم بعض المشكلات العمالية في فلسطين[1]، كما أعطت السلطة الوطنية الفلسطينية الحرية الكاملة للنقابات العاملة على مستوى الوطن، اذ انها تعتبر جزء من المنظومة الوطنية التي تكمل أعمالها وتدعمها على جميع الأصعدة[2].

تضم النقابات العاملة في الوظيفة العمومية العديد من الأحزاب السياسية والتي ترتكز بصورة خاصة على منظمة التحرير الفلسطينية التي تسيطر على الأدوار الإدارية فيها[3]، ويرتبط دورها على ساحة العمل السياسي بالحيادية حيث يتوقف عمل هذه النقابات عند التدخل في الشؤون السياسية بسبب وجود العديد من الاتجاهات التي تتهمها بوجود أجندات خارجية تحاول تطبيقها من خلال فرض آراء وتوجهات تعكس وجهات نظر خاصة بفصائل محددة دون غيرها مما يجعها تنشر أفكار سياسية لتيارات دون غيرها اعتماداً على توجهات أعضائها المختلفة[4].

وتعمل النقابات العمالية بشكل فعال على دعم ومساندة أعضائها في خطواتهم، كما إن محاولاتها في الضغط على مؤسسات السلطة الفلسطينية وبخاصة مؤسسة الرئاسة ووزارة العمل، والتي استمرت اصطدمت بتفضيل الاهتمامات السياسية لدى السلطة على الاهتمامات الأخرى، الأمر الذي لم يساعد النقابات العمالية في جني ثمار هذه الضغوط، وذلك نتيجة للأزمات الحادة

---

[1] مقابلة شخصية مع معتز احمد، اتحاد معلمين قباطية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 15-9-2020.

[2] مقابلة شخصية مع سمير ربايعة، امين سر اتحاد المعلمين فرع قباطية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 15-9-2020.

[3] احمد قلالوة، مقابلة شخصية، **مرجع سابق.**

[4] بلال ابو صلاح، مقابلة شخصية، **مرجع سابق.**

المتعاقبة التي تواجه السلطة الفلسطينية، مثل تدمير للبنية التحتية لمؤسساتها، واستمرار الحصار والإغلاق على المناطق، ومن ثم الانقسام السياسي الحالي الذي عصف بالشعب الفلسطيني، والذي بدوره قد أثر بشكل واضح على أداء السلطة اتجاه النقابات العمالية[1].

ومع مرور الزمن ابتعدت النقابات العاملة عن العمل السياسي بصورة عامة، سواءً قبل الانقسام او بعده بسبب وجود العديد من لأعضاء الذين يتعمدون الابتعاد عن العمل السياسي بسبب العديد من المشاكل التي يتعرضون لها من تهميش او اعتقال او اتهامات باطلة، حيث يظهر الانحياز لطرف سياسي محدد دون غيره في هذه النقابات، مما دفع القائمين عليها الى اعتماد العمل النقابي دون الاهتمام بالانتماء السياسي بل بأهداف هذه النقابات[2].

وحافظت بعض النقابات على وحدتها واستقلاليتها، على الرغم من معاناتها كثيراً من محاولات التأثير على عملها ومحاولة تحويل عملها الى نطاق سياسي، الا ان جميع هذه المحاولات بائت بالفشل مثل ما حدث مع نقابة الاطباء حاليا، حيث حاول الحزب الحاكم بالضغط على نقابة الاطباء باستخدام نفوذه من اجل احكام السيطرة عليه لكن المحاولة بائت بالفشل وتعمل النقابة بشكلها المستقل، حيث يظهر تماسك النقابات بعيداً عن انتماءات أعضاءها الحزبية والسياسية، فالطيف العام المنتشر هو الاهتمام بمصالح العاملين والموظفين بعيداً عن تفضيل أصحابها اعتماداً على انتماءهم الحزبي او أفكارهم السياسية فالجميع متساويين داخل هذه النقابات[3].

وما تزال النقابات العمالية الفلسطينية أسيرة التبعية للقيادة السياسية الفلسطينية، والنتيجة أن هناك تشوهاً واضحاً في العملين النقابي والسياسي معاً وانعدام عملية الجمع الوطني الصحيح والمتوازن بينهما[4]، وعلى الرغم من محاولة النقابات العمالية الفلسطينية قيامها بعملية منهجية

---

[1] مقابلة شخصية مع ياسر مصطفى، امين سر اتحاد المعلمين نابلس، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 21-9-2020.

[2] تمام عبد الحفيظ، مقابلة شخصية، **مرجع سابق.**

[3] مقابلة شخصية مع رويدة حويل، عضو نقابة عمال جنين حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 2-10-2020.

[4] مقابلة شخصية مع ياسر مصطفى، امين سر اتحاد المعلمين نابلس، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 17-10-2020.

للتأثير بالقوانين والتشريعات والأنظمة والسياسات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في إطار رؤية استراتيجية لعملية التنمية والتحول الديمقراطي، الا انها أيضاً ما زالت تعاني من الكثير من المشكلات نتيجة عدم دعمها بالصورة الصحيحة والفعالة من مؤسسات السلطة الفلسطينية بطريقة رسمية[1].

وتشكل سيطرة الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية أحد أهم التحديات التي تواجه استقلالية النقابات العاملة الفلسطينية، والتي تسعى باستمرار الى فرض أجنداتها السياسية على العمل النقاب، وفي الحقيقية لا يمكن فصل العمل السياسي عن النقابي، فالعمل النقابي يتداخل في الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، ولكن التدخل الزائد للفصائل السياسية الفلسطينية يجعل توجهات ومصلحة الحزب هي الأولوية على مصلحة العمال وقضاياهم، وهنا تظهر أهمية السياسات الحكومية في ممارسة دورها الرقابي على عمل النقابات، بحيث تعمل على تقليل التدخل الحزبي في عمل النقابات[2].

في ذات الإطار، يمكن الوصول إلى استقلالية العمل النقابي وعدم التدخل الحزبي من خلال الانتخابات الدورية، وحتى إن شاركت الأحزاب في الانتخابات، وفاز أحدها، فإن الحكومة ستقوم بدورها الرئيس والأساسي، وهو الرقابة على عمل قادة النقابات لمنع أي فرض لأجندات حزبية وفصائلية. وبالتالي، نصل إلى أطر نقابية مستقلة، تعتمد على الانتخابات ومشاركة الجميع، وتراقب الحكومة العمل النقابي وبرامجه وخدماته لأعضائه[3].

ويرى الباحث ان ما تم ذكره سابقا تم تفسيره من قبل النظرية الابوية والتي تقوم على مجموعة من الفاعلين الذين يسيطروا على أنصبة غير متساوية للثروة والمكانة والنفوذ وتقوم هذه العلاقة بينهم على "الولاء المشروط" والمنفعة المتبادلة، وفى النظام السياسي تشير المتبوعية إلى

---

[1] مقابلة شخصية مع يوسف اجحى، عضو اتحد معلمين بيت لحم، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 12-10-2020.

[2] مقابلة شخصية مع محمد عبوشي، عضو نقابة الاطباء، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 18-10-2020.

[3] سمير ربايعة، مقابلة شخصية، **مرجع سابق**.

نظام يقوم فيه "المتبوعون" بتوزيع المنافع على بعض الافراد الأدنى منهم "الأتباع" والذين يحتلون مكانه استراتيجية في مقابل تأييدهم وخدماتهم وولائهم، إذ يقوم هؤلاء "الأتباع" بتقديم المنافع إلى من هم أعلى منهم "متبوعيهم" من أجل الحماية المستمرة لمراكزهم وما في حوزتهم من ممتلكات وثروات، وهذا ما يتم بين السلطة والنقابات كلا منه يريد المنفعة الخاصة به.

أثر النقابات العاملة في الوظيفة العمومية على السياسات الحكومية

تشكّل النقابات العاملة أحد الجوانب التي ميزت مسيرة الشعب الفلسطيني منذ ما يزيد عن قرن من الزمن، لكن المتتبع لواقعها حالياً يلمس تراجعاً جلياً في دورها ومكانتها، لاعتبارات يعزوها مختصون ومراقبون أساساً إلى نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومساهمتها في التأثير سلباً على العمل النقابي وقياداته في ظل غياب الاستقلالية النقابية، إلى أن العمل النقابي يعاني من تسلط حزبي، بمعنى أن الفصائل والحركات السياسية تسير هذا العمل وفق أجنداتها السياسية الحزبية، ما أدى إلى حالة تنافس وصراع انعكست سلبياً على النقابات الموازية والكتل النقابية، حيث أخذ كل فصيل ينشئ له كتلة تختص بالعمل النقابي، وهذه أخذت بدورها تشكل نقابات وأحياناً اتحادات يقودها أعضاء من الفصيل معين يتفق مع أعضاءه بانتماءاتهم وأفكارهم السياسية[1].

وحققت النقابات العاملة العديد من الإنجازات على المستوى السياسي العام للحكومات الفلسطينية المتعاقبة، على الرغم من ضعفها على المستوى السياسي في مواجهة الاحتلال، الا انها شكلت منظومة علاقات إقليمية على مستوى الداخل والخارج الفلسطيني[2]، حيث ساهم النقابات بالتأثير الإيجابي في السياسات الحكومية العامة من خلال الضغط عليها لتحقيق بعض المطالب على اعتبارها الجهة الرسمية المسؤولة عن قطاعات مختلفة مثل العاملين والمعلمين، فمن الطبيعي ان تكون إجراءات النقابات العاملة قادرة على إجبار الحكومة على القيام ببعض الأنشطة او

[1] مقابلة شخصية مع حسن شراكة امين، عام اتحاد عمال فلسطين المهنية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 22-10-2020.

[2] سمير ربايعة، مقابلة شخصية، **مرجع سابق**.

التراجع عنها اعتماداً على احتياجات أعضاءها ورغبتها في تحقيق أهدافهم من خلال التعاون مع الحكومات المختلفة لتحقيق ذلك[1].

كما أثرت النقابات العاملة على السياسات الحكومية بصورة واضحة تمثلت في إبداء أراءها بصورة واضحة في الكثير من التحديات والمشاكل التي ظهرت على صعيد الساحة الفلسطينية ومثال ذلك ما قامت به نقابة المعلمين الفلسطينيين ما حصل من أزمات خلال فترة جائحة كورونا والمطالبات بالتعليم الالكتروني وانقطاع الرواتب وخصومات البنوك من رواتب المعلمين نتيجة الالتزامات والشيكات والقروض غير المدفوعة[2].

وتشكل الانتخابات في النقابات واختيار الأعضاء لممثليهم الحقيقيين ضرورة وركيزة أساسية للبدء بتفعيل دور النقابات العمالية وبخاصة للتأثير على السياسات الحكومية، بالإضافة إلى تحديد مدة زمنية واضحة ومحددة لقيادة النقابة، والتأكيد على ذلك في الأنظمة واللوائح الداخلية، ولا بد من تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها النقابات للعمال، من خلال المناظرات التي تسبق الانتخابات، على أن يقدم العمال وممثلوهم آراءهم في ذلك، وعلى كل من يترأس النقابة أن يقدم ما قام ويقوم به للعمال من خلال النقابة لتحقيق المساءلة والشفافية في العمل، وعلى كل مرشح أن يعرض برنامجه الانتخابي بوضوح ودقة أمام العمال ليتمكنوا من اختيار الأنسب لمصالحهم، وبالتالي يمكن ضمان وجود نقابات عمالية قادرة على مواجهة السياسات الحكومية وتوجيهها نحو مصلحة أعضاءها بعيداً عن انتماءهم وأفكارهم السياسية او الحزبية[3].

وتعمل العديد من النقابات للحصول على الدعم الحكومي الرسمي للمساعدة في أعمالها وخاصة في القضايا التي ترتبط بالتعامل مع أصحاب العمل، فمسؤولية النقابة تتوقف على إلزام

---

[1] مقابلة شخصية مع شاهر سعد، الامين العام لاتحاد عمال فلسطين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 2-10-2020.

[2] احمد قلالوة، مقابلة شخصية، **مرجع سابق**.

[3] مقابلة شخصية مع حسن جلايطة، عضو اتحاد اربحا، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 5-10-2020.

صاحب العمل بتحمل مسؤولياته اتجاه العاملين، الا ان غياب وجود قانون داعم وصارم يساند هذه النقابات في أعمالها يجعل من أنشطتها شعارات واهمة يصعب تحقيقها على أرض الواقع[1].

وعلى الرغم من الواقع النقابات العمالية القائم، وغياب قانون قادرة على حماية الحقوق والحريات النقابية، فإن هناك فرصة كبيرة لتطور الحركة النقابية، لجهة أداء دور مقرر ومؤثر في موضوع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لتواجه التآكل في شرعية الاتحادات الرسمية وتحديداً العمالية، كما أن هناك بروزا وتقدما على صعيد الحركات المطلبية والحركات الاحتجاجية، والاضرابات التي نفذتها عدة قطاعات سواء في القطاع العام أو الخاص وغيرها[2].

تأثير الانقسام الفلسطيني على دور النقابات العمالية في الضفة الغربية

تعاني النقابات العمالية في فلسطين من مشكلة كبيرة نتيجة التشتت الواضح وضعف الأداء النقابي الذي تمارسه على أرض الواقع الفلسطيني، ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة، كالانقسام الذي خلق أجساماً جديدة للنقابات العمالية، وزاد من هيمنة الأجندات الحزبية عليها، إلى جانب الظروف القاهرة التي يمر بها العمال الفلسطينيون من حصار وأزمات متتالية، كان آخرها ترك العمل بسبب الحجر المنزلي للوقاية من فيروس كورونا[3].

وتتمثل أبرز الإشكاليات التي أدت إلى ضعف هذه النقابات، وتراجع إنجازاتها بحق الطبقة العمالية التي تمثلها بعدد من الاشكاليات، كعدم وجود قانون ينظم عمل النقابات والذي لا يزال مشروعاً لدى المجلس التشريعي الفلسطيني، فغياب قانون يوفر الحماية الكافية اللازمة للحقوق والحريات النقابية، أدى في الممارسة العملية الى انتهاك واسع للحق في التنظيم النقابي في غالبية المجالات، وبالتالي يتأثر العمل النقابي نتيجة عدم وجود قانون يساند أنشطة النقابات المختلفة[4].

---

[1] – رويدة حويل، مقابلة شخصية، **مرجع سابق.**

[2] – مقابلة شخصية مع احمد سمارة، نقابة اطباء قلقيلية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 12-10-2020

[3] – مقابلة شخصية مع عاصم زبون، امين سر اتحاد المعلمين بيت لحم، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 14-10-2020.

[4] – عاصم زبون، مقابلة شخصية، **مرجع سابق.**

ويظهر على النقابات العاملة في الضفة الغربية بصورة عامة ضعف البرامج الخدمية المقدمة للعمال، وبالتالي عدم اهتمام العمال بالانتساب إلى النقابات، فلا الوعي العمالي أدرك أهمية العضوية، ولا النقابات استطاعت جذب اهتمام العمال بخدمات واضحة تقدمها لهم، مما جعل العمل النقابي الفلسطيني يفتقر إلى قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية دقيقة، وهذا يدلل على الفوضى في العمل، وغياب المسؤولية لدى هذه النقابات في الاستحواذ على اهتمام أبناء الشعب الفلسطيني، فبات يظهر بوضوح ضعف ثقافة العمل النقابي لدى العمال وقادة الحركة النقابية، فمفاهيم مثل قضايا العدالة الاجتماعية لا تعدّ من ضمن أولويات النقابات العمالية، بحيث ترتكز معظم أعمال النقابات على الجوانب الإدارية والتواصل بين العمال ومشغليهم، في حين تغيب المشاريع والسياسات الفاعلة لدعم العمال وواقعهم الاقتصادي[1].

تأثّرت كافة المؤسسات في فلسطين بالمشهد السياسي بعد الانقسام، ولم تكن النقابات بعيدة عن ذلك التأثير، فعمل النقابات والوضع الاقتصادي بشكل عام والتوجه السياسي في كل من الضفة والقطاع، يعمل بشكل منفصل عن الآخر، حيث أدى الانقسام إلى تشكّل حالة من التشرذم وعدم الاتساق بين أوضاع وطريقة عمل النقابات في الجانبين، إضافة إلى عدم تقديم خدمات للعمال يتوازى مع عدد تلك النقابات الجديدة التي ظهرت بعد الانقسام الفلسطيني[2].

كما أدت مشكلة تشتت النقابات العمالية إلى ضعف أدائها النقابي بشكل واضح وضعف سياساتها في الحفاظ على حقوق العمال، فوجود أكثر من نقابة واتحاد في الضفة الغربية وقطاع غزة توزيع الجهود النقابية، كما أن الانشقاقات وتأسيس نقابات عمالية تعمل بصورة منفردة عن اتحاد النقابات، الذي يعدّ الممثل الحقيقي أمام الحكومة، وقيام كل نقابة أو اتحاد بالعمل بشكل مستقل عن الآخر؛ أدى إلى تراجع دور تلك النقابات الفعلي في حماية واقع العمال والحفاظ على حقوقهم، ويعود واقع النقابات العمالية والإشكالية التي يعاني منها إلى مجموعة أسباب، منها ذاتية

---

[1] مقابلة شخصية مع نصر جعفر، عضو نقابة أطباء جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 10-11-2020.

[2] سمير ربايعة، مقابلة شخصية، **مرجع سابق**.

وأخرى موضوعية، أثرت بشكل مباشر على أنشطتها وانجازاتها[1]، وفي الواقع يوجد تشابك وتداخل بين تلك العوامل، حيث لا يمكن فصلها وتجريدها عن باقي العوامل والتي من أهمها ما يلي:

- سيطرة الأحزاب والفصائل السياسية وتدخلها في العمل النقابي: من المعروف بأن أغلب قيادات العمل النقابي لها انتماءاتها السياسية والحزبية، فقد ارتبط العمل النقابي على مر العصور بالعمل الوطني والسياسي، وكانت النقابات تشكل لجاناً شعبية تابعة لمنظمة التحرير وفصائلها، وبعد قيام السلطة الفلسطينية استمر الوضع كما كان في السابق، الأمر الذي أضعف العمل النقابي وأبعده عن مصلحة العمال، والتوجه نحو مصلحة الحزب أو الفصيل، فعلى سبيل المثال، تعمل قيادة النقابات في غزة ضمن سياسات وبرامج حركة حماس، وكذلك الأمر في الضفة الغربية، إذ تميل القيادة لسياسات السلطة بقيادة حركة فتح، إضافة إلى تهميش الأحزاب والفصائل الأخرى وممثليها إذا لم تكن سياساتهم وبرامجهم النقابية مندمجة مع سياسات الفصائل المهيمنة[2].

- التدخل الحكومي في العمل النقابي وعدم قيام الحكومة بدورها الرقابي: حيث يظهر بأن الحكومة تمارس ضغوطات مختلفة على قادة النقابات إلى حد التحكم في سير عملها، وطبيعته، وتصل أحياناً حد حظر عمل بعض النقابات، كما حدث مع نقابة الموظفين العموميين في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 في الضفة، كما أن سياسة التدخل والسيطرة الحكومية طالت النقابات في غزة أيضاً، ومثال ذلك ما حدث مع اتحاد نقابات عمال فلسطين، حيث ضيّق العمل على كوادرها في غزة، وتم تشكيل نقابة تحمل نفس الاسم والشعار[3].

---

[1] مقابلة شخصية مع اياس صالح، امين سر نقابة الاطباء قلقيلية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 28-9-2020.

[2] مقابلة شخصية مع بلال رواجبة، عضو نقابة اطباء جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 28-9-2020.

[3] مقابلة شخصية مع طارق ابو الرب، نقابة اطباء جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 28-9-2020.

- غياب قانون ينظّم العمل النقابي: يتضح للمتتبع لموضوع النقابات العمالية بأنه لم يصدر القانون الخاص بعمل النقابات بعد إلغاء قانون العمل الأردني بموجب قانون العمل رقم (7) للعام 2000، الذي كان سارياً بالضفة إلى أن يتم استصدار قانون لاحقاً ليكون قادراً على تنظيم العمل النقابي والذي لم يصدر حتى هذه اللحظة. أما في قطاع غزة، فيتم العمل ضمن قانون نقابات العمال الخاص المصري رقم 33 للعام 1954 حتى هذا اليوم[1]، وهذا الأمر يضعف التنسيق، ويشتت الجهود، ويخلق التباينات بين الضفة والقطاع، كما أن غياب قانون خاص ينظم العمل النقابي في الضفة يدفع باتجاه تعزيز وتضخيم مشكلة التنسيق، حيث لا يوجد ما ينظم شكل العلاقات النقابية، وتكتفي بالاعتماد على بعض مواد قانون العمل[2].

- ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد النقابات العمالية واعضائها: يلعب الاحتلال دوراً مركزياً في حياة أبناء الشعب الفلسطيني في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم يكن العمل النقابي خارج ذلك التأثير، إضافة إلى الوضع الاقتصادي السيء الذي يخلقه الاحتلال من خلال مصادرة الأراضي والحصار الاقتصادي وغيرها من السياسات التي يمارسها ضد الفلسطينيين في مختلف انحاء فلسطين، الأمر الذي أدى الى انتشار الفقر، وزيادة معدلات البطالة، ودفع الكثير من القوى العاملة الفلسطينية الى العمل في الأراضي المحتلة والمستعمرات[3]. وتعد قضايا هؤلاء العمال النقابية في معظمها خارج سيطرة النقابات العمالية الفلسطينية، وهذا ما يضاعف الضعف والتردي في العمل النقابات الفلسطينية سواءً في الضفة او القطاع، حيث يتعرض العمال لانتهاكات على يد المشغلين الإسرائيليين، وبعض المقاولين، فيما يخص ساعات العمل، والأجور، والتأمين الصحي، والإجازات، ويعد وجود الاحتلال بالدرجة الأولى هو سبب هذه الاشكالية، إذ يعتمد تحصيل حقوق العمال على المحاكم الإسرائيلية لعدم وجود سيادة فلسطينية على الداخل

---

[1] مقابلة شخصية مع طارق الهندي، عضو امانة عامة لاتحاد عمال فلسطين في غزة، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 24-9-2020.

[2] اياس صالح، مقابلة شخصية، **مرجع سابق**.

[3] مقابلة شخصية مع عمران براهمة، ايمن سر اتحاد المعلمين اريحا، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 29-9-2020.

المحتل، إضافة إلى عدم وجود خطة شاملة لدى النقابة ووزارة العمل لما يمكن عمله لحماية عمال الداخل المحتل، والتخفيف من أعباء الاحتلال[1].

– الانقسام السياسي الفلسطيني ما بين الضفة وقطاع غزة: حيث تأثرت كافة المؤسسات في فلسطين بالمشهد السياسي بعد الانقسام، ولم تكن النقابات بعيدة عن ذلك التأثير، فعمل النقابات والوضع الاقتصادي بشكل عام والتوجه السياسي في كل من الضفة والقطاع، يعمل بشكل منفصل عن الآخر، حيث أدى الانقسام إلى تشكّل حالة من عدم الاتساق بين أوضاع وطريقة عمل النقابات في الجانبين، إضافة إلى عدم تقديم خدمات للعمال يتوازى مع عدد تلك النقابات الجديدة التي ظهرت بعد الانقسام الفلسطيني[2].

وقد تأثر العمل النقابي بممارسات الانقسام الفلسطيني بصورة واضحة، حيث غابت عن ساحة العمل في العديد من القطاعات في غزة، ومنعت من القيام باحتجاجات او مظاهرات للمطالبة بحقوقها، واتهم كل من يقوم بهذه الأنشطة بأنه خارج عن الصف الوطني ويرتكب العديد من الانتهاكات الممنوعة ضد فصيل محدد دون غيره، اما على مستوى النقابات العاملة في الضفة الغربية فقد بقيت على ما هي عليه من قيامها بأنشطتها للمطالبة بحقوقها والدفاع عن بعض الانتهاكات التي يمر بها أعضاءها، وبذلك يظهر الفرق الواضح ما بين ممارسات النقابات في ظل سلطة الفصائل المختلفة فبعضها مثل حركة حماس حد من دورها ومنعها من ممارسة أنشطتها وبعضها الآخر قد سمح لها باستكمال دورها في تنظيم أنشطتها وأعمالها[3].

وقد أحدث الانقسام الفلسطيني حالة مشوهة على صعيد الشارع الفلسطيني، حيث تراجع العمل المشترك، وأصبحت النقابة الواحدة كأنها نقابتان منفصلتان في كل شيء، رافق ذلك صعوبة في التواصل ما بين أقسام النقابات العمالية المختلفة في كل من الضفة والقطاع، فكان الحل لدى

---

[1] مقابلة شخصية مع محمد كميل، امين سر اتحاد عمال جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 22-9-2020.

[2] مقابلة شخصية مع سائد ازريقات، امين عام اتحاد المعلمين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 2-10-2020.

[3] مقابلة شخصية مع رائد ابو طه، عضو اتحاد معلمين بيت لحم، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 19-9-2020.

بعض النقابات عقد اجتماعاتها في دولة أخرى كالأردن أو مصر، ولكن هذا في حد ذاته وضع على النقابة أعباء وصعوبات كبيرة ألقى بظلاله على وحدة العمل النقابي الفلسطيني[1].

ومن الملاحظ بأن النقابات العمالية تحولت الى أدوات تنفيذ لأهداف ومواقف سياسية لا علاقة لها بمصالح الطبقة العاملة جراء تشتت وتفتت الحركة النقابية وبقاء دورها هامشياً يظهر في مناسبات وظروف محددة فقط، حيث كان من المفروض أن يتطور نضال الحركة النقابية سياسياً بما ينسجم مع الوزن السياسي والاجتماعي للطبقة العاملة التي تنتمي له، وهذا يعني إقحام الحركة النقابية باتجاه سياسي تنظيمي واضح يتخذ من مقرات النقابات مراكز سياسية داعمة لمواقفه وتوجهاته، بهدف حماية الحركة النقابية من تفريغ مضمونها النقابي وتحويله الى نشاط سياسي واجتماعي منظم قادر على تلبية احتياجات الأعضاء المنتسبين[2].

كما تحاول النقابات المختلفة الحفاظ على استقلاليتها في ظل محاولة التنظيمات السياسية المختلفة السيطرة عليها، فاتحاد المعلمين على سبيل المثال في قطاع غزة ما زال يتواصل باستمرار مع الاتحاد الرئيسي في مدينة رام الله، فقد أثرت التجاذبات السياسية القائمة نتيجة الانقسام على أنشطة النقابة من خلال منعها من إقامة وتنظيم أي اجتماعات في قطاع غزة واغلاق مكاتبها ومؤسساتها العاملة، فالانقلاب كان على جميع مقرات منظمة التحرير الفلسطينية وعلى اعتبار هذه النقابات جزءً لا يتجزأ منها فقد تأثرت بصورة كبيرة، وأصبح الانتساب اليها بصورة سرية، وتعرض العديد من أعضائها الى الاعتقال السياسي نتيجة قيامهم بالاعتراض او التظاهر لرفض هذا الواقع القائم[3].

وقد اختلف النسيج الاجتماعي في كل مراحل القضية الوطنية الفلسطينية وعلى مستوى العمل النقابي قد تأثر نتيجة عملية الانقسام، حيث عزف الكثير من أعضائها عن العمل السياسي وخاصة أولئك الذين ينتمون الى اتجاهات اسلامية، وذلك نتيجة وجود الكثير من الاختلافات

---

[1] مقابلة شخصية مع ايمان القاسم، عضو نقابة عمال جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 18-10-2020.

[2] ياسر مصطفى، مقابلة شخصية، **مرجع سابق**.

[3] مقابلة عاهد الدلو، مقابلة شخصية، **مرجع سابق**.

والمشاكل التي تلاحق هذه القضية، الا ان الوضع العام عاد ليستقر على مستوى هذه النقابات من خلال خدمة الجميع بعيداً عن انتمائهم، وبقيت هذه النقابات لا يوجد فيها أي أعضاء او منتسبون من حركة حماس على سبيل المثال من ممثلين النقابات المختلفة[1].

ويبدوا بأن حالة التشتت التي تعانيها منها النقابات العمالية وذلك نتيجة الوضع السياسي العام في فلسطين في ظل وجود الانقسام، وممارسات الاحتلال التي تصادر الأرض وتضغط اقتصادياً وسياسياً على الشعب الفلسطيني لا يمكن تجاوزها إلا بتكثيف وتوحيد الجهود لإنهائها، ويعد العمال الفلسطينيون، سواء في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة أم في الداخل المحتل، قوة اقتصادية مهمة في الاقتصاد الفلسطيني، وورقة ضغط على الاحتلال الإسرائيلي إذا ما استخدمت بطريقة تخدم السياسة الاقتصادية العامة للحكومة[2].

وعليه، يطرح البديل ضرورة أن تأخذ قيادة النقابات على عاتقها إعادة تفعيل دورها في صنع السياسة الاقتصادية الوطنية العامة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وضرورة دعم الحكومة لتلك السياسات التي تقترحها النقابات في تشكيل السياسة الحكومية التي تضمن واقعاً حديثاً يستطيع ان يوفر الحماية الحقيقية العمال والشعب الفلسطيني بشكل عام، ويساعد الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في تنفيذ قرارتها لضمان تحقيق الهدف الرئيسي من وجودها وهو ضمان السيادة الحقيقية للفلسطينيين على أراضيهم وممتلكاتهم وحصولهم على حقوقهم المشروعة[3].

وللوصول إلى هذا الحل، يجب على الحكومة والنقابات العمل على التخلص من آثار الانقسام السياسي الذي أثر في عمل النقابات، وهنا يجب استكمال خطوات اتفاقيات الدمج التي بدأت بين اتحاد النقابات واتحاد العمال ليشمل فروع قطاع غزة أيضاً كبداية حقيقية لإنهاء مظاهر الانقسام، وذلك من خلال تفعيل الاتفاقيات التوحيدية والتوافقية بين مختلف النقابات العمالية

---

[1] رياض كميل، مقابلة شخصية، **مرجع سابق.**

[2] مقابلة شخصية مع محمود ابو عيسى، نقابة الاطباء نابلس، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 18-10-2020.

[3] مقابلة شخصية مع عقاب شواهنة، امين سر نقابة المعلمين قلقيلية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 2-10-2020.

والفرعية والاتحادات حول البرامج التي تخدم العمال، وتضع جانباً أي خلاف سياسي يؤثر في شكل العمل النقابي وجوهره، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية التي يعيشها عمال الضفة وغزة والداخل المحتل، فعلى سبيل المثال، ما أحدثه فيروس كورونا في وقف العمالة بسبب الحجر الصحي، يتطلب تكاثف الجهود في حماية العمال من خلال التعاون بين النقابات والحكومة متمثلة بوزارة العمل[1].

ويشكل توحيد جهود عمل النقابات العمالية الفلسطينية وإعادة دمج فروع الاتحادات التي انقسمت بعد الانقسام عاملاً أساسياً في تفعيل دور النقابات على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة معاً، كما أنه سيزيد من فرص تجاوز الانقسام كخطوة عملية نحو اصلاح الصدع في المشهد السياسي الفلسطيني، إلى جانب أنه يعطي الحكومة ورقة ضغط إضافية لمواجهة سياسات إسرائيل التي تمارس الضغط والقرصنة على أموال الشعب الفلسطيني[2].

ولابد ان تستمر المحاولات للنهوض وتفعيل دور النقابات في رسم السياسات العامة في مواجهة الاحتلال سياسياً واقتصادياً بعد معالجتها لجميع القضايا الداخلية التي خلفها الانقسام الفلسطيني، بحيث يجب ان يتم مناقشة جميع القضايا المشتركة التي تعمل عليها الحكومة والنقابات العاملة معاً، ليتم اختيار ممثلين عن كل نقابة لدراسة تلك القضايا، ووضع برنامج يوحد الجهود بين النقابات، ومن ثم دراسة شكل السوق المحلي من خلال الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين لدمج العمال في السوق الفلسطيني، كخطوة عملية في الانفكاك عن الاحتلال الإسرائيلي، حيث أظهرت حديثاً أزمة انتشار فايروس كورونا وطريقة تعامل الاحتلال الإسرائيلي مع العمال الفلسطينيين ضرورة اتحاد النقابات والحكومة بوضع سياسات عامة تحمي العمال والفلسطينيين من آثار الاحتلال وممارساته القمعية[3].

---

[1] مقابلة شخصية مع فياض زقزوق، مدير الكتلة العمالية التقدمية حزب الشعب، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 6-11-2020.

[2] مقابلة شخصية مع نعيم مرار، امين سر المنظمات الشعبية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 6-11-2020.

[3] مقابلة شخصية مع منى ريان، امين سر اتحاد عمال بيت لحم، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 9-10-2020.

الفصل الثالث

اثر الانقسام الفلسطيني–الفلسطيني عام 2007 على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظائف العمومية(الطريقة والإجراءات)

1.3 منهجية الدراسة

اعتماداً على طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كمياً، بالإضافة الى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المقارن الذي يدرس العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويصف درجة العلاقة بين هذه المتغيرات وصفاً كمياً ويقارن بين نتائجها وذلك باستخدام مقاييس كمية، لهذا فقد اعتبر المنهج الوصفي التحليلي المقارن هو الأنسب لهذه الدراسة ويحقق أهدافها بالشكل الذي يضمن الدقة والموضوعية.

2.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء النقابات الفلسطينية في الضفة الغربية، واعتمد الباحث اختبار ثلاث نقابات مختلفة وهي كل من: نقابة العمال وتضم حوالي 350 ألف عامل وعاملة، ونقابة الأطباء وتضم حوالي 13900 طبيب وطبيبة، واتحاد المعلمين الفلسطينيين والذي يضم حوالي 66200 معلم ومعلمة، واستخدم الباحث البيانات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني لمعرفة عددهم، حيث وصل عددهم الإجمالي الى ما يقارب 430 ألف شخص اعتماداً على الإحصائيات المنشورة لعام 2018.

3.3 عينة الدراسة

قام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية مؤلفة من (1300) شخص من أعضاء النقابات الثلاث (نقابة الأطباء والعمال والمعلمين) في الضفة الغربية، وذلك بهدف جمع اجاباتهم حول

أسئلة الدراسة والمقارنة بينها لاستخلاص نتائج الدراسة والاجابة عن فرضياتها، وفيما يلي توزيع أفراد عينة الدراسة ونسبة الاسترداد للاستبانات التي تم توزيعها وهي كالتالي:

جدول (1): نسبة الاسترداد للاستبانات الخاصة بعينة الدراسة.

	التصنيف	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	النسبة المئوية %
النقابة	نقابة العمال	500	459	91.8
	نقابة الأطباء	300	250	83.3
	اتحاد المعلمين	500	452	90.4
	المجموع	**1300**	**1161**	**89.3**

من خلال البيانات السابقة يتضح لنا ارتفاع نسبة الاسترداد لأداة الدارسة، حيث وصلت نسبة الاستبانات المستردة من الاستبانات التي تم توزيعها في نقابة العمال الى 91.8%، تلاها الاستبانات المستردة من اتحاد المعلمين بنسبة 90.4%، وأقلها كان للاستبانات المستردة من نقابة الأطباء بنسبة 83.3%، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة وتشير الى اهتمام عينة الدراسة بالاجابة عن اسئلتها وفرضياتها بهدف التوصل الى نتائج حقيقية وفعالة.

وفيما يأتي وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

1. الجنس:

جدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

المتغير	النقابة	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	**نقابة العمال**	ذكر	276	%60.1
		انثى	183	%39.9
		المجموع	**459**	**%100**
	نقابة الأطباء	ذكر	178	%71.2
		انثى	72	%28.8
		المجموع	**250**	**%100**
	اتحاد المعلمين	ذكر	204	%45.1
		انثى	248	%54.9
		المجموع	**452**	**%100**
	المجموع		**1161**	**100.0**

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق الى ان نسبة الذكور كانت أعلى من الآناث في العينة الخاصة بنقابة العمال، حيث بلغت نسبة الذكور 60.1% مقارنة مع 39.9% من الاناث ضمن عينة الدراسة، كما كانت نسبة الذكور أعلى من نسبة الاناث في العينة الخاصة بنقابة الأطباء، حيث بلغت نسبة الذكور 71.2% مقارنة مع 28.8% من الاناث ضمن عينة الدراسة، اما فيما يتعلق بعينة اتحاد المعلمين، فقد كانت نسبة الاناث أعلى من الذكور، حيث بلغت نسبة الاناث 54.9% ونسبة الذكور 45.1% من عينة الدراسة.

2. مكان السكن:

جدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن.

المتغير	النقابة	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
مكان السكن	نقابة العمال	مدينة	138	%30
		قرية	279	%60.8
		مخيم	42	%9.2
		المجموع	**459**	**%100**
	نقابة الأطباء	مدينة	119	%47.6
		قرية	97	%38.8
		مخيم	34	%13.6
		المجموع	**250**	**%100**
	اتحاد المعلمين	مدينة	163	%36
		قرية	208	%46
		مخيم	81	%18
		المجموع	**452**	**%100**
	المجموع		**1161**	**100.0**

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتضح لنا بأن نسبة الأفراد الذين شملتهم عينة الدراسة بالخاصة بنقابة العمال قد كانت النسبة الأعلى منها من سكان القرية بنسبة بلغت 60.8%، تلاها سكان المدينة بنسبة وصلت الى 30%، وأقلها كان لسكان المخيم بنسبة 9.2% من العينة التي شملتها الدراسة، اما فيما يتعلق بالعينة الخاصة بنقابة الأطباء فكانت النسبة الأعلى من سكان المدينة حيث بلغت نسبتهم 47.6%، تلاها سكان القرية بنسبة 38.8%، وأقلها كان من سكان

المخيم بنسبة وصلت الى 13.6% من العينة التي شملتها الدراسة، اما فيما يتعلق بالعينة الخاصة باتحاد المعلمين فكانت النسبة الأعلى من سكان القرية بنسبة 46%، تلاها سكان المدينة بنسبة 36%، وأقلها كان من سكان المخيم بنسبة وصلت الى 18% من العينة التي شملتها الدراسة.

3. المؤهل العلمي:

جدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

المتغير	النقابة	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	نقابة العمال	ثانوية عامة فأقل	46	%10
		دبلوم	114	%24.8
		بكالوريوس	198	%43.1
		ماجستير فأعلى	101	%22.1
		المجموع	**459**	**%100**
	نقابة الأطباء	ثانوية عامة فأقل	9	%3.6
		دبلوم	17	%6.8
		بكالوريوس	168	%67.2
		ماجستير فأعلى	56	%22.4
		المجموع	**250**	**%100**
	اتحاد المعلمين	ثانوية عامة فأقل	37	%8.2
		دبلوم	12	%2.7
		بكالوريوس	251	%55.5
		ماجستير فأعلى	152	%33.6
		المجموع	**452**	**%100**
	المجموع		**1161**	**100.0**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق بأن النسبة الأعلى في عينة نقابة العمال كانت ضمن المؤهل العلمي بكالوريوس بنسبة وصلت الى 43.1%، تلاها المؤهل العلمي دبلوم بنسبة 24.8%، تلاها المؤهل العلمي ماجستير فأعلى بنسبة 22.1%، وأقلها المؤهل العلمي ثانوية عامة فأقل بنسبة 10% من العينة التي شملتها الدراسة، اما فيما يتعلق بعينة نقابة الأطباء فكانت النسبة الأعلى للمؤهل العلمي بكالوريوس بنسبة وصلت الى 67.2%، تلاها المؤهل العلمي ماجستير فأعلى بنسبة 22.4%، تلاها المؤهل العلمي دبلوم بنسبة 6.8%، وأقلها المؤهل العلمي

ثانوية عامة فأقل بنسة 3.6% وهم ليس اطباء بل موظفين اداريين وسكرتاريا وغيرهم من العينة التي شملتها الدراسة، اما فيما يتعلق بعينة اتحاد المعلمين فكانت النسبة الأعلى للمؤهل العلمي بكالوريوس بنسبة وصلت الى 55.5%، تلاها المؤهل العلمي ماجستير فأعلى بنسبة 33.6%، تلاها المؤهل العلمي ثانوية عامة فأقل بنسبة 8.2% وهم من المعلمين القدامة الذين يحملون شهادة المترك، وغيرهم من الموظفين الاداريين والسكرتاريا، وأقلها المؤهل العلمي دبلوم بنسة 2.7% من العينة التي شملتها الدراسة

4. الاتجاه السياسي:

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الاتجاه السياسي.

المتغير	النقابة	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
الاتجاه السياسي	نقابة العمال	اسلامي	69	%15
		يساري	9	%1.9
		مستقل	175	%38.2
		فتح	206	%44.9
		المجموع	**459**	**%100**
	نقابة الأطباء	اسلامي	23	%9.2
		يساري	18	%7.2
		مستقل	98	%39.2
		فتح	111	%44.4
		المجموع	**250**	**%100**
	اتحاد المعلمين	اسلامي	57	%12.6
		يساري	26	%5.7
		مستقل	172	%38.1
		فتح	197	%43.6
		المجموع	**452**	**%100**
	المجموع		**1161**	**100.0**

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق الى ان النسبة الأعلى من عينة الدراسة الخاصة بنقابة العمال كان الاتجاه السياسي لها فتح بنسبة وصلت الى 44.9%، تلاها الاتجاه المستقل بنسبة 38.2%، تلاها الاتجاه الإسلامي بنسبة 15%، وأقلها كان الاتجاه اليساري بنسبة 1.9% من

العينة التي شملتها الدراسة، اما فيما يتعلق بعينة الدراسة الخاصة بنقابة الأطباء فكانت النسبة الأعلى للاتجاه السياسي فتح بنسبة وصلت الى 44.4%، تلاها الاتجاه المستقل بنسبة 39.2%، تلاها الاتجاه الإسلامي بنسبة 9.2%، وأقلها كان للاتجاه اليساري بنسبة 7.2% من العينة التي شملتها الدراسة، وفيما يتعلق بعينة الدراسة الخاصة باتحاد المعلمين فكانت النسبة الأعلى للاتجاه السياسي فتح بنسبة وصلت الى 43.6%، تلاها الاتجاه المستقل بنسبة 38.1%، تلاها الاتجاه الإسلامي بنسبة 12.6%، وأقلها كان للاتجاه اليساري بنسبة 5.7% من العينة التي شملتها الدراسة،

5. العمر:

جدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.

المتغير	النقابة	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
العمر	نقابة العمال	30 سنة فأقل	56	%8.2
		31- 45 سنة	245	%53.3
		46 سنة فأكثر	158	%34.5
		المجموع	**459**	**%100**
	نقابة الأطباء	30 سنة فأقل	64	%25.6
		31- 45 سنة	115	%46
		46 سنة فأكثر	71	%28.4
		المجموع	**250**	**%100**
	اتحاد المعلمين	30 سنة فأقل	42	%9.2
		31- 45 سنة	230	%50.9
		46 سنة فأكثر	180	%39.9
		المجموع	**452**	**%100**
	المجموع		**1161**	**100.0**

توضح النتائج الخاصة بالجدول السابق بأن النسبة الأعلى من عينة الدراسة بالخاصة بنقابة العمال كانت للفئة العمرية (31-45 سنة) بنسبة وصلت الى 53.3%، تلاها الفئة العمرية (46 سنة فأكثر) بنسبة 34.5%، وأقلها كان للفئة (30 سنة فأقل) بنسبة 8.2% من العينة التي شملتها الدراسة، اما فيما يتعلق بعينة الدراسة بالخاصة بنقابة الأطباء فكانت النسبة الأعلى للفئة العمرية

(31–45 سنة) بنسبة وصلت الى 46%، تلاها الفئة العمرية (46 سنة فأكثر) بنسبة 28.4%، وأقلها كان للفئة (30 سنة فأقل) بنسبة 25.6% من العينة التي شملتها الدراسة، اما فيما يتعلق بعينة الدراسة بالخاصة باتحاد المعلمين فكانت النسبة الأعلى هي للفئة العمرية (31–45 سنة) بنسبة وصلت الى 50.9%، تلاها الفئة العمرية (46 سنة فأكثر) بنسبة 39.9%، وأقلها كان للفئة (30 سنة فأقل) بنسبة 9.2% من العينة التي شملتها الدراسة،

6. عدد سنوات الخبرة:

جدول (7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة.

المتغير	النقابة	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
عدد سنوات الخبرة	نقابة العمال	5 سنوات فأقل	81	%19.8
		6– 10 سنوات	116	%27.5
		11– 15 سنة	197	%38.5
		16 سنة فأكثر	65	%14.2
		المجموع	**459**	**%100**
	نقابة الأطباء	5 سنوات فأقل	54	%21.6
		6– 10 سنوات	69	%27.6
		11– 15 سنة	92	%36.8
		16 سنة فأكثر	35	%14
		المجموع	**250**	**%100**
	اتحاد المعلمين	5 سنوات فأقل	45	%10
		6– 10 سنوات	99	%21.9
		11– 15 سنة	152	%33.6
		16 سنة فأكثر	156	%34.5
		المجموع	**452**	**%100**
	المجموع		**1161**	**100.0**

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق الى ان النسبة الأعلى من العينة الخاصة بنقابة العمال كانت سنوات الخبرة لها ضمن الفئة (11– 15 سنة) بنسبة وصلت الى 38.5%، تلاها الفئة (6– 10 سنوات) بنسبة 27.5%، تلاها الفئة (5 سنوات فأقل) بنسبة 19.8%، وأقلها كان للفئة (16 سنة فأكثر) بنسبة وصلت الى 14.2%، اما فيما يتعلق بعينة الدراسة الخاصة بنقابة الأطباء

فكانت النسبة الأعلى لسنوات الخبرة ضمن الفئة (11- 15 سنة) بنسبة وصلت الى 36.8%، تلاها الفئة (6- 10 سنوات) بنسبة 27.6%، تلاها الفئة (5 سنوات فأفل) بنسبة 21.6%، وأقلها كان للفئة (16 سنة فأكثر) بنسبة وصلت الى 14%، وفيما يتعلق بعينة الدراسة الخاصة باتحاد المعلمين فكانت النسبة الأعلى لسنوات الخبرة ضمن الفئة (16 سنة لإكثر) بنسبة وصلت الى 34.5%، تلاها الفئة (11- 15 سنة) بنسبة 33.6%، تلاها الفئة (6- 10 سنوات) بنسبة 21.9%، وأقلها كان للفئة (5 سنوات فأقل) بنسبة وصلت الى 10%،

7. نوع الوظيفة:

جدول (8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع الوظيفة.

المتغير	النقابة	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
نوع الوظيفة	نقابة العمال	اداري	112	%24.4
		مهني	192	%41.8
		خدماتي	139	%30.3
		غير ذلك	16	%3.5
		المجموع	**459**	**%100**
	نقابة الأطباء	اداري	61	%24.4
		مهني	156	%62.4
		خدماتي	31	%12.4
		غير ذلك	2	%0.8
		المجموع	**250**	**%100**
	المجموع		**709**	**100.0**

تظهر النتائج الواردة في الجدول السابق بان النسبة الأعلى من عينة الدراسة الخاصة بنقابة المعمال كان نوع الوظيفة الخاص بها مهني بنسبة وصلت الى 41.8%، تلاها الوظيفة خدماتي بنسبة 30.3%، تلاها اداري بنسبة 24.4% تلاها وظائف أخرى بنسبة 3.5% من العينة التي شملتها الدراسة، اما فيما يتعلق بعينة نقابة الأطباء فكانت النسبة الأعلى لديها وظيفة مهني بنسبة وصلت الى 62.4%، تلاها اداري بنسبة 24.4%، تلاها خدماتي بنسبة 12.4%، وأقلها كان ضمن وظائف أخرى بنسبة وصلت الى 0.8% من العينة التي شملتها الدراسة.

8. مستوى الدخل الشهري:

جدول (9): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مستوى الدخل الشهري.

المتغير	النقابة	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
مستوى الدخل الشهري	نقابة العمال	1500 شيكل فأقل	39	%8.5
		1600- 2500 شيكل	141	%30.7
		2600- 3500 شيكل	209	%45.5
		3600 شيكل فأكثر	70	%15.3
		المجموع	**459**	**%100**
	نقابة الأطباء	1500 شيكل فأقل	13	%5.2
		1600- 2500 شيكل	26	%10.4
		2600- 3500 شيكل	41	%16.4
		3600 شيكل فأكثر	170	%68
		المجموع	**250**	**%100**
	اتحاد المعلمين	1500 شيكل فأقل	18	%4
		1600- 2500 شيكل	98	%21.7
		2600- 3500 شيكل	155	%34.3
		3600 شيكل فأكثر	181	%40
		المجموع	**452**	**%100**
	المجموع		**1161**	**100.0**

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق الى ان النسبة الأعلى من العينة الخاصة بنقابة العمال كان مستوى الدخل الشهري الخاص بها ضمن الفئة (2600- 3500 شيكل) بنسبة وصلت الى 45.5%، تلاها الفئة (1600- 2500 شيكل) بنسبة 30.7%، تلاها الفئة (3600 شيكل فأكثر) بنسبة 15.3%، وأقلها كان للفئة (1500 شيكل فأقل) بنسبة 8.5%، اما فيما يتعلق بعينة نقابة الأطباء فكانت النسبة الأكبر للفئة (3600 شيكل فأكثر) بنسبة وصلت الى 68%، تلاها الفئة (2600- 3500 شيكل) بنسبة 16.4%، تلاها الفئة (1600- 2500 شيكل) بنسبة 10.4%، وأقلها كان للفئة (1500 شيكل فأقل) بنسبة 5.2% من العينة التي شملتها الدراسة، وفيما يتعلق بعينة اتحاد المعلمين فكانت النسبة الأعلى للفئة (3600 شيكل فأكثر) بنسبة وصلت الى 40%، تلاها الفئة (2600- 3500 شيكل) بنسبة 34.3%، تلاها الفئة (1600- 2500 شيكل) بنسبة 21.7%، وأقلها كان للفئة (1500 شيكل فأقل) بنسبة 4% من العينة التي شملتها الدراسة

4.3 أدوات الدراسة

استخدم الباحث ثلاث استبانات مختلفة تم توزيعها على أفراد النقابات الثلاثة التي شملتها الدراسة (نقابة العمال، نقابة الأطباء، واتحاد المعلمين)، وتكونت كل منها من قسمين رئيسيين، اشتمل القسم الأول على البيانات الأساسية (المتغيرات الديمغرافية) وهي: الجنس، مكان السكن، المؤهل العلمي، التجاه السياسي، العمر، عدد سنوات الخبرة، نوع الوظيفة، مستوى الدخل الشهري، واشتمل القسم الثاني على المعلومات المتعلقة بتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية، والتي قسمت في محورين رئيسين هما: الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية، والمشاركة السياسية للنقابة، والتي ضمت مجموعة مختلفة من الفقرات لكل استبانة، وقام الباحث بتصميمها من خلال الإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة.

5.3 صدق ادوات الدراسة:

من أجل التحقق من الصدق العبارات التي تكونت منها أداة الدراسة لجأ الباحث لاستخدام صِدق المحكِّمين، وهو ما يُعرف بالصِّدق المنطقي أو الصدق الظاهري، وذلك بعرض الاستبانة على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص في الجامعات الفلسطينية كما هو موضح في (ملحق4،5) بالاضافة الى تحكيم وتوجيه الدكتور المشرف، وذلك بهدف التَّأكد من مناسبة المقياس لما أُعدَّ من أجله، وسلامة صياغة الفقرات، وأجمع جميع المحكمون على صلاحية الفقرات مع القيام ببعض التعديلات اللغوية.

6.3 ثبات ادوات الدراسة:

استخدم الباحث ثبات التجانس الداخلي (Consistency) من أجل فحص ثبات أداة الدراسة، وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومن أجل تقدير معامل التجانس استخدمت الباحث معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لفحص ثبات أداة الدراسة، على جميع فقرات المقياس، وكل محور على حده كما في الآتي:

جدول (10): عدد الفقرات وقيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha).

	المحور	عدد الفقرات	الثبات
استبانة نقابة العمال	الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية	23	0.934
	المشاركة السياسية لنقابة العمال	29	0.892
استبانة نقابة الأطباء	الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية	23	0.789
	المشاركة السياسية لنقابة الأطباء	26	0.793
استبانة اتحاد المعلمين	الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية	23	0.778
	المشاركة السياسية لاتحاد المعلمين	21	0.753

يتضح من الجدول (9.3) أن قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة الخاصة بنقابة العمال قد بلغت على التوالي كما يلي: الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية (0.934)، المشاركة السياسية لنقابة العمال (0.892)، بينما كانت قيمة معامل الثبات الكلية (0.957)، اما فيما يتعلق بمحاور الدراسة الخاصة بنقابة الأطباء فقد بلغت على التوالي كما يلي: المشاركة السياسية لنقابة الأطباء (0.793)، الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية (0.789)، بينما كانت قيمة معامل الثبات الكلية (0.842)، وفيما يتعلق بمحاور الدراسة الخاصة باتحاد المعلمين فقد بلغت على التوالي كما يلي: الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية (0.778)، المشاركة السياسية لاتحاد المعلمين (0.753)، بينما كانت قيمة معامل الثبات الكلية (0.760)، وتعتبر هذه القيم جميعها مرتفعة وتجعل من الأدوات مناسبة لأغراض الدراسة.

تصحيح مقياسي الدراسة:

قام الباحث ببناء جميع الفقرات بالاتجاه الإيجابي، ويطلب من المستجيب تقدير إجاباته عن طريق تدرج ليكرت (Likert) خماسي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يلي: موافق بشدة (5) – موافق (4) – محايد (3) – أعارض (2) – أعارض بشدة (1) درجة. ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية، ولتحديد مستوى موافقة عينة الدراسة واجاباتها عن الأسئلة التي شملتها استبانة الدراسة حولت العلامة وفق المدى الذي تتراوح ما بين (1–5) وتصنيف الدرجات إلى ثلاث فئات: عالية ومتوسطة ومنخفضة، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى _ الحد الأدنى (لتدرج)}}{\text{عدد المستويات المفترضة}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

وبناءً على ذلك، فإنّ فئات الإجابة على المقياس تكون على النحو الآتي:

جدول (11): درجات احتساب مستوى الموافقة لمحاور الدراسة المتعلقة تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية.

المستوى	القيمة
مستوى منخفض	2.33 فأقل
مستوى متوسط	3.67_2.34
مستوى مرتفع	5 -3.68

7.3 تصميم الدراسة ومتغيراتها

اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة الآتية:

المتغيرات الديمغرافية:

- **الجنس:** وله مستويان وهما (1. ذكر، 2. انثى).
- **مكان السكن:** وله ثلاثة مستويات (1. مدينة، 2. قرية، 3. مخيم).
- **المؤهل العلمي:** وله اربعة مستويات (1. ثانوية عامة فأقل، 2. دبلوم، 3. بكالوريوس، 4. ماجستير فأعلى).
- **الاتجاه السياسي:** وله اربعة مستويات (1. اسلامي، 2. يساري، 3. مستقل، 4. فتح).
- **العمر:** وله ثلاثة مستويات (1. 30 سنة فأقل، 2. 31- 45 سنة، 3.46 سنة فأكثر).
- **عدد سنوات الخبرة:** وله اربعة مستويات (1. 30 سنة فأقل، 2. 6- 10 سنوات، 3. 11- 15 سنة، 4. 16 سنة لأكثر).

- **نوع الوظيفة:** وله اربعة مستويات (1. اداري، 2. مهني، 3. خدمات، 4. غير ذلك).

- **مستوى الدخل بالشيكل:** وله اربعة مستويات (1. 1500 شيكل فأقل، 2. 1600- 2500 شيكل، 3. 2600- 3500 شيكل، 4. 3600 شيكل فأكثر).

8.3 إجراءات الدراسة

أتبع الباحث في تنفيذ الدراسة عدداً من الخطوات على النحو الآتي:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.

- تحديد أفراد عينة الدراسة.

- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص.

- توزيع الأداة على عينة الدراسة، واسترجاعها وجميعها استبانات صالحة للتحليل، وهي التي شكلت عينة الدراسة.

- إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

9.3 المعالجات الإحصائية

من أجل معالجة البيانات قام الباحث باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
2. معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لفحص الثبات.

3. اختبار (ت) للمتغيرات المستقلة (Independent Sample T-Test).

4. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لفحص الفرضيات المتعلقة بسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي.

5. اختبار (LSD) للمقارنة البعدية، لتعرف مصدر الفروق في المجالات التي رُفضت فرضياتها بعد استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي.

6. اختبار الاعتمادية (KMO) لفحص متغيرات الدراسة.

7. معادلة الانحدار البسيط وقيم R لفحص قوة العلاقة ما بين متغيرات الدراسة.

الفصل الرابع
عرض نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة في ضوء أسئلتها وفرضيتها التي تم طرحها، وقد نظمت وفقاً لمنهجية محددة في العرض، حيث عرضت في ضوء أسئلتها، ويتمثل ذلك في عرض نص السؤال، كما عرضت في ضوء فرضيتها ويتمثل ذلك في عرض نص الفرضية يلي ذلك مباشرة الإشارة إلى نوع المعالجات الإحصائية المستخدمة، ثم جدولة البيانات، ووضعها تحت عناوين مناسبة، يلي ذلك تعليقات على أبرز النتائج المستخلصة، وهكذا يتم عرض النتائج المرتبطة بكل سؤال وفرضية على حدة.

1.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

1.1.4 نتائج السؤال الأول:

ما مستوى الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لدى أعضاء النقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية؟

للإجابة عن السؤال الدراسة الأول اشتملت أداة الدراسة على (23) فقرة مختلفة لقياس مستوى الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لدى عينة الدراسة المتعلقة بالنقابات الثلاثة التي شملتها، وحُسبت التكرارات والنسب المتعلقة باجاباتهم ولتوضيح ذلك لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما مستوى الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لدى أعضاء نقابة العمال؟**

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول اشتملت الاستبانة الخاصة بأعضاء نقابة العمال على (23) فقرة مختلفة لقياس مستوى الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لدى عينة الدراسة وكانت اجاباتهم كما يلي:

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول المتعلق الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية الخاصة بنقابة العمال.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	الانتماء إلى حزب سياسي هو أفضل شكل معبر عن المشاركة السياسية	3.50	1.638	%70	متوسط
2	القيام بالتوعية السياسية للآخرين هو شكل معبر عن المشاركة السياسية	3.70	1.302	%74	مرتفع
3	انتساب الشباب الى النقابات الفلسطينية يرجع إلى حرصهم على المشاركة السياسية	3.30	1.380	%66	متوسط
4	تراجع دور الفصائل قلّل من مشاركتي في الفعاليات السياسية والجماهيرية	3.75	1.333	%75	مرتفع
5	تعتقد الاتحادات العمالية ان الاضراب هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مطالب العمال	4.05	.759	%81	مرتفع
6	أشارك في النشاطات السياسية في حال وجود حدث سياسي يمس الوضع الفلسطيني	3.65	1.496	%73	متوسط
7	الانقسام الفلسطيني الداخلي هو السبب الرئيسي لتراجع مستوى مشاركتي السياسية	3.50	1.051	%70	متوسط
8	تقييد الحريات السياسية في المجتمع الفلسطيني لعبت دورا سلبيا في مشاركاتي السياسية	3.80	1.005	%76	مرتفع
9	لدي متسع من الحرية في مجال عملي النقابي	3.25	.716	%65	متوسط
10	احرص على حضور الاجتماعات السياسية بشكل دوري	2.75	1.209	%55	متوسط
11	أشارك في المسيرات الشعبية التي تجري في بلدي	2.90	1.165	%58	متوسط
12	أشارك في نشر الوعي بالحقوق السياسية	2.90	1.165	%58	متوسط
13	أحرص على أن أدلي بصوتي في الانتخابات أي كان نوعها	3.95	.759	%79	مرتفع
14	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية شكل قيدًا على المشاركة السياسية في فلسطين	4.10	.641	%82	مرتفع
15	اتابع الأخبار السياسية الفلسطينية	3.30	1.218	%66	متوسط
16	اتابع المؤتمرات والندوات التي تختص بالشئون الفلسطينية	3.45	1.356	%69	متوسط
17	استطيع الوصول لمراكز صناعة قرار النقابة بشكل سلس	3.40	1.353	%68	متوسط

18	**اتابع النشاطات السياسية التي تقوم بها الفصائل والأحزاب الفلسطينية**	3.55	.759	%71	متوسط
19	**لدي معلومات كافية عن المسيرة التاريخية لتطور نقابة العمال في فلسطين**	3.55	.759	%71	متوسط
20	**احرص على أن يكون لي دور في المشاركة السياسية**	3.70	.923	%74	مرتفع
21	**اشعر بالظلم في مجال عملي النقابي**	3.05	1.234	%61	متوسط
22	**تتحكم الحكومة في عملية الحوار الاجتماعي ومؤسساته وتديره وفق أجندتها**	3.55	1.356	%71	متوسط
23	**الاتحادات العمالية غير جادة من حيث الاستعداد للحوار الاجتماعي**	3.50	1.192	%70	متوسط
الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال		**3.48**	**.758**	**%69.6**	**متوسط**

يتضح من الجدول (1.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات لأعضاء نقابة العمال على محور الأول المتعلق بالاهتمام السياسي والمشاركة السياسية قد تراوحت ما بين (4.10 –2.75)، وجاءت فقرة "الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية شكل قيداً على المشاركة السياسية في فلسطين" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (4.10) وبنسبة مئوية (82%) وبتقدير مرتفع، تلاها الفقرة "تعتقد الاتحادات العمالية ان الاضراب هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مطالب العمال" بمتوسط حسابي قدره (4.05) وبنسبة مئوية (81%)، تلاها الفقرة "أحرص على أن أدلي بصوتي في الانتخابات أي كان نوعها" بمتوسط حسابي قدره (3.95) وبنسبة مئوية (79%)، بينما جاءت فقرة "احرص على حضور الاجتماعات السياسية بشكل دوري" في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.75) وبنسبة مئوية (55%) وبتقدير متوسط. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال (3.48) وبنسبة مئوية (69.6%) وبتقدير متوسط.

- **ما مستوى الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لدى أعضاء نقابة الأطباء؟**

للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني اشتملت الاستبانة الخاصة بأعضاء نقابة الأطباء على (23) فقرة مختلفة لقياس مستوى الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لدى عينة الدراسة وكانت اجاباتهم كما يلي:

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول المتعلق الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية الخاصة بنقابة الأطباء.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	الانتماء إلى حزب سياسي هو أفضل شكل معبر عن المشاركة السياسية	2.87	.990	%57.4	متوسط
2	القيام بالتوعية السياسية للآخرين هو شكل معبر عن المشاركة السياسية	3.20	.775	%64	متوسط
3	انتساب الشباب إلى النقابات الفلسطينية يرجع إلى حرصهم على المشاركة السياسية	3.60	.910	%72	متوسط
4	تراجع دور الفصائل قلّل من مشاركتي في الفعاليات السياسية والجماهيرية	3.80	.862	%76	مرتفع
5	تعتقد الاتحادات العمالية ان الاضراب هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مطالب العمال	2.93	1.100	%58.6	متوسط
6	أشارك في النشاطات السياسية في حال وجود حدث سياسي يمس الوضع الفلسطيني	3.27	1.280	%65.4	متوسط
7	الانقسام الفلسطيني الداخلي هو السبب الرئيسي لتراجع مستوى مشاركتي السياسية	3.67	.724	%73.4	مرتفع
8	ممارسة الحريات السياسية في المجتمع الفلسطيني لعب دوراً سلبياً في مشاركتي السياسية	3.00	.756	%60	متوسط
9	لدى متسع من الحرية في مجال عملي النقابي	3.00	1.195	%60	متوسط
10	احرص على حضور الاجتماعات السياسية بشكل دوري	2.67	.900	%53.4	متوسط
11	أشارك في المسيرات الشعبية التي تجري في بلدي	2.87	.743	%57.4	متوسط
12	أشارك في نشر الوعي بالحقوق السياسية	2.80	.941	%56	متوسط
13	أحرص على أن أدلي بصوتي في الانتخابات أي كان نوعها	3.53	1.060	%70.6	متوسط
14	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية شكل قيدًا على المشاركة السياسية في فلسطين	4.07	.799	%81.4	مرتفع
15	اتابع الأخبار السياسية الوطنية	3.60	1.056	%72	متوسط
16	اتابع المؤتمرات والندوات التي تختص بالشئون الفلسطينية	3.40	1.056	%68	متوسط
17	استطيع الوصول لمراكز صناعة قرار النقابة بشكل سلس	2.87	1.060	%57.4	متوسط

18	**اتابع النشاطات السياسية التي تقوم بها الفصائل والأحزاب الفلسطينية**	3.13	.990	%62.6	متوسط
19	**لدي معلومات كافية عن المسيرة التاريخية لتطور نقابة الأطباء في فلسطين**	3.00	.845	%60	متوسط
20	**احرص على أن يكون لي دور في المشاركة السياسية**	3.13	.834	%62.6	متوسط
21	**أشعر بالظلم في مجال عملي النقابي**	3.40	.910	%68	متوسط
22	**تتحكم الحكومة في عملية الحوار الاجتماعي ومؤسساته وتديره وفق اجندتها**	3.87	.915	%77.4	مرتفع
23	**الاتحادات العمالية غير جادة من حيث استعدادها للحوار الاجتماعي**	3.20	1.082	%64	متوسط
الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء		**3.26**	**.403**	**%65.2**	**متوسط**

يتضح من الجدول (2.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات لأعضاء نقابة الأطباء على محور الأول المتعلق بالاهتمام السياسي والمشاركة السياسية قد تراوحت ما بين (4.07 –2.67)، وجاءت فقرة "الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية شكل قيدًا على المشاركة السياسية في فلسطين" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (4.07) وبنسبة مئوية (81.4%) وبتقدير مرتفع، تلاها الفقرة "تتحكم الحكومة في عملية الحوار الاجتماعي ومؤسساته وتديره وفق اجندتها" بمتوسط حسابي قدره (3.87) وبنسبة مئوية (77.4%)، تلاها الفقرة "تراجع دور الفصائل قلّل من مشاركتي في الفعاليات السياسية والجماهيرية" بمتوسط حسابي قدره (3.80) وبنسبة مئوية (76%)، بينما جاءت فقرة "احرص على حضور الاجتماعات السياسية بشكل دوري" في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.67) وبنسبة مئوية (53.4%) وبتقدير متوسط. وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء (3.26) وبنسبة مئوية (65.2%) وبتقدير متوسط.

- **ما مستوى الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لدى أعضاء اتحاد المعلمين؟**

للإجابة عن السؤال الفرعي الثالث اشتملت الاستبانة الخاصة بأعضاء اتحاد المعلمين على (23) فقرة مختلفة لقياس مستوى الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لدى عينة الدراسة وكانت اجاباتهم كما يلي:

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول المتعلق الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية الخاصة باتحاد المعلمين.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	الانتماء إلى حزب سياسي هو أفضل شكل معبر عن المشاركة السياسية	2.59	1.176	%51.8	متوسط
2	القيام بالتوعية السياسية للآخرين هو شكل معبر عن المشاركة السياسية	3.65	.931	%73	متوسط
3	انتساب الشباب إلى النقابات الفلسطينية يرجع إلى حرصهم على المشاركة السياسية	3.18	.883	%63.6	متوسط
4	تراجع دور الفصائل قلّل من مشاركتي في الفعاليات السياسية والجماهيرية	3.18	1.015	%63.6	متوسط
5	تعتقد الاتحادات العمالية ان الاضراب هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مطالب العمال	3.06	1.298	%61.2	متوسط
6	أشارك في النشاطات السياسية في حال وجود حدث سياسي يمس الوضع الفلسطيني	3.41	.939	%68.2	متوسط
7	الانقسام الفلسطيني الداخلي هو السبب الرئيسي لتراجع مستوى مشاركتي السياسية	3.41	1.064	%68.2	متوسط
8	تقييد الحيات السياسية في المجتمع الفلسطيني لعب دوراً سلبياً في مشاركتي السياسية	3.35	1.320	%67	متوسط
9	لدى متسع من الحرية في مجال عملي النقابي	2.76	1.033	%55.2	متوسط
10	احرص على حضور الاجتماعات السياسية بشكل دوري	2.71	.849	%54.2	متوسط
11	أشارك في المسيرات الشعبية التي تجري في بلدي	3.06	.899	%61.2	متوسط
12	أشارك في نشر الوعي بالحقوق السياسية	3.29	1.047	%65.8	متوسط
13	أحرص على أن أدلي بصوتي في الانتخابات أي كان نوعها	3.88	.857	%77.6	مرتفع
14	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية شكل قيداً على المشاركة السياسية في فلسطين	3.94	.748	%78.8	مرتفع
15	اتابع الأخبار السياسية الوطنية	3.94	.966	%78.8	مرتفع
16	اتابع المؤتمرات والندوات التي تختص بالشئون الفلسطينية	3.35	1.169	%67	متوسط
17	استطيع الوصول لمراكز صناعة قرار النقابة بشكل سلس	2.94	1.144	%58.8	متوسط

18	**اتابع النشاطات السياسية التي تقوم بها الفصائل والأحزاب الفلسطينية**	3.12	1.111	%62.4	متوسط
19	**لدي معلومات كافية عن المسيرة التاريخية لتطور اتحاد المعلمين في فلسطين**	3.29	1.160	%65.8	متوسط
20	**احرص على أن يكون لي دور في المشاركة السياسية**	3.35	.931	%67	متوسط
21	**أشعر بالظلم في مجال عملي النقابي**	2.88	.993	%57.6	متوسط
22	**تتحكم الحكومة في عملية الحوار الاجتماعي ومؤسساته وتديره وفق اجندتها**	3.59	1.064	%71.8	متوسط
23	**الاتحادات العمالية غير جادة من حيث استعدادها للحوار الاجتماعي**	3.24	1.251	%64.8	متوسط
الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين		**3.29**	**.442**	**%65.8**	**متوسط**

يتضح من الجدول (3.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات لأعضاء اتحاد المعلمين على محور الأول المتعلق بالاهتمام السياسي والمشاركة السياسية قد تراوحت ما بين (3.94 –2.59)، وجاءت الفقرتين "الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية شكل قيداً على المشاركة السياسية في فلسطين" و"اتابع الأخبار السياسية الوطنية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (3.94) وبنسبة مئوية (78.8%) وبتقدير مرتفع لكل منهما، تلاها الفقرة "أحرص على أن أدلي بصوتي في الانتخابات أي كان نوعها" بمتوسط حسابي قدره (3.88) وبنسبة مئوية (77.6%)، تلاها الفقرة "القيام بالتوعية السياسية للآخرين هو شكل معبر عن المشاركة السياسية" بمتوسط حسابي قدره (3.65) وبنسبة مئوية (73%)، بينما جاءت فقرة "الانتماء إلى حزب سياسي هو أفضل شكل معبر عن المشاركة السياسية" في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.59) وبنسبة مئوية (53.4%) وبتقدير متوسط. وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء (3.29) وبنسبة مئوية (65.8%) وبتقدير متوسط.

2.1.4 نتائج السؤال الثاني:

ما مستوى المشاركة السياسية لدى أعضاء النقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية؟

للإجابة عن السؤال الدراسة الثاني اشتملت أداة الدراسة على مجموعة مختلفة من الفقرات لقياس مستوى المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية لدى عينة الدراسة، وحُسبت التكرارات والنسب المتعلقة باجاباتهم ولتوضيح ذلك لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما مستوى المشاركة السياسية لدى أعضاء نقابة العمال؟**

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول اشتملت الاستبانة الخاصة بأعضاء نقابة العمال على (29) فقرة مختلفة لقياس مستوى الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لدى عينة الدراسة وكانت اجاباتهم كما يلي:

جدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني المتعلق بالمشاركة السياسية الخاصة بنقابة العمال.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	عزز العمل النقابي من مشاركتي السياسية	3.70	.470	%74	مرتفع
2	مستوى الدعم الفصائلي لنقابة العمال يؤثر على مستوى مشاركتي السياسية	3.65	.671	%73	متوسط
3	عملت النقابة على تعزيز المشاركة السياسية بين العمال بشكل كبير	3.55	1.050	%71	متوسط
4	تراجع العمل النقابي بسبب الانقسام الداخلي وبالتالي تراجع المشاركة السياسية	4.10	.852	%82	مرتفع
5	من ابرز التحديات التي تواجه النقابة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد نقابة العمال واعضائها	4.20	.616	%84	مرتفع
6	حققت نقابة العمال مكتسبات قمتهم بالمطالبة بها	3.60	.940	%72	متوسط

7	نقابة العمال تلعب دورا ملحوظا في بناء السياسات العامة ورسم الخطط الاقتصادية و الاجتماعية	3.45	1.234	%69	متوسط
8	نقابة العمال تشارك بفعالية في المجالس والهيئات العامة والأحزاب السياسية	3.55	1.356	%71	مرتفع
9	نقابة العمال مستقلة عن التأثير الرسمي الحكومي والحزبي والعائلي	2.75	1.333	%55	متوسط
10	هناك تدخل من الأحزاب السياسية في نقابة العمال	3.70	1.218	%74	مرتفع
11	نقابة العمال أظهرت عجزها في تمرير خطط التنمية الاقتصادية والسياسية في ظل الانقسام الفلسطيني	3.35	1.040	%67	متوسط
12	نقابة العمال عملت على تعزيز المفهوم السياسي باتجاه تطور المجتمع ونهضته.	2.95	1.356	%59	متوسط
13	تعامل الحكومة الفلسطينية مع متطلبات وحقوق العمال عزز من مستوى المشاركة السياسية لدي	2.90	1.294	%58	متوسط
14	ضعف الإمكانيات والتمويل للبرامج والأنشطة لنقابة العمال أثرت على مستوى مشاركتي السياسية	3.95	.945	%79	مرتفع
15	تشارك نقابة العمال في رسم السياسات الوطنية	3.25	1.650	%65	متوسط
16	اثق في نقابة العمال	3.80	1.399	%76	مرتفع
17	التزم بالقرارات الصادرة عن نقابة العمال	3.65	1.531	%73	متوسط
18	ساهمت نقابة العمال في اعطاء النظام السياسي شرعية سياسية	3.25	1.333	%65	متوسط
19	نقابة العمال ضحية للصراعات السياسية وأداة بين السياسيين	4.00	1.257	%80	مرتفع
20	تعاني نقابة العمال في فلسطين من مشكلة كبيرة نتيجة التشتت الواضح بين قطاع غزة والضفة الغربية	4.10	1.021	%82	مرتفع
21	تعاني نقابة العمال من تبعات الانقسام الفلسطيني على طبيعة عملها وتوحيد جهودها	4.10	1.021	%82	مرتفع
22	تعاني نقابة العمال من هيمنة الأجندات الحزبية عليها	4.15	.875	%83	مرتفع
23	تعاني نقابة العمال من الظروف القاهرة التي يمر بها العمال الفلسطينيون من حصار وأزمات متتالية	4.10	.852	%82	مرتفع

24	**شكلت ازمة كورونا تحديات اضافيا أمام عمل نقابة العمال**	3.65	1.424	%73	متوسط
25	**تتمثل أبرز الإشكاليات التي أدت إلى ضعف نقابة العمال ، وتراجع إنجازاتها بحق الطبقة العمالية عدم وجود قانون ينظم عمل النقابة**	3.50	1.051	%70	متوسط
26	**ضعف البرامج الخدمية المقدمة للعمال، وبالتالي عدم اهتمام العمال بالانتساب إلى النقابة**	4.40	.754	%88	مرتفع
27	**تفتقر نقابة العمال إلى قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية دقيقة، وهذا يدلل على الفوضى في العمل**	3.20	1.399	%64	متوسط
28	**أدت مشكلة تشتت نقابة العمال إلى ضعف أدائها النقابي بشكل واضح وضعف سياساتها في الحفاظ على حقوق العمال**	3.50	1.192	%70	متوسط
29	**تضع نقابة العمال مصالحها الشخصية قبل مصالح الفئة الممثلة**	4.25	.910	%85	مرتفع
	المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال	**3.67**	**.568**	**%73.4**	**متوسط**

يتضح من الجدول (4.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات لأعضاء نقابة العمال على محور الأول المتعلق بالمشاركة السياسية قد تراوحت ما بين (4.40 –2.75)، وجاءت فقرة "ضعف البرامج الخدمية المقدمة للعمال، وبالتالي عدم اهتمام العمال بالانتساب إلى النقابة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (4.40) وبنسبة مئوية (88%) وبتقدير مرتفع، تلاها الفقرة "تضع نقابة العمال مصالحها الشخصية قبل مصالح الفئة الممثلة" بمتوسط حسابي قدره (4.25) وبنسبة مئوية (85%)، تلاها الفقرة "من ابرز التحديات التي تواجه النقابة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد نقابة العمال واعضائها" بمتوسط حسابي قدره (4.20) وبنسبة مئوية (84%)، بينما جاءت فقرة "نقابة العمال مستقلة عن التأثير الرسمي الحكومي والحزبي والعائلي" في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.75) وبنسبة مئوية (55%) وبتقدير متوسط. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال (3.67) وبنسبة مئوية (73.4%) وبتقدير متوسط.

- **ما مستوى المشاركة السياسية لدى أعضاء نقابة الأطباء؟**

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول اشتملت الاستبانة الخاصة بأعضاء نقابة الأطباء على (26) فقرة مختلفة لقياس مستوى المشاركة السياسية لدى عينة الدراسة وكانت اجاباتهم كما يلي:

جدول (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المعيارية لفقرات المحور الثاني المتعلق بالمشاركة السياسية الخاصة بنقابة الأطباء.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	عزز العمل النقابي من مشاركتي السياسية	3.20	.941	%64	متوسط
2	ساهمت نقابتي بشكل كبير في تعزيز مشاركتي السياسية	2.93	.884	%58.6	متوسط
3	عملت النقابة على تعزيز المشاركة السياسية بين الاطباء بشكل كبير	3.13	.834	%62.6	متوسط
4	تراجع العمل النقابي بسبب الانقسام الداخلي وبالتالي تراجع المشاركة السياسية	3.20	.862	%64	متوسط
5	مستوى الدعم الفصائلي لنقابة الاطباء يؤثر على مستوى مشاركتي السياسية	3.40	.632	%68	متوسط
6	نقابة الاطباء تلعب دوراً ملحوظاً في بناء السياسات العامة ورسم الخطط الاقتصادية و الاجتماعية	3.40	.910	%68	متوسط
7	نقابة الاطباء تشارك بفعالية في المجالس والهيئات العامة والأحزاب السياسية	3.47	.743	%69.4	متوسط
8	نقابة الاطباء مستقلة عن التأثير الرسمي الحكومي والحزبي والعائلي	3.20	.862	%64	متوسط
9	هناك تدخل من الأحزاب السياسية في نقابة الاطباء	3.67	.816	%73.4	متوسط
10	نقابة الاطباء عمدت على تعزيز المفهوم السياسي باتجاه تطور المجتمع ونهضته	3.87	.915	%77.4	مرتفع
11	تعامل الحكومة الفلسطينية مع متطلبات وحقوق الاطباء عزز من مستوى المشاركة السياسية لدي	3.20	1.082	%64	متوسط
12	ضعف الإمكانيات والتمويل للبرامج والأنشطة لنقابة الاطباء أثرت على مستوى مشاركتي السياسية	3.53	.990	%70.6	متوسط

13	اثق في نقابة الاطباء	3.60	1.121	%72	متوسط
14	التزم بالقرارات الصادرة عن نقابة الاطباء	3.87	1.060	%77.4	مرتفع
15	ساهمت نقابة الاطباء في اعطاء النظام السياسي شرعية سياسية	3.40	.828	%68	متوسط
16	نقابة الاطباء ضحية للصراعات السياسية واداة بين السياسيين	3.73	.704	%74.6	متوسط
17	تعاني نقابة الاطباء في فلسطين من مشكلة كبيرة نتيجة التشتت الواضح وضعف الأداء	3.53	.834	%70.6	متوسط
18	تعاني نقابة الاطباء من تبعات الانقسام الفلسطيني على طبيعة عملها وتوحيد جهودها	3.47	.743	%69.4	متوسط
19	تعاني نقابة الاطباء من هيمنة الأجندات الحزبية عليها	3.40	.828	%68	متوسط
20	شكلت ازمة كورونا تحديات اضافيا أمام عمل نقابة الاطباء	4.13	.743	%82.6	مرتفع
21	تتمثل أبرز الإشكاليات التي أدت إلى ضعف نقابة الاطباء وتراجع إنجازاتها بحق الطبقة العمالية عدم وجود قانون ينظم عمل النقابة وتبعيتها للقانون الأردني	3.80	.775	%76	مرتفع
22	تفتقر نقابة الاطباء إلى قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية دقيقة، وهذا يدلل على الفوضى في العمل	3.20	1.082	%64	متوسط
23	أدت مشكلة تشتت نقابة الاطباء إلى ضعف أدائها النقابي بشكل واضح وضعف سياساتها في الحفاظ على حقوق الاطباء	3.73	.704	%74.6	مرتفع
24	من ابرز التحديات التي تواجه النقابة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد نقابة الاطباء واعضائها	3.87	.915	%77.4	مرتفع
25	حققت نقابة الأطباء مكتسبات قمتهم بالمطالبة بها	3.73	.704	%74.6	مرتفع
26	نقابة الأطباء تضع مصالحها الشخصية قبل مصالح الفئة الممثلة لها	2.93	1.163	%58.6	متوسط
	المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء	**3.48**	**.355**	**%69.6**	**متوسط**

يتضح من الجدول (5.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات لأعضاء نقابة الأطباء على محور الأول المتعلق بالمشاركة السياسية قد تراوحت ما بين (4.13 –2.93)، وجاءت فقرة "شكلت ازمة كورونا تحديات اضافيا أمام عمل نقابة الاطباء" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (4.13) وبنسبة مئوية (82.6%) وبتقدير مرتفع، تلاها الفقرات "من ابرز التحديات التي تواجه النقابة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد نقابة الاطباء واعضائها" و"التزم بالقرارات الصادرة عن نقابة الأطباء" و"نقابة الاطباء عمدت على تعزيز المفهوم السياسي باتجاه تطور المجتمع ونهضته" بمتوسط حسابي قدره (3.87) وبنسبة مئوية (77.4%)، تلاها الفقرة "تتمثل أبرز الإشكاليات التي أدت إلى ضعف نقابة الاطباء وتراجع إنجازاتها بحق الطبقة العمالية عدم وجود قانون ينظم عمل النقابة وتبعيتها للقانون الأردني" بمتوسط حسابي قدره (3.80) وبنسبة مئوية (76%)، بينما جاءت الفقرتين "نقابة الأطباء تضع مصالحها الشخصية قبل مصالح الفئة الممثلة لها" و "ساهمت نقابتي بشكل كبير في تعزيز مشاركتي السياسية" في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.93) وبنسبة مئوية (58.6%) وبتقدير متوسط. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال (3.48) وبنسبة مئوية (69.6%) وبتقدير متوسط.

- **ما مستوى المشاركة السياسية لدى أعضاء اتحاد المعلمين؟**

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول اشتملت الاستبانة الخاصة بأعضاء اتحاد المعلمين على (21) فقرة مختلفة لقياس مستوى المشاركة السياسية لدى عينة الدراسة وكانت اجاباتهم كما يلي:

جدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني المتعلق بالمشاركة السياسية الخاصة باتحاد المعلمين.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	عزز العمل النقابي من مشاركتي السياسية	3.06	.899	%61.2	متوسط
2	ساهم اتحاد المعلمين بشكل كبير في تعزيز مشاركتي السياسية	3.29	.920	%65.8	متوسط
3	عمل اتحاد المعلمين على تعزيز المشاركة السياسية بين المعلمين بشكل كبير	3.29	1.105	%65.8	متوسط

4	**اثر الانقسام الداخلي على عمل اتحاد المعلمين وبالتالي تراجع المشاركة السياسية لدى المعلمين**	3.18	.951	%63.6	متوسط
5	**ساهم اتحاد المعلمين بشكل كبير في تعزيز المشاركة السياسية**	2.82	.809	%56.4	متوسط
6	**تجاهل الحكومة لمطالب المعلمين في ظل ازمة كورونا أضعف مشاركتي السياسية**	2.71	.772	%54.2	متوسط
7	**مستوى دعم الاحزاب لاتحاد المعلمين يؤثر على مستوى المشاركة السياسية لدي**	3.00	.935	%60	متوسط
8	**موقف الحكومة من اضرابات اتحاد المعلمين ومطالبها أضعف المشاركة السياسية لدي**	2.82	.728	%56.4	متوسط
9	**أثرت المناكفات السياسية بين طرفي الانقسام على مستوى مشاركتي السياسية**	2.88	.993	%57.6	متوسط
10	**اثق في أعضاء اتحاد المعلمين**	2.88	.993	%57.6	متوسط
11	**التزم بالقرارات الصادرة عن اتحاد المعلمين**	3.35	.931	%67	متوسط
12	**ساهم اتحاد المعلمين في اعطاء النظام السياسي شرعية سياسية**	3.47	1.007	%69.4	متوسط
13	**اتحاد المعلمين ضحية للصراعات السياسية واداة بين السياسيين**	3.41	1.121	%68.2	متوسط
14	**يعاني الاتحاد من مشكلة كبيرة نتيجة التشتت الواضح وضعف الأداء**	3.65	.862	%73	متوسط
15	**يعاني الاتحاد من هيمنة الأجندات الحزبية عليه**	3.94	.899	%78.8	مرتفع
16	**أدى التشتت في الاتحاد إلى ضعف أدائه النقابي بشكل واضح**	3.82	.809	%76.4	مرتفع
17	**أدى الانقسام الداخلي الى ضعف سياسة الاتحاد في الحفاظ على حقوق المعلمين**	3.47	.874	%69.4	متوسط
18	**حقق اتحاد المعلمين مكتسبات قمتهم بالمطالبة بها**	3.41	.618	%68.2	متوسط
19	**اتحاد المعلمين يضع مصالحه الشخصية قبل مصالح الفئة الممثلة لها**	3.24	1.147	%64.8	متوسط
20	**استجابة الرئيس عباس على مطالب اضراب المعلمين عام 2016 عزز لدي استخدام الاضراب كأسلوب للمشاركة السياسية لتحقيق المطالب**	2.82	.883	%56.4	متوسط
21	**محاولات عرقلة الإضرابات التي يقيمها اتحاد المعلمين من قبل الحكومة أثر سلباً على مشاركتي السياسية**	3.00	.935	%60	متوسط
	المشاركة السياسية لاعضاء اتحاد المعلمين	**3.22**	**.379**	**%64.4**	**متوسط**

يتضح من الجدول (6.4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات لأعضاء اتحاد المعلمين على محور الأول المتعلق بالمشاركة السياسية قد تراوحت ما بين (3.94 –2.71)، وجاءت فقرة "يعاني الاتحاد من هيمنة الأجندات الحزبية عليه" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرة (3.94) وبنسبة مئوية (78.8%) وبتقدير مرتفع، تلاها الفقرة "أدى التشتت في الاتحاد إلى ضعف أدائه النقابي بشكل واضح" بمتوسط حسابي قدره (3.82) وبنسبة مئوية (76.4%)، تلاها الفقرة "يعاني الاتحاد من مشكلة كبيرة نتيجة التشتت الواضح وضعف الأداء" بمتوسط حسابي قدره (3.65) وبنسبة مئوية (73%)، بينما جاءت فقرة "تجاهل الحكومة لمطالب المعلمين في ظل ازمة كورونا أضعف مشاركتي السياسية" في المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.71) وبنسبة مئوية (54.2%) وبتقدير متوسط. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمحور المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين (3.22) وبنسبة مئوية (64.4%) وبتقدير متوسط.

ولتوضيح الفقروق في إجابات عينة الداسة المتعلقة بالنقابات الثلاثة التي شملتها الدراسة حول محاورها وأسئلتها المختلفة يوضح الجدول (7.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمحاور الدراسة مجتمعة لبيان تبعيات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية ككل مرتبة ترتيباً تنازلياً.

جدول (18): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية مرتبة تنازلياً.

الرقم	الرتبة	العينة	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	1	نقابة العمال	الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية	3.48	.758	%69.6	متوسطة
			المشاركة السياسية لنقابة العمال	3.67	.568	%73.4	متوسطة
			الدرجة الكلية	**3.58**	**.652**	**%71.6**	**متوسطة**
2	2	نقابة الأطباء	الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية	3.26	.403	%65.2	متوسطة
			المشاركة السياسية لنقابة الأطباء	3.48	.355	%69.6	متوسطة
			الدرجة الكلية	**3.37**	**.315**	**%67.4**	**متوسطة**

3	3	اتحاد المعلمين	الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية	3.29	.442	%65.8	متوسطة
			المشاركة السياسية لاتحاد المعلمين	3.22	.379	%64.4	متوسطة
			الدرجة الكلية	**3.25**	**.301**	**%65**	**متوسطة**
الدرجة الكلية لمحاور الدراسة				**3.40**	**2180.**	**%68**	**متوسط**

يتضح من الجدول (7.4) أن الدرجة الكلية لإجابات أعضاء نقابة العمال والتي تتعلق بتبعيات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية اعتماداً على إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت في المرتبة الأولى وقد بلغ متوسطها الحسابي (3.58) وبنسبة مئوية (71.4%) وبتقدير متوسط، وكان المتوسط الحسابي الخاص بالمشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال أعلى من المتوسط الحسابي لاهتمامهم السياسي، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمشاركة السياسية (3.67) وبنسبة مئوية (73.4%) وبتقدير متوسط، بينما بلغ المتوسط الحسابي للاهتمام السياسي لأعضاء نقابة العمال (3.48) وبنسبة مئوية (69.6%) وبتقدير متوسط. وجاءت في المرتبة الثانية إجابات أعضاء نقابة الأطباء حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.37) وبنسبة مئوية (67.4%) وبتقدير متوسط، وكان المتوسط الحسابي الخاص بالمشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء أعلى من المتوسط الحسابي لاهتمامهم السياسي، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمشاركة السياسية (3.48) وبنسبة مئوية (69.6%) وبتقدير متوسط، بينما بلغ المتوسط الحسابي للاهتمام السياسي لأعضاء نقابة الأطباء (3.26) وبنسبة مئوية (65.2%) وبتقدير متوسط. وفي المرتبة الأخيرة جاءت المتوسطات الحسابية الخاصة بأعضاء اتحاد المعلمين حيث بلغت (3.25) وبنسبة مئوية (65%) وبتقدير متوسط، وكان المتوسط الحسابي الخاص بالاهتمام السياسي لأعضاء اتحاد المعلمين أعلى من المتوسط الحسابي لمشاركتهم السياسية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للاهتمام السياسي (3.29) وبنسبة مئوية (65.8%) وبتقدير متوسط، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين (3.22) وبنسبة مئوية (64.4%) وبتقدير متوسط.

2.4 النتائج المتعلقة بالفرضيات

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

وللإجابة عن الفرضية الرئيسية الأولى لابد من الإجابة عن الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس.

ومن أجل فحص الفرضيات السابقة استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير الجنس، ومن ثم استخدم اختبار (ت) لعينتين مستقليتين (Independent Sample t test) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً النوع. والجدول (8.4) يوضح ذلك:

جدول (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الجنس.

النقابة	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة*
نقابة العمال	ذكر	276	3.52	71.7	3.438	.080
	أنثى	183	3.66	454.		
نقابة الأطباء	ذكر	178	3.42	318.	0.148	707.
	أنثى	72	3.30	326.		
اتحاد المعلمين	ذكر	204	73.2	.238	2.425	.140
	أنثى	248	3.22	.418		

تظهر نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الجنس، فقد كان مستوى الدلالة فيها جميعاً أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير الجنس، وتكون النتائج كما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.080) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.707) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.140) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن.

وللإجابة عن الفرضية الرئيسية الثانية لابد من الإجابة عن الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن.

ومن أجل فحص الفرضية الثانية، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير مكان السكن، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير مكان السكن. والجدولان (9.4) و(10.4) يبينان ذلك:

جدول (20): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير مكان السكن.

النقابة	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نقابة العمال	مدينة	138	913.	.517
	قرية	279	3.46	.720
	مخيم	42	3.27	.413
نقابة الأطباء	مدينة	119	423.	.413
	قرية	97	3.36	.453
	مخيم	34	3.44	.522
اتحاد المعلمين	مدينة	163	103.	.322
	قرية	208	3.33	.269
	مخيم	81	3.45	.301

يتضح من خلال الجدول (9.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (10.4) يوضح ذلك:

جدول (21): نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير مكان السكن.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
نقابة العمال	بين المجموعات	1.036	2	.518	.252	0.311
	داخل المجموعات	7.036	456	.414		
	المجموع	8.073	458			
نقابة الأطباء	بين المجموعات	0.012	2	.006	.054	0.948
	داخل المجموعات	1.381	247	.115		
	المجموع	1.394	248			
اتحاد المعلمين	بين المجموعات	0.209	2	.209	2.524	0.133
	داخل المجموعات	1.244	449	.083		
	المجموع	1.453	451			

تظهر نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير مكان السكن، فقد كان مستوى الدلالة فيها جميعاً أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير مكان السكن، وتكون النتائج كما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.311) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.948) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.133) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وللإجابة عن الفرضية الرئيسية الثالثة لابد من الإجابة عن الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ومن أجل فحص الفرضية الثالثة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. والجدولان (11.4) و(12.4) يبينان ذلك:

جدول (22): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

النقابة	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نقابة العمال	ثانوية عامة فأقل	46	273.	.517
	دبلوم	114	3.71	.720
	بكالوريوس	198	3.38	.320
	ماجستير فأكثر	101	3.75	.413
نقابة الأطباء	ثانوية عامة فأقل	9	833.	.455
	دبلوم	17	3.32	.330
	بكالوريوس	168	3.42	.176
	ماجستير فأكثر	56	3.40	.315
اتحاد المعلمين	ثانوية عامة فأقل	37	193.	.236
	دبلوم	12	3.32	.433
	بكالوريوس	251	3.18	.510
	ماجستير فأكثر	152	3.25	.301

يتضح من خلال الجدول (11.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (12.4) يوضح ذلك:

جدول (23): نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
نقابة العمال	بين المجموعات	0.686	3	.229	.495	0.691
	داخل المجموعات	7.387	455	.462		
	المجموع	8.073	458			
نقابة الأطباء	بين المجموعات	0.240	3	.120	1.250	0.321
	داخل المجموعات	1.153	246	.096		
	المجموع	1.394	248			

اتحاد المعلمين	بين المجموعات	0.079	3	.079	0.859	0.369
	داخل المجموعات	1.375	448	.092		
	المجموع	1.453	451			

تظهر نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، فقد كان مستوى الدلالة فيها جميعاً أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي، وتكون النتائج كما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.691) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.321) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.369) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الاتجاه السياسي.

وللإجابة عن الفرضية الرئيسية الرابعة لابد من الإجابة عن الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير الاتجاه السياسي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير الاتجاه السياسي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير الاتجاه السياسي.

ومن أجل فحص الفرضية الرابعة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير الاتجاه السياسي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير الاتجاه السياسي. والجدولان (13.4) و(14.4) يبينان ذلك:

جدول (24): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الاتجاه السياسي.

النقابة	الاتجاه السياسي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نقابة العمال	اسلامي	69	393.	.113
	يساري	9	4.51	.211
	مستقل	175	2.96	.404
	فتح	206	3.84	.551
نقابة الأطباء	اسلامي	23	383.	.009
	يساري	18	3.06	.339
	مستقل	98	3.43	.357
	فتح	111	3.29	.315
اتحاد المعلمين	اسلامي	57	283.	.433
	يساري	26	3.18	.510
	مستقل	172	3.15	.269
	فتح	197	3.47	.337

يتضح من خلال الجدول (13.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (14.4) يوضح ذلك:

جدول (25): نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الاتجاه السياسي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
نقابة العمال	بين المجموعات	4.764	3	1.588	7.680	0.002
	داخل المجموعات	3.309	455	.207		
	المجموع	8.073	458			
نقابة الأطباء	بين المجموعات	0.146	3	.049	.430	0.735
	داخل المجموعات	1.246	246	.113		
	المجموع	1.394	248			
اتحاد المعلمين	بين المجموعات	0.349	3	.116	1.369	0.296
	داخل المجموعات	1.105	448	.085		
	المجموع	1.453	451			

تظهر نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الاتجاه السياسي لاجابات أعضاء نقابة الأطباء واتحاد المعلمين، بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير الاتجاه السياسي لاجابات أعضاء نقابة العمال، وتكون النتائج كما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير الاتجاه السياسي، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.002) وهي قيمة أقل من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير الاتجاه السياسي، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.735) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير الاتجاه السياسي، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.296) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

وللإجابة عن الفرضية الرئيسية الخامسة لابد من الإجابة عن الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر.

ومن أجل فحص الفرضية الخامسة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير العمر، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير العمر. والجدولان (15.4) و(16.4) يبينان ذلك:

جدول (26): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير العمر.

النقابة	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نقابة العمال	30 سنة فأقل	46	353.	.138
	31- 45 سنة	114	3.48	.752
	46 سنة فأكثر	101	3.38	.433
نقابة الأطباء	30 سنة فأقل	9	473.	.260
	31- 45 سنة	168	3.23	.184
	46 سنة فأكثر	56	3.10	.686
اتحاد المعلمين	30 سنة فأقل	37	772.	.305
	31- 45 سنة	12	3.33	.261
	46 سنة فأكثر	152	3.2521	.309

يتضح من خلال الجدول (15.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (16.4) يوضح ذلك:

جدول (27): نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير العمر.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
نقابة العمال	بين المجموعات	2.330	2	1.165	3.448	0.055
	داخل المجموعات	5.743	455	.338		
	المجموع	8.073	458			
نقابة الأطباء	بين المجموعات	0.296	2	.148	1.616	0.239
	داخل المجموعات	1.098	247	.091		
	المجموع	1.394	248			
اتحاد المعلمين	بين المجموعات	0.302	2	.151	1.833	0.196
	داخل المجموعات	1.152	449	.082		
	المجموع	1.453	451			

تظهر نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير العمر، فقد كان مستوى الدلالة فيها جميعاً أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير العمر، وتكون النتائج كما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.055) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.239) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير العمر، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.196) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

وللإجابة عن الفرضية الرئيسية السادسة لابد من الإجابة عن الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ومن أجل فحص الفرضية السادسة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. والجدولان (17.4) و(18.4) يبينان ذلك:

جدول (28): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

النقابة	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نقابة العمال	5 سنوات فأقل	81	333.	.122
	6- 10 سنوات	116	4.56	.233
	11- 15 سنة	197	3.40	.517
	16 سنة فأكثر	65	3.91	.611
نقابة الأطباء	5 سنوات فأقل	54	413.	.274
	6- 10 سنوات	69	3.35	.231
	11- 15 سنة	92	3.32	.596
	16 سنة فأكثر	35	3.37	.312
اتحاد المعلمين	5 سنوات فأقل	45	233.	.506
	6- 10 سنوات	99	3.41	.266
	11- 15 سنة	152	3.17	.244
	16 سنة فأكثر	156	3.25	.301

يتضح من خلال الجدول (17.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (18.4) يوضح ذلك:

جدول (29): نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
نقابة العمال	بين المجموعات	1.155	3	.578	1.419	0.269
	داخل المجموعات	6.918	455	.407		
	المجموع	8.073	458			
نقابة الأطباء	بين المجموعات	0.020	3	.010	.089	0.915
	داخل المجموعات	1.373	246	.311		
	المجموع	1.394	248			

اتحاد المعلمين	بين المجموعات	0.183	3	.091	1.008	0.390
	داخل المجموعات	1.271	448	.089		
	المجموع	1.453	451			

تظهر نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، فقد كان مستوى الدلالة فيها جميعاً أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة، وتكون النتائج كما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.269) وهي قيمة أقل من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.915) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.390) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الوظيفة.

وللإجابة عن الفرضية الرئيسية السابعة لابد من الإجابة عن الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الوظيفة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الوظيفة.

ومن أجل فحص الفرضية السابعة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير نوع الوظيفة، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير نوع الوظيفة. والجدولان (19.4) و(20.4) يبينان ذلك:

جدول (30): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير نوع الوظيفة.

النقابة	نوع الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نقابة العمال	اداري	112	633.	.616
	مهني	192	.583	.835
	خدمات	139	3.33	.138
	غير ذلك	16	3.43	.652
نقابة الأطباء	اداري	61	563.	.206
	مهني	156	3.32	.445
	خدمات	31	3.08	.266
	غير ذلك	2	3.57	.315

يتضح من خلال الجدول (19.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (20.4) يوضح ذلك:

جدول (31): نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير نوع الوظيفة.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
نقابة العمال	بين المجموعات	0.133	3	.044	0.089	0.965
	داخل المجموعات	7.940	455	.496		
	المجموع	8.073	458			
نقابة الأطباء	بين المجموعات	0.503	3	.168	2.073	0.162
	داخل المجموعات	1.890	246	.081		
	المجموع	1.394	248			

تظهر نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير نوع الوظيفة، فقد كان مستوى الدلالة فيها جميعاً أكبر من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير نوع الوظيفة، وتكون النتائج كما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الوظيفة، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.965) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع الوظيفة، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.162) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى الدخل.

وللإجابة عن الفرضية الرئيسية الثامنة لابد من الإجابة عن الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى الدخل.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى الدخل.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى الدخل.

ومن أجل فحص الفرضية السادسة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير مستوى الدخل، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير مستوى الدخل. والجدولان (21.4) و(22.4) يبينان ذلك:

جدول (32): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير مستوى الدخل.

النقابة	مستوى الدخل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نقابة العمال	1500 شيكل فأقل	39	313.	.122
	1600- 2500 شيكل	141	4.82	.233
	2600- 3500 شيكل	209	3.94	.517
	3600 شيكل فأكثر	70	3.52	.611
نقابة الأطباء	1500 شيكل فأقل	13	323.	.386
	1600- 2500 شيكل	26	3.47	.386
	2600- 3500 شيكل	41	3.42	.329
	3600 شيكل فأكثر	170	3.27	.315
اتحاد المعلمين	1500 شيكل فأقل	18	773.	.433
	1600- 2500 شيكل	98	3.31	.292
	2600- 3500 شيكل	155	3.23	.288
	3600 شيكل فأكثر	181	3.25	.321

يتضح من خلال الجدول (21.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والجدول (22.4) يوضح ذلك:

جدول (33): نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية المعيارية لتبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير مستوى الدخل.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
نقابة العمال	بين المجموعات	4.156	3	1.039	3.979	0.021
	داخل المجموعات	3.917	455	.261		
	المجموع	8.073	458			
نقابة الأطباء	بين المجموعات	0.250	3	.063	.547	0.706
	داخل المجموعات	1.142	246	.114		
	المجموع	1.394	248			

اتحاد المعلمين	بين المجموعات	0.272	3	.136	1.610	0.235
	داخل المجموعات	1.182	448	.084		
	المجموع	1.453	451			

تظهر نتائج الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير مستوى الدخل لاجابات أعضاء نقابة الأطباء واتحاد المعلمين، بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية تبعاً لمتغير مستوى الدخل لاجابات أعضاء نقابة العمال، وتكون النتائج كما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة العمال في الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى الدخل، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.021) وهي قيمة أقل من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى الدخل، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.706) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05)، من حيث ان تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية لأعضاء اتحاد المعلمين في الضفة الغربية تعزى لمتغير مستوى الدخل، وذلك لأن مستوى الدلالة بلغ (0.235) وهي قيمة أكبر من المحددة في الفرضية (α=0.05).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات والتحديات

1.5 النتائج:

– يساهم تعزيز مفهوم العمل النقابي كأحد أركان المجتمع المدني وليس الحزبي أو السياسي في تعزيز استقلالية العمل النقابي، ويقلص من هامش تأثير الأجندات الحزبية السياسية، ويكرس الهدف الحقيقي للمؤسسة النقابية كواحدة من مؤسسات المجتمع المدني التي تسعى بالدرجة الأولى لتقديم الخدمات وتحسين الواقع العمالي في ظل الظروف الراهنة وتحت غطاء قانوني يتم دعمه من قبل الحكومات الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية

– من أبرز نقاط القوة في النقابات العمالية الفلسطينية في عملية التنمية انخراط النقابات العمالية الفلسطينية في النضال الوطني الفلسطيني بشكل عام، وفعاليات ونشاطات الانتفاضة بشكل خاص إن هذا الدور قد أكسبها ثقة واحترام الجمهور المحلي ومكنها من تطوير دورها على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وموضوعات ومسائل التحول الديمقراطي.

– وبرز كذلك وضوح أدوار ومسؤوليات وواجبات كل من السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة ومنظمات العمل النقابي من جهة أخرى. فإن مسؤولية تلبية احتياجات المجتمع المحلي، في هذه الظروف الصعبة، هي بالأساس مسؤولية السلطة الفلسطينية وليست مسؤولية النقابات العمالية الفلسطينية. أما على الصعيد العملي، فقد استمرت النقابات العمالية في تقديم الخدمات المختلفة، وفي القطاعات المختلفة للجمهور الفلسطيني. لقد أدى الدور الهام الذي لعبته النقابات العمالية ، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الاجتماعي

– أما أبرز نقاط الضعف في النقابات العمالية الفلسطينية في عملية التنمية فهي عدم وجود خطة تنموية ومجتمعية واضحة ومتفق عليها بين الأطراف المختلفة المؤثرة في عملية التنمية، والتي تربط بأحكام ما بين الاستجابة للاحتياجات والأولويات الآنية وما بين نظرة ورؤية تنموية متوسطة وبعيدة المدى، يشكل البعد الديمقراطي عنصرًا هاما فيها.

– وكذلك ضعف التنسيق المؤسسي والمنظم بين الأطراف المؤثرة في عملية التنمية، وخاصة التنسيق ما بين النقابات العمالية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية

– وتشكل سيطرة الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية أحد أهم التحديات التي تواجه استقلالية النقابات العاملة الفلسطينية، والتي تسعى باستمرار الى فرض أجنداتها السياسية على العمل النقابي، وفي الحقيقية لا يمكن فصل العمل السياسي عن النقابي، فالعمل النقابي يتداخل في الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، ولكن التدخل الزائد للفصائل السياسية الفلسطينية يجعل توجهات ومصلحة الحزب هي الأولوية على مصلحة العمال وقضاياهم، وهنا تظهر أهمية السياسات الحكومية في ممارسة دورها الرقابي على عمل النقابات، بحيث تعمل على تقليل التدخل الحزبي في عمل النقابات، وهذا ما فسرته النظرية الابوية التي تم شرحها في بداية الدراسة داخل المنهجية.

– أثرت النقابات العاملة على السياسات الحكومية بصورة واضحة تمثلت في إبداء أراءها بصورة واضحة في الكثير من التحديات والمشاكل التي ظهرت على صعيد الساحة الفلسطينية ومثال ذلك ما قام به اتحاد المعلمين الفلسطينيين ما حصل من أزمات خلال فترة جائحة كورونا والمطالبات بالتعليم الالكتروني وانقطاع الرواتب وخصومات البنوك من رواتب المعلمين نتيجة الالتزامات والشيكات والقروض غير المدفوعة

– تعاني النقابات العمالية في فلسطين من مشكلة كبيرة نتيجة التشتت الواضح وضعف الأداء النقابي الذي تمارسه على أرض الواقع الفلسطيني، ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة، كالانقسام الذي خلق أجساماً جديدة للنقابات العمالية، وزاد من هيمنة الأجندات الحزبية عليها، إلى جانب الظروف القاهرة التي يمر بها العمال الفلسطينيون من حصار وأزمات متتالية، كان آخرها ترك العمل بسبب الحجر المنزلي للوقاية من فيروس كورونا

– تأثّرت كافة المؤسسات في فلسطين بالمشهد السياسي بعد الانقسام، ولم تكن النقابات بعيدة عن ذلك التأثير، فعمل النقابات والوضع الاقتصادي بشكل عام والتوجه السياسي في كل من الضفة والقطاع، يعمل بشكل منفصل عن الآخر، حيث أدى الانقسام إلى تشكّل حالة من التشرذم

وعدم الاتساق بين أوضاع وطريقة عمل النقابات في الجانبين، إضافة إلى عدم تقديم خدمات للعمال يتوازى مع عدد تلك النقابات الجديدة التي ظهرت بعد الانقسام الفلسطيني

– أدت مشكلة تشتت النقابات العمالية إلى ضعف أدائها النقابي بشكل واضح وضعف سياساتها في الحفاظ على حقوق العمال، فوجود أكثر من نقابة واتحاد في الضفة الغربية وقطاع غزة توزيع الجهود النقابية، كما أن الانشقاقات وتأسيس نقابات عمالية تعمل بصورة منفردة عن اتحاد النقابات، الذي يعدّ الممثل الحقيقي أمام الحكومة، وقيام كل نقابة أو اتحاد بالعمل بشكل مستقل عن الآخر؛ أدى إلى تراجع دور تلك النقابات الفعلي في حماية واقع العمال والحفاظ على حقوقهم، ويعود واقع النقابات العمالية والإشكالية التي يعاني منها إلى مجموعة أسباب، منها ذاتية وأخرى موضوعية، أثرت بشكل مباشر على أنشطتها وانجازاتها

– سيطرة الأحزاب والفصائل السياسية وتدخلها في العمل النقابي: من المعروف بأن أغلب قيادات العمل النقابي لها انتماءاتها السياسية والحزبية، فقد ارتبط العمل النقابي على مر العصور بالعمل الوطني والسياسي، وكانت النقابات تشكل لجاناً شعبية تابعة لمنظمة التحرير وفصائلها، وبعد قيام السلطة الفلسطينية استمر الوضع كما كان في السابق، الأمر الذي أضعف العمل النقابي وأبعده عن مصلحة العمال، والتوجه نحو مصلحة الحزب أو الفصيل، والتدخل الحكومي في العمل النقابي وعدم قيام الحكومة بدورها الرقابي: حيث يظهر بأن الحكومة تمارس ضغوطات مختلفة على قادة النقابات إلى حد التحكم في سير عملها، وطبيعته، وتصل أحياناً حد حظر عمل بعض النقابات

– تأثرت كافة المؤسسات في فلسطين بالمشهد السياسي بعد الانقسام، ولم تكن النقابات بعيدة عن ذلك التأثير، فعمل النقابات والوضع الاقتصادي بشكل عام والتوجه السياسي في كل من الضفة والقطاع، يعمل بشكل منفصل عن الآخر، حيث أدى الانقسام إلى تشكّل حالة من عدم الاتساق بين أوضاع وطريقة عمل النقابات في الجانبين، إضافة إلى عدم تقديم خدمات للعمال يتوازى مع عدد تلك النقابات الجديدة التي ظهرت بعد الانقسام الفلسطيني

– ومن الملاحظ بأن النقابات العمالية تحولت الى أدوات تنفيذ لأهداف ومواقف سياسية لا علاقة لها بمصالح الطبقة العاملة جراء تشتت وتفتت الحركة النقابية وبقاء دورها هامشياً يظهر في مناسبات وظروف محددة فقط، والذي ادى الى تحكم رجال الاعمال بالطبقة العاملة و السيطرة عليهم دون شعور العامل بوجود جسم يحميه كنقابة او اتحاد للدفاع عن حقوقه .

– حالة التشتت التي تعاني منها النقابات العمالية وذلك نتيجة الوضع السياسي العام في فلسطين في ظل وجود الانقسام، وممارسات الاحتلال التي تصادر الأرض وتضغط اقتصادياً وسياسياً على الشعب الفلسطيني لا يمكن تجاوزها إلا بتكثيف وتوحيد الجهود لإنهائها، ويعد العمال الفلسطينيون، سواء في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة أم في الداخل المحتل، قوة اقتصادية مهمة في الاقتصاد الفلسطيني، وورقة ضغط على الاحتلال الإسرائيلي إذا ما استخدمت بطريقة تخدم السياسة الاقتصادية العامة للحكومة.

– فسرت النظرية الابوية "ماكس فيبر" –التي تم وضعها في الدراسة_ علاقة النقابات بالحكومة والحزب الحاكم، لانها توضح دور النقابات كجزء تابع للحكومة بما انها جزء من منظمة التحرير الفلسطينية، وان سياسات ونهج النقابة يجب ان لا تعارض سياسات منظمة التحرير بصفتها الام، ولذلك نجد الحكومة تستغل هذا الشيئ من اجل احكام السيطرة على النقابات والاتحادات لتبقى تحت اجنحتها ولتكسب ولائها الدائم.

– تبين بأن مستوى الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية لدى جميع أعضاء النقابات التي اجريت عليها الدراسة "متوسط"

2.5 التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة أن تأخذ قيادة النقابات على عاتقها إعادة تفعيل دورها في صنع السياسة الاقتصادية الوطنية العامة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. ضرورة دعم الحكومة لتلك السياسات التي تقترحها النقابات في تشكيل السياسة الحكومية التي تضمن واقعاً حديثاً يستطيع ان يوفر الحماية الحقيقية العمال والشعب الفلسطيني بشكل عام، ويساعد الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في تنفيذ قرارتها لضمان تحقيق الهدف الرئيسي من وجودها وهو ضمان السيادة الحقيقية للفلسطينيين على أراضيهم وممتلكاتهم وحصولهم على حقوقهم المشروعة.

3. سعي الحكومة والنقابات العمل على التخلص من آثار الانقسام السياسي الذي أثر في عمل النقابات.

4. استكمال خطوات اتفاقيات الدمج التي بدأت بين اتحاد النقابات واتحاد العمال ليشمل فروع قطاع غزة أيضاً كبداية حقيقية لإنهاء مظاهر الانقسام.

5. تفعيل الاتفاقيات التوحيدية والتوافقية بين مختلف النقابات العمالية والفرعية والاتحادات حول البرامج التي تخدم العمال، وتضع جانباً أي خلاف سياسي يؤثر في شكل العمل النقابي وجوهره.

6. تفعيل دور النقابات على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة معاً، سيزيد من فرص تجاوز الانقسام كخطوة عملية نحو اصلاح الصدع في المشهد السياسي الفلسطيني، إلى جانب أنه يعطي الحكومة ورقة ضغط إضافية لمواجهة سياسات إسرائيل التي تمارس الضغط والقرصنة على أموال الشعب الفلسطيني.

7. ضرورة استمرار المحاولات للنهوض وتفعيل دور النقابات في رسم السياسات العامة في مواجهة الاحتلال سياسياً واقتصادياً بعد معالجتها لجميع القضايا الداخلية التي خلفها الانقسام الفلسطيني.

8. مناقشة جميع القضايا المشتركة التي تعمل عليها الحكومة والنقابات العاملة معاً، ليتم اختيار ممثلين عن كل نقابة لدراسة تلك القضايا، ووضع برنامج يوحد الجهود بين النقابات.

9. دراسة شكل السوق المحلي من خلال الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين لدمج العمال في السوق الفلسطيني، كخطوة عملية في الانفكاك عن الاحتلال الإسرائيلي.

3.5 التحديات:

التحديات التي واجهت الباحث خلال الدراسة:

– صعوبة التواصل مع اعضاء النقابات في غزة بسبب رفض الاستجابة من بعض منهم وبحكم البعد الجغرافي والشرخ السياسي، لذلك اقتصرت حدود الدراسة على الضفة الغربية.

– استخدام اداة الاستبانة بالاضافة الى اداة المقابلة، لان استشعر الباحث بان بعض الاعضاء كانوا متخوفين في ذكر كلام على لسانهم، حيث تم استخدام اداتي الدراسة المقابلة والاستبيان من اجل الخروج بنتائج نزيها وعلمية.

– وباء كورونا وعرقلاته خلال المسيرة البحثية من اغلاقات وغيرها، مما اطر الباحث في مقابلة بعض اعضاء النقابات في بيوتهم وفي الاماكن العامة، وتوزيع الاستبيان في الاوقات التي كان مسموح بها التحرك، واغلاق بعض المكتبات الجامعية من اجل الحصول على كتب ومراجع، مما ادى ذلك الى استغراق وقت وجهد كبير.

قائمة المصادر والمراجع

1- أبراش، إبراهيم (1998)، **علم الاجتماع السياسي**، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص245

2- أحمد ثابت، **التحول الديمقراطي في المغرب**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 10-19.

3- أحمد صادق سعد، **تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي**، بيروت، دار الحداثة، 1981، يعقوب المليجي، **مبدأ الشورى في الإسلام مع المقارنة وبمبادئ الديمقراطية الغربية والنظام الماركسي**، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية.

4- أحمد عباس عبد البديع، ***استراتيجيات بناء الأمة في العالم الثالث***، **مجلة السياسة الدولية**، العدد68.

5- تاج الدين، أحمد سعيد (دون سنة نشر) **الشباب والمشاركة السياسية.**

6- جمعة، سعد إبراهيم، (1984)، **الشباب والمشاركة السياسية**، مصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

7- دبو، أمين: "**دراسات في التنمية السياسية**"، كلية التجارة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

8- الزبيدي، باسم (2003)، **الثقافة السياسية الفلسطينية**، فلسطين، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية مواطن.

9- سيد أبو ضيف أحمد، ثقافة المشاركة، **دراسة في التنمية السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

10- السيد عليوة، منى محمود، (2001)، ***مفهوم المشاركة السياسية***، **مجلة مقاربات**، دمشق، ع 15، ص 281.

11-شعبان، خالد (2012)، ت**عزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة لسياسية الفلسطينية**، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة.

12- عبد الهادي جوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.

13- عبد الوهاب، طارق محمد، (2000)، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، القاهرة، دار غريب.

14- النابلسي، هناء حسني محمد (2007)، **دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية دراسة مقارنة على عينة من طلبة الجامعة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

15- نافعة، حسن (2006)، **مبادئ علم السياسة**، ط2، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

16- وهبان، احمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.

17- كمال عبد اللطيف، محمد المالكي وعبد الله علي العليان، **الأنصاري وسيسيولوجيا الأزمة، ثلاث وجهات نظر، دراسات عربية متباينة الرؤية في فكر محمد جابر الأنصاري**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، المنامة، الملتقى الثقافي الأهلي، 2000.

18- دحبور، إبراهيم محمد صالح مصلح (2013): **التحول الديمقراطي الفلسطيني وأثره على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" 2006-2012**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

19- عامر، باسل احمد دياب (2014) **أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

20- أبو عرب، خليل محمد محمود (2008): **أثر الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

21- فلورباييه، مارك: **الرأسمالية أم الديمقراطية خيار القرن الواحد والعشرين**، ترجمة عاطف المولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007 .

22- هوبزباوم، إيريك، نزهت: **العولمة والديمقراطية والإرهاب**، ترجمة حمدان، أكرم وطيب، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص 883-84.

23- تيللي، تشارلز: **الديمقراطية**، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للنشر، بيروت، 2010.

24- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي **(تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما**، الأمم المتحدة، 2011.

25-مصطفى، هالة: **تجربة أسبانيا في التحول الديمقراطي**. نموذج آخر، دراسة نشرت على موقع الأهرام الرقمي.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=168635&eid=1894.2010

26- عزام عبد الستار شعث، **تحديات التحول الديمقراطي في النظام السياسي**، منظمة التحرير الفلسطينية، 2015.

27- عودة، كفاح: **أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني "استراتيجيا وتكتيكيا"**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009، جامعة النجاح الوطنية.

28- النميري، جميل، **فرص نجاح الحوار الفلسطيني**"، وكالة معا الإخبارية، 19-2-2008.

29- أبو دقه، محمد،" ***التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة. واقع وتحديات***" **مجلة سياسات،** عدد 6.

30- الزبيدي، باسم في مقالة " **هل يمكن لخريف انابوليس أن يصنع ربيع الفلسطينيين**"، وكالة معاً الإخبارية، 30-10-2007.

31- مشعل، أحمد والحسن، بلال وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2007**، تحرير محسن محمد صالح، مركز الزيتونة.

32- أبراش، إبراهيم، "**أزمة نخبه وإدارة أمه**"، **جريدة الأيام**، 25-2-2009.

33- **تصدع الصف الفلسطيني**، على الموقع الالكتروني، http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5838&l=6

34- حوار مفتوح حول ***تأثير الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني***"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 69، خريف 2007.

35- حجازي، محمد، "***الديمقراطية والإسلام السياسي: فلسطين نموذجا***"، **مجلة سياسات.**

36- رابعة، اياد، **الانقسام وآثره على نسق العلاقات الاجتماعية. نظرة سوسيولوجية**، موقع شباب نيوز، 2011.

37- **خبراء فلسطينيون يحذرون من أثر الانقسام على المجتمع**، الجزيرة نت/ http://aljazeera.net/news/pages/07b2a765-27c5-4c7c-9037-ec975978f00a

38- جميل هلال، ***فتح وحماس واليسار الواقع والتحديات***، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 87، صيف 2011، ص 32.

39- جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، دراسة تحليلية ونقدية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998، ص 125.

40- محمد السمهوري، **تغيرات على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال**، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يناير 2011، ص 21.

41- **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**، غزة، التقرير السنوي 2010.

42- احمد مصطفى، العبوشي حياة، (2015)، **الدور السياسي للنقابات العمالية العربية**، منظمة فريدريش ايبرت، المانيا.

43- المجيد ايمن، ابو غوش رانية، (2017)، **الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الاجتماعية في فلسطين المحتلة**، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، بيروت.

44- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين(2007_2011)، **رؤية الاتحاد خلال الاربع السنوات**، رام الله.

45- محمود شاهين، (2004)، **حول الحق في التنظيم النقابي**، الهيئة الفلسطينة المستقلة لحقوق الانسان، رام الله.

46- الشيخ علي ناصر (2010)، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية**، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، رام الله.

47- جلايطة نضال، ابوعون ثائر (2018)، دور **مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للشباب**، المركز الفلسطيني لابحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية– مسارات، فلسطين.

48- بديري موسى، (1979)، **تطور الحركة العمالية في فلسطين–مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق 1919–1948**، دار الكاتب، القدس.

49- شعبان خالد، (2016)، **تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية**، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة.

50- بدران ودوده، الرشيدي احمد، واخرون (2003)، **المدخل الى العلوم السياسية والاقتصادية الاستراتيجية**، المكتب العربي للمعارض، القاهرة.

51- النابلسي هناء،(2009)، **دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية**، دار المجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان.

52- نابلسي رازي، الرنتيسي جهاد، واخرون، (2017)، **كلفة الانقسام واثرة على الفلسطينين**، المركز الفلسطيني لابحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية–مسارات، رام الله.

53- عودة رمزي، (2016)، **اثر النظام الانتخابي المختلط على تنمية المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني**، مؤسسة ملتقى الطلبة، بيت لحم.

54- ابراش ابراهيم،(2009)، ***جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، رام الله.

55- اللوح رانيا، (2014)، **المشاركة السياسية لدى الطالبة الجامعية الفلسطينية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة.

56- الزيات السيد (1987)، **مذكرات في المشاركة السياسية**، جامعة الاسكندرية.

57- عامر باسل، (2014)، **ازمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين 1993–2013**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

58- عودة سامر، (2017)، **تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية 2007–2016**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

59- ربيع محمد، مقلد اسماعيل، واخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت.

60- برغوثي،معين، (2006)، **اثر اضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان، رام الله، موقع الكتروني.

61- مصطفى شلش. (2019/9/19). **قراءة غرامشي في زمن المظاهرات**. تاريخ الاسترداد 11/11/ 2019، من جداليا: https://www.jadaliyya.com/Details/40117

62- مصطفى هشام. (7/ 2/2018). **مدخل الى قراءة فكر انطونيو غرامشي**. تاريخ الاسترداد 2019/11/11، من اضاءات: https://www.ida2at.com/introduction-antonio-gramsci-thought/

63- برغوثي، **بعض سمات تطور الاقتصاد الفلسطيني 1948-1997**، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله، 1997.

64- الصالح، نبيل، العمل النقابي، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، رام الله، 1997.

65- مجموعة مؤلفين، النقابات العربية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1996.

66- مجموعة مؤلفين، إشكاليات العمل النقابي في فلسطين، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله، 1999.

67- وزارة العمل، **العلاقات المهنية: واقع وآفاق**، رام الله، 1996.

68- مقابلة شخصية مع بلال ابو صلاح، نائب اتحاد معلمين قباطية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 24-9-2020.

69- مقابلة شخصية مع رياض كميل عضو نقابة عمال جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 1-10-2020.

70- مقابلة شخصية مع محمود أبو جابر، عضو اتحاد المعلمين اريحا، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 8-11-2020.

71- مقابلة شخصية مع تمام عبد الحفيظ، عضو نقابة اتحاد عمال قلقيلية، نائب اتحاد معلمين قباطية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 24-9-2020.

72- مقابلة شخصية مع ارق ابو الرب، نقابة اطباء جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 6-10-2020.

73- مقابلة شخصية مع احمد قلالوة، عضو اتحاد المعلمين قباطية جبه النضال، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 21-9-2020.

74- مقابلة شخصية مع اعاهد الدلو، امين عام اتحاد المعلمين غزة، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 26-10-2020.

75- مقابلة شخصية مع محمود إبراهيم، نقابة اطباء بيت لحم، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 12-10-2020.

76- مقابلة شخصية مع معتز احمد، اتحاد معلمين قباطية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 15-9-2020.

77- مقابلة شخصية مع سمير ربايعة، امين سر اتحاد المعلمين فرع قباطية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 15-9-2020.

78- مقابلة شخصية مع ياسر مصطفى، امين سر اتحاد المعلمين نابلس، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 21-9-2020.

79- مقابلة شخصية مع رويدة حويل، عضو نقابة عمال جنين حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية،** بتاريخ 2-10-2020.

80- مقابلة شخصية مع ياسر مصطفى، امين سر اتحاد المعلمين نابلس، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية،** بتاريخ 17-10-2020.

81- مقابلة شخصية مع يوسف اجحى، عضو اتحد معلمين بيت لحم، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية،** بتاريخ 12-10-2020.

82- مقابلة شخصية مع محمد عبوشي، عضو نقابة الاطباء، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية،** بتاريخ 18-10-2020.

83- مقابلة شخصية مع حسن شراكة امين، عام اتحاد عمال فلسطين المهنية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية،** بتاريخ 22-10-2020.

84- مقابلة شخصية مع شاهر سعد، الامين العام لاتحاد عمال فلسطين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية،** بتاريخ 2-10-2020.

85- مقابلة شخصية مع حسن جلايطة، عضو اتحاد اريحا، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية،** بتاريخ 5-10-2020.

86- مقابلة شخصية مع احمد سمارة، نقابة اطباء قلقيلية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 12-10-2020

87- مقابلة شخصية مع عاصم زبون، امين سر اتحاد المعلمين بيت لحم، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 14-10-2020.

88- مقابلة شخصية مع نصر جعفر، عضو نقابة أطباء جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 10-11-2020.

89- مقابلة شخصية مع اياس صالح، امين سر نقابة الاطباء قلقيلية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 28-9-2020.

90- مقابلة شخصية مع بلال رواجبة، عضو نقابة اطباء جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 28-9-2020.

91- مقابلة شخصية مع طارق ابو الرب، نقابة اطباء جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 28-9-2020.

92- مقابلة شخصية مع طارق الهندي، عضو امانة عامة لاتحاد عمال فلسطين في غزة، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 24-9-2020.

93- مقابلة شخصية مع عمران براهمة، ايمن سر اتحاد المعلمين اريحا، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 29-9-2020.

94- مقابلة شخصية مع محمد كميل، امين سر اتحاد عمال جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 22-9-2020.

95- مقابلة شخصية مع سائد ازريقات، امين عام اتحاد المعلمين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 2-10-2020.

96- مقابلة شخصية مع رائد ابو طه، عضو اتحاد معلمين بيت لحم، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 19-9-2020.

97- مقابلة شخصية مع ايمان القاسم، عضو نقابة عمال جنين، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 18-10-2020.

98- مقابلة شخصية مع محمود ابو عيسى، نقابة الاطباء نابلس، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 18-10-2020.

99- مقابلة شخصية مع عقاب شواهنة، امين سر نقابة المعلمين قلقيلية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 2-10-2020.

100- مقابلة شخصية مع فياض زقزوق، مدير الكتلة العمالية التقدمية حزب الشعب، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 6-11-2020.

101- مقابلة شخصية مع نعيم مرار، امين سر المنظمات الشعبية، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 6-11-2020.

102- مقابلة شخصية مع منى ريان، امين سر اتحاد عمال بيت لحم، حول موضوع **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية**، بتاريخ 9-10-2020.

الملاحق

ملحق (1)

استبيان اتحاد المغلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

إستبانة

الأخوة والأخوات أعضاء اتحاد المعلمين

تحية طيبة وبعد,

تعد هذه الاستبانة جزء من رسالة الماجستير التي يقوم بها الباحث حول " **تبعات الإنقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية** " وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية **في جامعة النجاح الوطنية.**

يرجى من حضرتكم الاجابة على اسئلة هذه الاستبانة لما لها من أهمية لانجاز الرسالة, ويحيطك الباحث علماً ان هذا الاستبيان يستخدم فقط لأغراض البحث العلمي فقط.

مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم

الباحث :جورج عيسى

<u>المعلومات الشخصية:</u>

القسم الأول: يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب:

الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

مكان السكن: مدينة ( ) قرية ( ) مخيم ( )

المؤهل العلمي: ثانوية عامة فأقل( ) دبلوم( ) بكالوريوس( ) ماجستير فأكثر ( )

الاتجاه السياسي: اسلامي ( ) يساري ( ) مستقل ( ) فتح ( )

العمر: 30 سنة فأقل ( ) 31-45 سنة ( ) 46 سنة فاكثر ( )

عدد سنوات الخبرة : 5سنوات فأقل ( ) 6_10 سنوات ( ) 11_15 سنة ( ) 16 سنة فأكثر( )

مستوى الدخل بالشيكل: 1500 فأقل ( ) 1600_2500 ( ) 2600_3500 ( ) 3600 فأكثر ( )

ثانيا: يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق ورأيك، وذلك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرة	أُوافق بشدة	أوافق	محايد	أُعارض	أُعارض بشدة
	الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية					
1	الانتماء إلى حزب سياسي هو أفضل شكل معبر عن المشاركة السياسية					
2	القيام بالتوعية السياسية للآخرين هو شكل معبر عن المشاركة السياسية					
3	انتساب الشباب إلى النقابات فلسطينية يرجع إلى حرصهم على المشاركة السياسية					
4	تراجع دور الفصائل قلّل من مشاركتي في الفعاليات السياسية والجماهيرية					
5	تعتقد الاتحادات العمالية أن الإضراب هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مطالب العمال.					
6	أشارك في النشاطات السياسية في حال وجود حدث سياسي يمس الوضع الفلسطيني					
7	الانقسام الفلسطيني الداخلي هو السبب الرئيسي لتراجع مستوى مشاركتي السياسية					
8	تقييد الحريات السياسية في المجتمع الفلسطيني لعب دورا سلبيا في مشاركاتي السياسية					
9	لدى متسع من الحرية فى مجال عملى النقابى					
10	احرص على حضور الاجتماعات السياسية بشكل دوري					
11	أشارك في المسيرات الشعبية التي تجري في بلدي					
12	أشارك في نشر الوعي بالحقوق السياسية					
13	أحرص على أن أدلي بصوتي في الانتخابات أي كان نوعها					
14	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية شكل قيدًا على المشاركة السياسية في فلسطين					
15	اتابع الأخبار السياسية الوطنية					
16	اتابع المؤتمرات والندوات التي تختص بالشئون الفلسطينية					
17	أستطيع الوصول لمراكز صناعة قرار في الاتحاد بشكل سلس					
18	اتابع النشاطات السياسية التي تقوم بها الفصائل والأحزاب الفلسطينية					
19	لدي معلومات كافية عن المسيرة التاريخية لتطور اتحاد المعلمين في فلسطين					

20	احرص على أن يكون لي دور في المشاركة السياسية					
21	اشعر بالظلم في مجال عملي النقابي					
22	تتحكم الحكومة في عملية الحوار الإجتماعي ومؤسساتة وتديره وفق أجندتها.					
23	الاتحادات العمالية غير جادة من حيث إستعدادها للحوار الإجتماعي					

ثالثا: يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق ورأيك، وذلك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرة	أُوافق بشدة	أوافق	محايد	أُعارض	أُعارض بشدة
المشاركة السياسية لاتحاد المعلمين						
1	عزز العمل النقابي من مشاركتي السياسية					
2	طريقة تجاوب الحكومة مع اتحاد المعلمين في مطالبه أثر على مشاركتي السياسية					
3	عمل اتحاد المعلمين على تعزيز المشاركة السياسية بين المعلمين بشكل كبير					
4	اثر الانقسام الداخلي على عمل اتحاد المعلمين وبالتالي تراجع المشاركة السياسية لدى المعلمين					
5	ساهم اتحاد المعلمين بشكل كبير في تعزيز مشاركتي السياسية					
6	تجاهل الحكومة لمطالب المعلمين في ظل ازمة كورونا أضعف مشاركتي السياسية					
7	مستوى دعم الاحزاب لاتحاد المعلمين يؤثر على مستوى المشاركة السياسية لدي					
8	موقف الحكومة من اضرابات اتحاد المعلمين ومطالبها أضعف المشاركة السياسية لدي					
9	أثرت المناكفات السياسية بين طرفي الانقسام على مستوى مشاركتي السياسية					
10	اثق في أعضاء اتحاد المعلمين					
11	التزم بالقرارات الصادرة عن اتحاد المعلمين					
12	ساهم اتحاد المعلمين في اعطاء النظام السياسي شرعية سياسية					
13	اتحاد المعلمين ضحية للصراعات السياسية واداة بين السياسيين					
14	يعاني الاتحاد من مشكلة كبيرة نتيجة التشتت الواضح بين قطاع غزة و الضفة الغربية					
15	يعاني الاتحاد من هيمنة الأجندات الحزبية عليه					
16	أدى التشتت في الاتحاد إلى ضعف أدائه النقابي بشكل واضح					
17	ادى الانقسام الداخلي الضعف سياسة الاتحاد في الحفاظ على حقوق المعلمين					
18	حققت اتحاد المعلمين، مكتسبات قمتم بالمطالبة بها؟					

19	اتحاد المعلمين يضع مصالحه الشخصية قبل مصالح الفئة الممثلة لها					
20	استجابة الرئيس عباس على مطالب اضراب المعلمين عام 2016 عزز لدي استخدام الاضراب كاسلوب للمشاركة السياسية لتحقيق المطالب.					
21	محاولات عرقلة الاضرابات التي تقيمها اتحاد المعلمين من قبل الحكومة اثر سلبا على مشاركتي السياسية .					

ملحق (2)

استبيان نقابة العمال

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

إستبانة

الأخوة والأخوات أعضاء نقابة العمال

تحية طيبة وبعد,

تعد هذه الاستبانة جزء من رسالة الماجستير التي يقوم بها الباحث حول " **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية** " وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية **في جامعة النجاح الوطنية.**

يرجى من حضرتكم الاجابة على اسئلة هذه الاستبانة لما لها من أهمية لانجاز الرسالة, ويحيطك الباحث علماً بأن هذه البيانات ستحاط بالسرية التامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم

الباحث :جورج عيسى

_ الجزء الاول _

<u>المعلومات الشخصية:</u>

القسم الأول: يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب:

الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

مكان السكن: مدينة ( ) قرية ( ) مخيم ( )

المؤهل العلمي: ثانوية عامة فأقل( ) دبلوم( ) بكالوريوس( ) ماجستير فأكثر ( )

الاتجاه السياسي: اسلامي ( ) يساري ( ) مستقل ( ) فتح ( )

العمر: 30 سنة فأقل ( ) 31-45 سنة ( ) 46 سنة فاكثر ( )

عدد سنوات الخبرة: 5 سنوات فأقل( ) 6_10 سنوات( ) 11_15 سنة( )
16 سنة فأكثر( )

نوع الوظيفة : إداري ( ) مهني ( ) خدمات ( ) غير ذلك ( )

مستوى الدخل بالشيكل : 1500 فأقل ( ) 1600_2500 ( ) 2600_3500 ( ) 3600 فأكثر ( )

ثانيا: يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق ورأيك، وذلك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرة	أُوافــق بشدة	أوافق	محايد	أُعارض	أُعارض بشدة
الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية						
1	الانتماء إلى حزب سياسي هو أفضل شكل معبر عن المشاركة السياسية					
2	القيام بالتوعية السياسية للآخرين هو شكل معبر عن المشاركة السياسية					
3	انتساب الشباب إلى النقابات فلسطينية يرجع إلى حرصهم على المشاركة السياسية					
4	تراجع دور الفصائل قلّل من مشاركتي في الفعاليات السياسية والجماهيرية					
5	تعتقد الاتحادات العمالية أن الإضراب هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مطالب العمال.					
6	أشارك في النشاطات السياسية في حال وجود حدث سياسي يمس الوضع الفلسطيني					
7	الانقسام الفلسطيني الداخلي هو السبب الرئيسي لتراجع مستوى مشاركتي السياسية					
8	تقييد الحريات السياسية في المجتمع الفلسطيني لعبت دورا سلبيا في مشاركاتي السياسية					
9	لدى متسع من الحرية فى مجال عملى النقابى					
10	احرص على حضور الاجتماعات السياسية بشكل دوري					
11	أشارك في المسيرات الشعبية التي تجري في بلدي					
12	أشارك في نشر الوعي بالحقوق السياسية					
13	أحرص على أن أدلي بصوتي في الانتخابات أي كان نوعها					
14	باعتقادك ساهم الانقسام السياسي في وضع قيود على المشاركة السياسية في فلسطين					
15	اتابع الأخبار السياسية الفلسطينية					
16	اتابع المؤتمرات والندوات التي تختص بالشئون الفلسطينية					
17	أستطيع الوصول لمراكز صناعة قرار في النقابة بشكل سلس					
18	اتابع النشاطات السياسية التي تقوم بها الفصائل والأحزاب الفلسطينية					
19	لدي معلومات كافية عن المسيرة التاريخية لتطور نقابة العمال في فلسطين					

20	احرص على أن يكون لي دور في المشاركة السياسية					
21	اشعر بالظلم في مجال عملي النقابي					
22	واقع الحال في البلاد، أن الحكومة تتحكم في عملية الحوار الإجتماعي ومؤسساتة و تديره وفق أجندتها.					
23	الاتحادات العمالية غير جادة من حيث إستعدادها للحوار الإجتماعي					

ثالثا: يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق ورأيك، وذلك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرة	أُوافــق بشدة	أوافق	محايد	أُعارض	أُعارض بشدة
	المشاركة السياسية لنقابة العمال					
1	عزز العمل النقابي من مشاركتي السياسية					
2	مستوى الدعم الفصائلي لنقابة العمال يؤثر على مستوى مشاركتي السياسية					
3	عملت النقابة على تعزيز المشاركة السياسية بين العمال بشكل كبير					
4	تراجع العمل النقابي بسبب الانقسام الداخلي وبالتالي تراجع المشاركة السياسية					
5	من ابرز التحديات التي تواجه النقابة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد نقابة العمال واعضائها					
6	حققت نقابة العمال، مكتسبات قمتم بالمطالبة بها					
7	نقابة العمال تلعب دورا ملحوظا في بناء السياسات العامة ورسم الخطط الاقتصادية و الاجتماعية					
8	نقابة العمال تشارك بفعالية في المجالس والهيئات العامة والأحزاب السياسية					
9	نقابة العمال مستقلة عن التأثير الرسمي الحكومي والحزبي والعائلي					
10	هناك تدخل من الأحزاب السياسية في نقابة العمال					
11	نقابة العمال أظهرت عجزها في تمرير خطط التنمية الاقتصادية والسياسية في ظل الانقسام الفلسطيني					
12	نقابة العمال عملت على تعزيز المفهوم السياسي باتجاه تطور المجتمع ونهضته.					
13	تعامل الحكومة الفلسطينية مع متطلبات وحقوق العمال عزز من مستوى المشاركة السياسية لدي					
14	ضعف الإمكانيات والتمويل للبرامج والأنشطة لنقابة العمال أثرت على مستوى مشاركتي السياسية					
15	تشارك نقابة العمال في رسم السياسات الوطنية					
16	اثق في نقابة العمال					
17	التزم بالقرارات الصادرة عن نقابة العمال					
18	ساهمت نقابة العمال في اعطاء النظام السياسي شرعية سياسية					
19	نقابة العمال ضحية للصراعات السياسية واداة بين السياسيين					

20	تعاني نقابة العمال في فلسطين من مشكلة كبيرة نتيجة التشتت الواضح بين قطاع غزة و الضفة الغربية					
21	تعاني نقابة العمال من تبعات الانقسام الفلسطيني على طبيعة عملها وتوحيد جهودها					
22	تعاني نقابة العمال من هيمنة الأجندات الحزبية عليها					
23	تعاني نقابة العمال من الظروف القاهرة التي يمر بها العمال الفلسطينيون من حصار وأزمات متتالية					
24	شكلت ازمة كورونا تحديات اضافيا أمام عمل نقابة العمال					
25	تتمثل أبرز الإشكاليات التي أدت إلى ضعف نقابة العمال ، وتراجع إنجازاتها بحق الطبقة العمالية عدم وجود قانون ينظم عمل النقابة .					
26	ضعف البرامج الخدمية المقدمة للعمال، وبالتالي عدم اهتمام العمال بالانتساب إلى النقابة					
27	تفتقر نقابة العمال إلى قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية دقيقة، وهذا يدلل على الفوضى في العمل					
28	أدت مشكلة تشتت نقابة العمال إلى ضعف أدائها النقابي بشكل واضح وضعف سياساتها في الحفاظ على حقوق العمال					
29	تضع نقابة العمال مصالحها الشخصية قبل مصالح الفئة الممثلة لها					

ملحق (3)

استبيان نقابة الاطباء

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

الأخوة والأخوات أعضاء نقابة الاطباء

تحية طيبة وبعد,

تعد هذه الاستبانة جزء من رسالة الماجستير التي يقوم بها الباحث حول " **تبعات الانقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية** " وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية **في جامعة النجاح الوطنية.**

يرجى من حضرتكم الاجابة على اسئلة هذه الاستبانة لما لها من أهمية لانجاز هذه الرسالة, ويحيطك الباحث علماً بأن هذه البيانات ستحاط بالسرية التامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم

الباحث :جورج عيسى

_ الجزء الاول _

<u>المعلومات الشخصية:</u>

القسم الأول: يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب:

الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

مكان السكن: مدينة ( ) قرية ( ) مخيم ( )

المؤهل العلمي: ثانوية عامة فأقل( ) دبلوم( ) بكالوريوس( ) ماجستير فأكثر ( )

الاتجاه السياسي: اسلامي ( ) يساري ( ) مستقل ( ) فتح ( )

العمر: 30 سنة فأقل ( ) 31-45 سنة ( ) 46 سنة فاكثر ( )

عدد سنوات الخبرة : 5سنوات فأقل ( ) 6_10 سنوات ( ) 11_15 سنة ( )
16 سنة فأكثر( )

نوع الوظيفة : إداري ( ) مهني ( ) خدمات ( ) غير ذلك ( )

مستوى الدخل بالشيكل : 1500 فأقل ( ) 1600_2500 ( ) 2600_3500 ( ) 3600 فأكثر ( )

ثانياً: يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق ورأيك، وذلك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرة	أُوافــق بشدة	أوافق	محايد	أُعارض	أُعارض بشدة
الاهتمام السياسي والمشاركة السياسية						
1	الانتماء إلى حزب سياسي هو أفضل شكل معبر عن المشاركة السياسية					
2	القيام بالتوعية السياسية للآخرين هو شكل معبر عن المشاركة السياسية					
3	انتساب الشباب إلى النقابات فلسطينية يرجع إلى حرصهم على المشاركة السياسية					
4	تراجع دور الفصائل قلّل من مشاركتي في الفعاليات السياسية والجماهيرية					
5	تعتقد الاتحادات العمالية أن الإضراب هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مطالب العمال.					
6	أشارك في النشاطات السياسية في حال وجود حدث سياسي يمس الوضع الفلسطيني					
7	الانقسام الفلسطيني الداخلي هو السبب الرئيسي لتراجع مستوى مشاركتي السياسية					
8	ممارسة الحريات السياسية في المجتمع الفلسطيني لعبت دورا سلبيا في مشاركاتي السياسية					
9	لدى متسع من الحرية فى مجال عملى النقابى					
10	احرص على حضور الاجتماعات السياسية بشكل دوري					
11	أشارك في المسيرات الشعبية التي تجري في بلدي					
12	أشارك في نشر الوعي بالحقوق السياسية					
13	أحرص على أن أدلي بصوتي في الانتخابات أي كان نوعها					
14	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية شكل قيدًا على المشاركة السياسية في فلسطين					
15	اتابع الأخبار السياسية الوطنية					
16	اتابع المؤتمرات والندوات التي تختص بالشئون الفلسطينية					
17	أستطيع الوصول لمراكز صناعة قرار في النقابة بشكل سلس					
18	اتابع النشاطات السياسية التي تقوم بها الفصائل والأحزاب الفلسطينية					

19	لدي معلومات كافية عن المسيرة التاريخية لتطور نقابة الاطباء في فلسطين					
20	احرص على أن يكون لي دور في المشاركة السياسية					
21	اشعر بالظلم في مجال عملي النقابي					
22	واقع الحال في البلاد، أن الحكومة تتحكم في عملية الحوار الإجتماعي ومؤسساتة و تديره وفق أجندتها.					
23	الاتحادات العمالية غير جادة من حيث إستعدادها للحوار الإجتماعي					

ثالثاً: يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق ورأيك، وذلك أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرة	أُوافــق بشدة	أوافق	محايد	أُعارض	أُعارض بشدة
المشاركة السياسية لنقابة الاطباء						
1	عزز العمل النقابي من مشاركتي السياسية					
2	ساهمت نقابتي بشكل كبير في تعزيز مشاركتي السياسية					
3	عملت النقابة على تعزيز المشاركة السياسية بين الاطباء بشكل كبير					
4	تراجع العمل النقابي بسبب الانقسام الداخلي وبالتالي تراجع المشاركة السياسية					
5	مستوى الدعم الفصائلي لنقابة الاطباء يؤثر ايجابا على مستوى مشاركتي السياسية					
6	نقابة الاطباء تلعب دورا ملحوظا في بناء السياسات العامة ورسم الخطط الاقتصادية و الاجتماعية					
7	نقابة الاطباء تشارك بفعالية في المجالس والهيئات العامة والأحزاب السياسية					
8	نقابة الاطباء مستقلة عن التأثير الرسمي الحكومي والحزبي					
9	هناك تدخل من الأحزاب السياسية في نقابة الاطباء					
10	نقابة الاطباء عمدت علي تعزيز المفهوم السياسي باتجاه تطور المجتمع ونهضته					
11	تعامل الحكومة الفلسطينية مع متطلبات وحقوق الاطباء عزز من مستوى المشاركة السياسية لدي					
12	ضعف الإمكانيات والتمويل للبرامج والأنشطة لنقابة الاطباء أثرت على مستوى مشاركتي السياسية					
13	اثق في نقابة الاطباء					
14	التزم بالقرارات الصادرة عن نقابة الاطباء					
15	ساهمت نقابة الاطباء في اعطاء النظام السياسي شرعية سياسية					
16	نقابة الاطباء ضحية للصراعات السياسية خلال فترة الانقسام.					
17	تعاني نقابة الاطباء في فلسطين من مشكلة كبيرة نتيجة التشتت الواضح وضعف الأداء					

18	تعاني نقابة الاطباء من تبعات الانقسام الفلسطيني على طبيعة عملها وتوحيد جهودها					
19	تعاني نقابة الاطباء من هيمنة الأجندات الحزبية عليها					
20	شكلت ازمة كورونا تحديات اضافيا أمام عمل نقابة الاطباء					
21	تتمثل أبرز الإشكاليات التي أدت إلى ضعف نقابة الاطباء وتراجع إنجازاتها، عدم وجود قانون فلسطيني ينظم عمل النقابة، وتبعيتها للقانون الاردني					
22	تفتقر نقابة الاطباء إلى قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية دقيقة، وهذا يدلل على الفوضى في العمل					
23	أدت مشكلة تشتت نقابة الاطباء بين قطاع غزة و الضفة الغربية إلى ضعف أدائها النقابي بشكل واضح وضعف سياساتها في الحفاظ على حقوق الاطباء					
24	من ابرز التحديات التي تواجه النقابة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد نقابة الاطباء واعضائها					
25	حققت نقابة الاطباء، مكتسبات قمتم بالمطالبة بها					
26	نقابة الاطباء تضع مصالحها الشخصية قبل مصالح الفئة الممثلة لها					

ملحق(4)

تحكيم الاستبيان د. حسن ايوب

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

حضرة الدكتور/ حسن ايوب المحترم...

تحية طيبة وبعد،

يعد هذا الاستبيان جزء من رسالة الماجستير التي يقوم بها الباحث حول " **تبعات الإنقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية** " وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية **في جامعة النجاح الوطنية.**

ولما كنتم من أهل العلم والدراية والاهتمام في هذا المجال، فإنني أتوجه إليكم لإبداء آرائكم وملاحظاتكم القيمة في تحكيم فقرات استبانة الدراسة الحالية، من حيث مناسبتها لقياس ما وضعت لقياسه، ووضوح الفقرات وسلامة صياغتها اللغوية، وإضافة أي تعديل مقترح ترونه مناسباً، من أجل إخراج هاتين الأداتين بالصورة المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

مع بالغ شكري وتقديري،

الباحث: جورج عيسى

بإشراف: د. امجد أبو العز

بيانات المحكم:

اسم المحكم	الجامعة	الرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
حسن صالح أيوب	النجاح الوطنية	أ. مساعد	سياسات مقارنة	

ملحق(5)

تحكيم الاستبيان د. اياد ابو زنيط

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

حضرة الدكتور/ اياد ابو زنيط المحترم...

تحية طيبة وبعد،

يعد هذا الاستبيان جزء من رسالة الماجستير التي يقوم بها الباحث حول " **تبعات الإنقسام الفلسطيني على المشاركة السياسية للنقابات العاملة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية** " وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية **في جامعة النجاح الوطنية.**

ولما كنتم من أهل العلم والدراية والاهتمام في هذا المجال، فإنني أتوجه إليكم لإبداء آرائكم وملاحظاتكم القيمة في تحكيم فقرات استبانة الدراسة الحالية، من حيث مناسبتها لقياس ما وضعت لقياسه، ووضوح الفقرات وسلامة صياغتها اللغوية، وإضافة أي تعديل مقترح ترونه مناسباً، من أجل إخراج هاتين الأداتين بالصورة المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

مع بالغ شكري وتقديري،

الباحث: جورج عيسى

بإشراف: د. امجد أبو العز

بيانات المحكم:

اسم المحكم	الجامعة	الرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
إياد أحمد أبو زنيط	الاستقلال	استاذ مساعد	علوم سياسية	

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

The Impact of Palestinian Internal Division on the Political Participation of the Civil Service Union in the West Bank

By

George Malek Emile Essa

Supervisor

Dr. Amjad Abu Al-Ezz

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Planning & Political Development, Faculty of Higher Studies, An- Najah National University, Nablus, Palestine.

2021

The Impact of Palestinian Internal Division on the Political Participation of the Civil Service Union in the West Bank

By
George Malek Emile Essa
Supervisor
Dr. Amjad Abu Al-Ezz

Abstract

There are many key players who a major role in influencing the Palestinian Public context, especially when it is necessary to mention some such as businessmen, civil society institutions, political parties and movements, security services, trade unions and federations. The Palestinian public field is one of the most influential in all aspects of public life . So, it is necessary to conduct a study about the consequences of the Palestinian splitting out on the political participation on unions operating in the public service in the West Bank.

This study aims at identifying about the consequences of the Palestinian splitting out on the political participation on unions operating in the public service in the West Bank. The study population consisted of all members of the Palestinian trade unions in the West Bank. The researcher adopted examining three different unions which are: The trade union which includes 350 thousands male and female workers, the medical union which includes 13,900 male and female doctors and teachers union which include 66,200 teachers. The researcher selected data issued by the Palestinian Statistical Center in order to find out their number as the total reached approximately 430 thousand member depending on the statistics published in the year 2018. The researcher selected a random stratified sample of

1,300 members from the three unions in order to collect their responses about the study questions and hypotheses and extract the results by using descriptive method through the questionnaire and the interview.

The results showed that there is a control of Palestinian political Parties and factions over trade union which is one of the most important challenges facing the independence of Palestinian Labor Unions which constantly seek to impose their political agendas on union work , labor unions in Palestine suffer from a major problem as a result of apparent dispersion and weakness of the trade union performance on the Palestinian reality due to various factors such as splitting that created new bodies trade unions. It is noticeable that the trade into tools for the implementations of political goals and positions that have nothing to do with the interests of the working class due to dispersal and fragmentation of the trade union movement and its remaining marginal role that appears only in specific occasions and circumstances and the study showed a moderate interest in political affairs among members of trade unions.

The case of Max Weber's theoretical study in explaining the relationship between trade unions and the government has been dropped. The patriarchal theory explained the relationship between unions and the government or the ruling party as most union leaderships have their own political and patrician affiliations. Trade unions from popular committees belonging to PLO and its factions. After the establishment of the Palestinian Authority, the situation didn't change which weakened trade

union action and kept away from the interest of workers and moving towards their interest of the party or faction, for example, the union leadership in Gaza operates within the policies and programs of Hamas movement and the same is true in the West Bank as the leadership tends to favor the politics of the authority led by Fatah movement in addition to ignoring the other parties and their representatives when their policies are not integrated with those of the dominant party, therefore, it is found that there is a great party interference in order to tighten control over the unions and federations to gain their permanent loyalty.

According to results, the study came up with several recommendations include the necessity for the union itself to reactivate its role in general national economic policy making in both the West Bank and Gaza Strip and the governments and trade union efforts to work in order to get rid of the effects of the political splitting out that affected the work of the unions , to urge completing the steps of the merger agreements that began between federations and trade unions and to include the branches of the Gaza Strip as a real start to end the manifestations of splitting out.